الصيد البحري كعامل في العلاقات المغربيةَ _ الإسبانيةَ

إعداد
حازم محمود عبد الله عيّاد

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة [illegible]
مركز إيداع [illegible]

إشراف
الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم فضة

قدمت هذه الرسالةَ استكمالاً لمتطلبات درجةَ الماجستير في
العلوم السياسيةَ
كليةَ الدراسات العليا
الجامعةَ الأردنيةَ

تشرين أول ٢٠٠٢

نوقشت هذه الرسالةَ و أجيزت بتاريخ : ٣٠/تشرين أول/٢٠٠٢م

أعضاء لجنةَ المناقشةَ	**التوقيع**
أ.د. محمد ابراهيم فضه	.....
د. فيصل عودة الرفوع	.....
د. نياب محمد مخادمة	.....
د. عبد الله سالم النقرش	.....
د. محمد سعيد نوفل	.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- -

الإهـــــداء

إلى والدي العزيز الذي يرقد على سرير الشفاء و الذي استمد منه الإرادة والعزيمة إلى والدتي التي وصلت ليلها ونهارها بالعطاء والدعاء

كما اهديها إلى كافة أفراد أسرتي من أشقاء و شقيقات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الشـــــكر

يتوجه الباحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود من قريب أو بعيد .

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد فضة الذي قدم لي التوجيه و المساعدة في إتمام هذا العمل كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور سامي الخازندار الذي شجعني على إتمام هذه الدراسة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر	د

قائمة المحتويات هـ
الملخص ز
المقدمة ١
الفصل التمهيدي ٦
الفصل الأول : رؤية تاريخية للعلاقات المغربية – الإسبانية ١٨
المبحث الأول : إسبانيا والمغرب في العصور القديمة ٢٠
المبحث الثاني : الاستعمار الإسباني للمغرب ٢٧
المبحث الثالث : مرحلة ما بعد الاستعمار ٣٦
الخلاصة ٤٧
الفصل الثاني : مدخل قانوني لدراسة قضية الصيد البحري المغربية – الإسبانية ٤٩
المبحث الأول : المياه الإقليمية المغربية والمنطقة الاقتصادية الخالصة ٥٠
المبحث الثاني : قانون البحار و العوامل و المتغيرات المؤثرة في الاتفاقات المغربية – الإسبانية حول الصيد البحري ٥٨
المبحث الثالث : دور الاتحاد الأوروبي القانوني في قضية الصيد البحري ٦١
الخلاصة ٧٤
الفصل الثالث : محددات العلاقات المغربية – الإسبانية تجاه قضية الصيد البحري ٧٦
المبحث الأول : الإطار النظري ٧٧
المبحث الثاني :الجذور التاريخية لقضية الصيد البحري ٨٠
المبحث الثالث :محددات العلاقات المغربية الإسبانية ٨٤
المبحث الرابع :النظام السياسي ٩٩
المبحث الخامس : ديناميكية تطور قضية الصيد البحري ١٠٥
الخلاصة ١١٣
الفصل الرابع : العلاقات المغربية – الإسبانية و الاتحاد الأوروبي ١١٧
المبحث الأول : الشراكة الأوروبية المغربية ١١٩
المبحث الثاني: مفاوضات الصيد البحري والاتحاد الأوروبي ١٢٦
الخلاصة ١٣١
الخاتمة ١٣٢
قائمة المراجع ١٣٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملخص

الصيد البحري كعامل في العلاقات المغربيةَ – الإسبانيةَ

إعداد

حازم محمود عبد الله عيّاد

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم فضةَ

تناولت هذه الدراسة الصيد البحري كأحد العوامل المتغيرة في العلاقات المغربية الإسبانية بهدف إظهار مكانة هذا العامل في إعادة صياغة العلاقات المغربية الإسبانية بشكل يتناسب و طبيعة الظروف الموضوعية التي شكلت هذه العلاقات خلال المراحل التاريخية المختلفة ، و قد طبق فيها المقترب الوصفي لوصف مراحل تطور هذه العلاقات خلال المراحل التاريخية المختلفة مبرزاً مكانة الصيد البحري خلال هذه المراحل ، كما استخدم المقترب القانوني لبيان الحالة القانونية التي يمثلها الصيد البحري مبرزاً دور قانون البحار في إعادة الاعتبار للدول الأقل تقدماً في مجال الصيد البحري و طبق المقترب المقارن لدراسة السياسة الخارجية لبيان الآلية التي تتفاعل من خلالها قضية الصيد البحري في الدولتان في ضوء محددات ثابتة تاريخية و جغرافية و أخرى متغيرة سياسية و اقتصادية و دولية و إقليمية ، و من خلال عملية التحليل للعوامل و المتغيرات التي تفاعلت في ضوئها قضية الصيد البحري ، أمكن التعرف على الطبيعة الديناميكية لقضية مصائد الأسماك خلال المراحل التاريخية المختلفة و ذلك لارتباطها ارتباطاً مباشراً بالعديد من ملفات العلاقات الثنائية بين البلدين و هذا بدوره يعطي القضية أبعادا مختلفة سياسية و اقتصادية ، فالبعد السياسي مرتبط ارتباطاً مباشراً بسعي المغرب لاستعادة سيادته على كامل ترابه الوطني و تحقيق أهدافه التنموية لمرحلة ما بعد الاستعمار .

و البعد الاقتصادي يتناول القيمة الاقتصادية لمصائد الأسماك و القيمة السياسية التي تتولد عن تفاعلات القيمة الاقتصادية للمصائد و التي تظهر من خلال الاتفاقات المعقودة بين الدولتين ثم هناك التسويات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية و التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالقيمة الاقتصادية لما تحويه شواطئها من خيرات تزخر بالثروة السمكية ، فضلاً عن القيمة السياسية التي من الممكن استثمارها في المفاوضات مع

الاتحاد الأوروبي و ذلك باستخدام الصيد البحري كورقة للضغط على الاتحاد الأوروبي و بتحديد الوزن النسبي لقضية الصيد البحري في علاقات الدولتين لارتباطها مع قضايا سياسية سيادية على رأسها قضية سبته و مليلة و قضايا اقتصادية أخرى ذات طبيعة تنموية ، تنتقل إلى استنتاجات تتعلق بدور هذا العامل في إفراز حالة من التوتر بين الدولتين تنعكس على علاقات المملكة المغربية بالاتحاد الأوروبي الذي تنتسب إليه المملكة الإسبانية و اثر ذلك على إمكانية بناء علاقات قائمة على الندية و الاحترام المتبادل بين الدولتين الجارتين إسبانيا و المغرب .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المقدمة

ستتناول هذه الدراسة الصيد البحري كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية الإسبانية ، بشكل يسهم في بيان ديناميكية العلاقات السياسية القائمة بين البلدين ، و التي نشأت نتيجة لمجموعة من الظروف الموضوعية التي شكلت العلاقات القائمة بين البلدين الجارين في مختلف المراحل التاريخية ، وسيتم بحث قضية الصيد البحري باعتبارها عامل متغير يؤثر في مجمل العلاقات القائمة بين البلدين ، بحيث لا يمكن عزله عن سائر قضايا العلاقات الثنائية الأخرى التي تتأثر وتؤثر بها ، (كقضية سبتة ومليلة وقضية الصحراء الغربية) ، و التي كان لها انعكاساتها الواضحة على تطور قضية الصيد البحري الأمر الذي يتطلب بيان الظروف التي تطورت فيها قضية الصيد البحري لتصبح من القضايا المهمة في العلاقات الثنائية لكل من إسبانيا و المملكة المغربية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع

كما أن الطبيعة الديناميكية للعلاقات المغربية – الإسبانية جعلت قضية الصيد البحري مرتبطة ارتباطاً مباشرا بالعديد من ملفات العلاقات الثنائية بين الدولتين ، حيث تعتبر جزء من ملف الصحراء الغربية كما أنها تؤثر وتتأثر بالملف الزراعي ، كما إنها تعتبر جزء من المفاوضات المتعلقة بالشراكة الأوروبية المتوسطية ، مما يعطي القضية أبعاداً مختلفة سياسية و اقتصادية .

أن البعد الاقتصادي يتحدث عن القيمة الاقتصادية لمصائد الأسماك ، و القيمة السياسية التي تتولد عن تفاعلات القيمة الاقتصادية للمصائد ، والتي تظهر من خلال الاتفاقات المعقودة بين الدولتين ثم هناك التسويات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية والتي ارتبطت بشكل أو آخر بالقيمة الاقتصادية لما تحويها شواطئها من خيرات تزخر بالثروة السمكية ، هذا فضلا عن التصور المغربي للقيمة الاقتصادية لمصائد الأسماك والقيمة السياسية التي من الممكن استثمارها في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك

باستخدام مصائد الأسماك كورقة للضغط على الاتحاد الأوروبي ، و تكشف قضية الصيد البحري درجة التوازن في العلاقات المغربية – الإسبانية ، حيث يميل هذا التوازن إلى الاختلال لصالح إسبانيا بسبب انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي ، في حين أن التصور الإسباني لقضية مصائد الأسماك ينبع من القيمة الاقتصادية للمصائد ومن ثم المنافسة بين الدولتين في مجال الإنتاج الزراعي ، فإنه يصعب تحديد الوزن النسبي لمكانة الصيد البحري في العلاقات المغربية – الإسبانية إلا من خلال تحديد حجم المخزون السمكي المتوفر في المنطقة الاقتصادية المغربية الخالصة و الإمكانات المتوفرة لاستغلال هذا المخزون ، و تحديد مدى تداخل قضية الصيد البحري مع قضايا سيادية كقضية سبتة ومليلة ، و قضايا اقتصادية أخرى على رأسها العلاقة الاقتصادية التي تربط المملكة المغربية بالاتحاد الأوروبي ، الذي تنظمه اتفاقات الشراكة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي التي تنظم صادرات المملكة المغربية الزراعية والغذائية إلى دول الاتحاد الأوروبي و من ضمنها إسبانيا ، مما أضاف أبعاد جديدة إلى مختلف قضايا العلاقات المغربية الإسبانية كما أعطى أهمية نسبية اكبر لقضية الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية – الإسبانية .

إن هذه الدراسة ستسهم في تقييم فهم افضل للعوامل الثابتة والمتغيرة التي تنظم أصول التعاون والخلاف و الصراع بين المغرب وإسبانيا في شتى الميادين السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والقانونية ، فهل يستطيع المغرب بناء علاقات قائمة على الندية والاحترام المتبادل مع جيرانه الأوروبيين وعلى رأسهم إسبانيا ، أم يبقى عرضة للنهب والابتزاز من قبل الدول الأوروبية التي ترى فيه المستعمرة السابقة ، و هل يستطيع المغرب أن يدافع عن سيادته ووحدة أراضيه من خلال التأكيد على حقوقه في مياهه الإقليمية ، وكيف سيتمكن المغرب من فرض إرادته وتحقيق أهدافه الاقتصادية

التنموية في ظل بيئة إقليمية ودولية تحتل فيها إسبانيا مركزا متقدما بحكم انتمائها إلى القارة الأوروبية.

لقد أتاح التاريخ الاستعماري لإسبانيا القدرة على ممارسة سيادتها على بعض المناطق في المغرب مما أوجد مصالح اقتصادية خاصة ببعض المناطق ، و جعل قطاعا مهما من السكان معتمدا على هذه المناطق ، كما أن ضعف المغرب السياسي والاقتصادي وحاجتها إلى التنمية دفعها باتجاه الاعتماد على علاقاتها التاريخية مع الدول المستعمرة بغية الحفاظ على مستوى معقول من النمو الاقتصادي .

لذلك تعتبر قضية الصيد البحري الوسيلة المثلى لدراسة آلية تطور العلاقات المغربية الإسبانية بشكل يسمح بتقديم تفسير للمستويات المختلفة الثنائية والإقليمية والدولية التي تتفاعل من خلالها العلاقات المغربية – الإسبانية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

إن هذه الدراسة تبدأ بوصف ديناميكية العلاقات المغربية – الإسبانية ، و ذلك من خلال معالجة ملفات السيادة ، والتي تعتبر من مخلفات الاستعمار ، و تشمل (قضية سبتة ومليلة، و افني ،وطرفاية ، وقضية الصحراء الغربية) ، و قد تضمنت هذه العلاقات العديد من الاتفاقات التي استعادت بموجبها المغرب السيادة على جزء مهم من أراضيها المحتلة كما هو الحال في افني وطرفاية الأعوام ١٩٥٨-١٩٦٩ ، تبعها اتفاقات أتاحت لإسبانيا الصيد في المياه الإقليمية المغربية ، و قد تأثرت قضية مصائد الأسماك بتطور النظرة الإسبانية – المغربية لباقي الملفات حيث أدت استعادة المغرب للصحراء الغربية عام ١٩٧٦ إلى توقيع اتفاقية للصيد البحري عام ١٩٧٧ .

إن التغيرات التي وقعت داخل إسبانيا عقب وفاة فرانكو و المتمثلة بقيام النظام الملكي الديمقراطي ، و انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٦ أدت إلى إعطاء قيمة اكبر لملف الصيد البحري في العلاقات بين البلدين ، كما أن التطور الحاصل عقب

توسيع المغرب لمنطقتها الاقتصادية أسهم في إعطاء أهمية اكبر للاتفاقات المعقودة بين المغرب وإسبانيا ، وذلك لتنظيم الصيد البحري الإسباني في المياه الإقليمية المغربية .

إن تقديم دراسة شاملة لكافة قضايا العلاقات الثنائية لكل من المغرب وإسبانيا أمكن من خلال هذه الدراسة الاستعاضة عنه بدراسة الصيد البحري كحالة ، آخذا بعين الاعتبار أن العلاقات المغربية – الإسبانية تشمل العديد من القضايا السياسية والاقتصادية المتداخلة والتي تعكس الجذور التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط الدولتين ، فكان لابد من التركيز على قضية الصيد البحري لإيضاح المتغيرات والعوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تفاعلات العلاقة القائمة بين المملكة المغربية وإسبانيا ، و لا يمكن إغفال التداخل الحاصل بين قضية الصيد البحري وسائر قضايا العلاقات الثنائية بين الدولتين ولبيان هذا التداخل والتفاعل بين سائر ملفات العلاقات الثنائية المغربية الإسبانية كان لا بد من وضع فصل تمهيدي يحدد الإطار النظري لدراسة العلاقات المغربية – الإسبانية في مختلف أبعادها موضحا الإشكالية التي يطرحها عنوان الدراسة ، والذي يعالج الصيد البحري كحالة في العلاقات المغربية – الإسبانية وكعامل مؤثر في هذه العلاقات في نفس الوقت ، أما الفصل الأول فهو فصل تاريخي يتضمن مجموعة من المباحث التي تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات المغربية – الإسبانية الأمر الذي يساعد على تتبع مراحل تطور العلاقات القائمة بين البلدين ومكانة قضية الصيد البحري في علاقات البلدين وصلته بسائر الملفات، و من ثم الانتقال للفصل الثاني الذي يعالج الجوانب القانونية لمصائد الأسماك ، و يتبع ذلك الفصل الثالث الذي يقدم دراسة للمتغيرات السياسية والاقتصادية المرتبطة بقضية مصائد الأسماك ، وتنتهي في الفصل الرابع بدراسة الصيد البحري كعامل مؤثر في العلاقات المغربية _ الإسبانية وذلك من خلال دراسة تأثيراته المختلفة الاقتصادية والسياسية على العلاقة مع الاتحاد الأوروبي حيث يبرز هذا العامل

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كحالة الكيفية التي تتفاعل فيها العلاقات المغربية _ الإسبانية على المستوى الإقليمي والدولي والتي تشمل السياسات المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي وحوض البحر المتوسط والمتمثلة في مشاريع الشراكة المطروحة في ذلك الإقليم كمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل التمهيدي

يعالج هذا الفصل الإطار النظري الذي تنطلق منه الدراسة من حيث تناول الإشكالية وطريقة دراستها من الناحية المنهجية .

الإطار النظري

ستتناول هذه الدراسة معالجة للعلاقات المغربية – الإسبانية في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٥٦– ٢٠٠٠ ، و ذلك من خلال التركيز على قضية مصائد الأسماك والاتفاقات التي عقدتها الدولتان لتنظيم عمليات الصيد البحري الإسبانية في المياه الإقليمية المغربية ، وتنعكاس هذه القضية على مختلف القضايا العالقة بين الدولتين كمشكلة الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية والملف الزراعي والعضوية الإسبانية في الاتحاد الأوروبي حيث ، أن التركيز على قضية مصائد الأسماك سيقودنا بالضرورة إلى دراسة الملفات الأخرى المتعلقة بعلاقات الدولتين المملكة المغربية وإسبانيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لمعالجة مشكلة مصائد الأسماك كأحد ابرز الملفات العالقة بين المملكة المغربية وإسبانيا والتي لها إمتداداتها على المستوى الإقليمي في علاقات الدولتين ولذلك فان هذه الدراسة ستتناول علاقات كل من المملكة المغربية وإسبانيا في كافة المجالات ، ولكن بتركيز لكبر على موضوع مصائد الأسماك ومدى تداخلها مع كافة القضايا الأخرى كمشكلة الهجرة غير الشرعية والجيوب الإسبانية داخل الأراضي المغربية والملف الزراعي والعضوية الإسبانية في الاتحاد الأوروبي.

تساؤلات الدراسة:

تطرح إشكالية البحث مجموعة من التساؤلات ستسعى هذه الدراسة للإجابة عليها وهي:

١–ما هي الجذور التاريخية لقضية مصائد الأسماك ؟

٢- متى ظهرت قضية مصائد الأسماك كأحد القضايا السياسية في علاقات كل من المملكة المغربية وإسبانيا ؟

٣- ما هي العوامل التي دفعت المملكة المغربية لتوقيع اتفاقية مصائد الأسماك مع إسبانيا عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٨؟

٤- ما أثر اتفاقية قانون البحار المعقودة عام ١٩٨٢ على تطور قضية مصائد الأسماك في علاقات الدولتين ؟

٥- لماذا ترددت المملكة المغربية تجديد اتفاقية الصيد البحري مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٩؟

٦- لماذا تتمسك إسبانيا باتفاقيات الصيد البحري مع المملكة المغربية و تسعى باستمرار للضغط على الاتحاد الأوروبي لإعادة تجديدها ؟

٧-ما هو دور الاتحاد الأوروبي في عملية التفاوض وعقد اتفاقيات الصيد البحري مع المملكة المغربية ؟

الدراسات السابقة:

لم تعالج الدراسات السابقة عند تناولها للعلاقات المغربية الإسبانية قضية مصائد الأسماك كأحد أبرز محاور العلاقات المغربية - الإسبانية فاغلب هذه الدراسات تتناول العلاقات من خلال دراسة مخلفات الفترة الاستعمارية الإسبانية للمغرب ، وذلك بالتركيز على الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية وعلى قضية الصحراء الغربية ، في حين أن هذه الدراسة ستقوم بالتركيز على قضية مصائد الأسماك كأحد محاور العلاقات المغربية الإسبانية و من هذه الدراسات :

أولاً : كتاب:

West Africa the – conflict in north- west Africa ،John Damis

Hoover Instiuti on ،California Stanford university،The Westem dispute

Press 1983

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه تناول الأهمية الجيوبوليتكية لصحراء المغربيـــة مشيراً إلى ثرواتها الاقتصادية و التي يذكر من بينها الثروة السمكية ، و التي تقدر بـــ ٢ بليون طن و يشير إلى استغلال إسبانيا للثروة السمكية في فترة سيطرتها الاستعمارية على الصحراء الغربية حيث بلغ قيمة ما اصطادته في عام ١٩٧٥م ١,٥ بليون طن ،كما يلفت النظر إلى أهمية الثروة السمكية الموجودة في المياه الإقليمية للصحراء الغربية من خـــلال مشاركة قوارب سوفيتية و أمريكية و كورية جنوبية في الاستفادة من ثروات هذه المنطقة و يتناول الكاتب الاتفاقات التي عقدت عام ١٨٦١ م بين إسبانيا و المغرب فـــي حينـــه و يشير في كتابة إلى أن عائدات إسبانيا من الصيد البحري في المياه الإقليميـــة للصـــحراء الغربية بلغت خمسمائة مليون دولار عام ١٩٨١ م ، و يذكر كذلك الاتفاقات التي تم عقدها مع الاتحاد السوفيتي للصيد البحري عام ١٩٧٩ م و إلى الاتفاقية المعقودة مع إسبانيا عام ١٩٧٧ م عقب انسحاب القوات الإسبانية من الصحراء الغربية ، و على الرغم من ذلـــك فإن الكاتب لم يركز على أهمية مصائد الأسماك في تشكيل علاقات كـــل مـــن إســـبانيا و المملكة المغربية و إنما ينصب تركيزه على الصراع المشتعل حول الصحراء الغربية بين موريتانيا و الجزائر و جبهة البوليساريو من جهة و المملكة المغربية من جهة أخرى .

ثانياً : دراسة عبد العزيز سعود ، التسابق البرتغالي الإســـباني علـــى الســـواحل المغربية في القرن ١٥ –١٦ ،مجلة البحث العلمي ،الرباط ،ع٤٢ ،١٩٩٤ ،١٩٩٥ .

يتناول الباحث في دراسته هذه الأهمية التي تمثلها السواحل المغربية مـــن ناحيـــة

جيوسياسية مركزاً في بحثه على مدينتي سبتة و مليلة ، و هي دراسة تاريخية تشير إلى بدايات الهجمة الاستعمارية الإسبانية على المغرب الأقصى و التي توجت عام ١٩١٢ م بسيطرة إسبانيا على الريف المغربي .

ثالثاً : دراسة محمد أبو الفضل أحمد ، مستقبل العلاقات المغربية – الإسبانية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، ع١٠٧ ،١٩٩٢ م .

و هذه الدراسة في حقيقة الأمر تقرير يتناول اتفاقية الصداقة و التعاون و حسن الجوار المعقودة بين إسبانيا و المملكة المغربية ، و يتناول العلاقات المغربية – الإسبانية بالعودة إلى جذورها التاريخية و آفاقها المستقبلية في ضوء الاتفاقية المعقودة بين الدولتين عام ١٩٩٢ م و يشير هذا التقرير الذي يقترب من مفهوم البحث العلمي إلى جوانب التعاون الاقتصادية و السياسية بين الدولتين في فترة كانت قضية مصائد الأسماك أحد أهم القضايا البارزة في تلك الفترة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

رابعاً :دراسة ميلاد مفتاح محراثي ، العلاقات المغربية الأوروبية سنة ٢٠٠٠ م ، المستقبل العربي ،بيروت ،ع٢٠٩ ،١٩٩٦ م .

و يتناول الباحث في هذه الدراسة علاقات الاتحاد الأوروبي مع المملكة المغربية مبيناً أوجه المنافسة القائمة بين إسبانيا و المملكة المغربية مشيراً بذلك إلى أهم الاتفاقات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي و المملكة المغربية .

منهج الدراسة:

سوف تستعين هذه الدراسة بالمنهج التاريخي لدراسة جذور قضية مصائد الأسماك والتطور التاريخي الذي طرأ عليها خلال فترة الدراسة.

كما سيستخدم المنهج القانوني لدراسة الواقع القانوني للاتفاقيات المعقودة في ضوء قانون البحار والعضوية الإسبانية في الاتحاد الأوروبي.

كما سيلجأ الباحث للمنهج المقارن لدراسة السياسة الخارجية للتعرف على المحددات والثوابت التي ترتكز عليها علاقات كل من الدولتين.

إن الهدف من هذا التقسيم هو تحديد منهج الدراسة الواجب الالتزام به ، إلا أن المشكلة العملية الواجب أخذها بعين الاعتبار ضرورة الدمج بين النتائج المستخلصة من العملية الناجمة عن توظيف هذه المناهج بجوهر المشكلة البحثية في إطار نظري يركز على الصيد البحري كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية – الإسبانية وكحالة في نفس الوقت يمكن من خلالها الوصول إلى تعميمات تتناول أهم المتغيرات التي تؤثر في تطور العلاقات المغربية الإسبانية ، دون الإضرار بعملية دراسة المشكل أو التقصير في عملية الربط بين الفصول التي تعالج الجوانب المختلفة لقضية الصيد البحري ، والتي سيتم التركيز فيها على معالجة القضايا المنهجية المتعلقة بدراسة العلاقات المغربية الإسبانية من خلال الحالة المراد دراستها والتي تطرح العديد من التساؤلات المنهجية أهمها:

كيف يمكن معالجة الحالة المراد دراستها من خلال دراسة العلاقات المغربية الإسبانية ؟

ما المقصود بالعلاقات المغربية – الإسبانية وماذا تشمل هذه العلاقة وما هو المجال الذي تدرس من خلاله هذه العلاقات ؟

إن العلاقات المغربية – الإسبانية تشمل العديد من الملفات السياسية والاقتصـــادية والتي بدورها تتناول العديد من القضايا التي تربط بين الدولتين كقضـــية ســـبتة ومليلـــة وقضية الصيد البحري وقضايا الهجرة غير الشرعية ، وتتداخل هذه القضـــايا بحيـــث لا يمكن الفصل بينها بشكل واضح لارتباطها بالعديد من المتغيرات الثابتة والتي تعبر عـــن الجذور التاريخية العميقة التي تربط الدولتين وسيعالج الإطار النظري الذي تقدمـــه هـــذه الدراسة المقصود بالعلاقات المغربية – الإسبانية .

كما سيعالج الإطار النظري قضية الصيد البحري من خلال كونهـــا جـــزء مـــن العلاقات بين الدولتين و من خلال تأثيرها على العلاقات القائمة بين الدولتين ذلك باعتبار إن الصيد البحري يمثل عامل ثابت ومتغير في نفس الوقت فهو ثابت لارتباطـــه بـــالواقع الجيوبوليتكي للمملكة المغربية ومتغير بحكم التغير الحاصل في قيمته والناجم عن استعادة المملكة المغربية للصحراء الغربية مما أدى إلـــى حـــدوث تغيـــر واضـــح فـــي وزنهـــا الجيوبوليتيكي فضلا عن التحسن الذي طرأ على قدرة المملكة المغربية في استثمار ثروتها السمكية ومن ثم تحوله إلى عامل مؤثر في علاقتها بالمملكة الإسبانية فيما بعد .

إن دراسة الصيد البحري كجزء من العلاقات بين الدولتين يعني إعطـــاء أهميـــة خاصة للصيد البحري لأنها تعطينا فرصة لدراسة العوامل الأكثر تـــأثيرا فـــي العلاقـــات القائمة وهي العوامل الاقتصادية ، وكيف تتداخل العوامل الاقتصادية مع القضايا السياسية والتي تظهر بشكل واضح في قضية الصيد البحري وباقي القضايا الثنائية بين البلدين كما تتداخل بدورها مع مسألة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي .

إن قضية الصيد البحري ذات بعدين سياسي (يتعلق بالسيادة والعلاقة مع الاتحـــاد الأوروبي) ، و أخر اقتصادي يتعلق بالدخل القومي والتجارة الخارجية والتبعية الاقتصادية كما تتداخل هذه العلاقة من حيث المجال لتتجاوز العلاقة المغربيـــة – الإســـبانية لتشـــمل

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي بشكل ينقلنا إلى دراسة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فما هو الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في صياغة العلاقات الثنائية بين إسبانيا و المملكة المغربية و بناء على ذلك :

ما هي القيود المفروضة على إسبانيا في صياغة علاقاته مع المغرب وما هي الفرص المتاحة التي تقدمها عضويتها إلى الاتحاد الأوروبي في صياغة علاقاتها مع المغرب ؟

إن الحالة المراد دراستها من الناحية المنهجية هي جزء من علاقات أوسع ولا يمكن فهمها دون دراسة هذه العلاقات و ربطها معا بمنهج محدد يوضح العوامل المؤثرة في تطور هذه العلاقات والمستويات المختلفة التي تتفاعل فيها ، (الثنائية والإقليمية والدولية) .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

و تتضح القدرة على بيان المقصود بالعلاقات في إطار المعالجة التي تستخدم أسلوب المقارنة بين السياسة الخارجية المغربية و الإسبانية لفهم تفاعلات العلاقات القائمة بين الدولتين ، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين مفهوم المقارنة في السياسة الخارجية وبين مفهوم العلاقات السياسية التي تتفاعل معها السياسة الخارجية وتحدد الأولويات فيها ،فعند دراستنا لقضية الصيد البحري كحالة فإننا نقوم بدراسة الانعكاسات المتوقعة لهذه القضية على العلاقات بين الدولتين ، كما ندرس العلاقات الاقتصادية والسياسية من خلال تناول قضية مصائد الأسماك.

يشير الدكتور بهجت قرني في كتابه السياسة الخارجية للدول العربية إلى السياسة الخارجية التنموية ، ويعتبرها الإطار التحليلي الأنسب لدراسة السياسة الخارجية للدول العربية كما ويشير إلي الفروق الأساسية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وهي أن الدول النامية لها أهداف لسياستها الخارجية مرتبطة بحالة التخلف الهيكلي التي تعاني منها

الدول النامية ، ومن هذه الأهداف السعي للحصول على المساعدات الخارجية أو الدفاع عن استقلالها ومن هنا يجب التركيز على الأهداف التي تسعى لتحقيقها المملكة المغربية من خلال علاقاتها مع إسبانيا ،كما أن قضية مصائد الأسماك لا تخرج عن كونها قضية اقتصادية مرتبطة بالأهداف التنموية التي تسعى المملكة المغربية لتحقيقها .

ومن خلال ذلك يتضح لنا أن مفهوم العلاقات الثنائية يشمل دراسة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية و الدبلوماسية ، في حين إن مفهوم السياسة الخارجية يشمل دراسة المحددات التي تتحكم بالسياسة الخارجية والمتغيرات التي تؤثر على صناعة القرار في السياسة الخارجية و كذلك عملية صنع القرار، وهكذا يمكن القول أن العلاقات تتناول السلوك السياسي لدولتين تجاه بعضهما البعض ، أما السياسة الخارجية فهي تتناول العملية السياسية التي يتم في إطارها اختيار سلوكا معينا ، ولكن هذا الأمر يؤكد أهمية دراسة العوامل المؤثرة في تحديد علاقات دولتين تجاه بعضهما البعض و دراسة العلاقات السائدة بينهما وقضايا التعاون والاختلاف القائمة بين الدولتين و كذلك النمط السائد في العلاقات بين الدولتين فهل هو نمط تعاوني أم نزاعي والأشكال السائدة للعلاقات هل هي اقتصادية أم ثقافية سياسية أم عسكرية و أهم هذه العلاقات أعلاها قيمة من الناحية السياسية ، وهذا يقودونا لدراسة العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية لتوفر لنا الأرضية التي قامت على أساسها العلاقات بين هذه الدول .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهذا ينقلنا إلى الإشارة لتعريف العلاقات الدولية : بأنها جزء من علم السياسة وهي مجمل المبادئ واحكام وضوابط العلاقات و الاتصالات و الروابط بين الدول أعضاء المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والقانونية ، وتنظيم أصول التعاون والخلاف و الصراع في شتى الميادين كما تشمل الأحكام المنطقية على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة وعلاقات أفراد من دولة أجنبية ،

ومن جانب آخر ينظر إلي العلاقات الدولية على أنها الاتصال الرسمي بين الـدول الـذي يأخذ صدورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

- وتعرف أيضا : بأنها السعي إلى التعاون في إطار الصراع خاصة وان البيئة الدولية تتضمن تحديد خطر قيام حرب بين وحدات و كيانات سياسية .

إن أهداف السياسة الخارجية المتبعة تحددها طبيعة العلاقات التي تربطها بالبيئـة المحيطة ، ذلك إن العلاقات تتناول القضايا التعاونية والخلافية أما السياسة الخارجية فهي الطريقة التي يتم من خلالها إدارة العلاقات الخارجية وتعظيم المكاسب المتوقعة من هـذه العلاقات ، و تنشأ هذه العلاقات نتيجة الجوار الجغرافي آو الروابط التاريخية كالعلاقة بين دول الكومنولث البريطانية ، آو المصالح الاقتصادية و الروابط الثقافية التي تعتبر محددات للسياسة الخارجية فهي عملية تسعى الدول من خلالها ضبط العلاقات الخارجية وأدارتهـا اخذ بالاعتبار البيئة الدولية المحيطة و الظروف البيئية الداخلية بهدف تحقيـق المصـلحة القومية .

جميع الحقوق محفوظة

وعليه فالعلاقات المغربية – الإسبانية والتي تشمل قضايا سيادية (سبته ومليلـة والجيوب الإسبانية في الأراضي المغربية) ، وقضايا اقتصادية لها أبعاد إقليمية تنافسـية بين الدولتين ، ولها جذور تاريخية وسياسية مرتبطة بالسيادة كقضية مصـائد الأسـماك فضلا عن القضايا المرتبطة بالجوار الجغرافي بين الدولتين (قضية العمالـة المغربيـة العاملة في الأراضي الإسبانية والهجرة غير الشرعية التي تعتبر المغرب المعبر الرئيسي الذي يمر به المهاجرين من دول إفريقيا السوداء) ، يضاف إلى ذلك الملـف الزراعـي والعضوية في الاتحاد الأوروبي ، وتعمل الدول من خلال سياستها الخارجية بالعمل على إدارة هذه العلاقات بالنظر إلى الظروف والمتغيرات الدولية والجغرافية والتاريخية .

إن المناهج المتبعة في هذه الدراسة ستسهم في الإجابة على العديد من الأسئلة إلى جانب الأسئلة التي تتعلق بها المشكلة البحثية و على رأس هذه الإجابات:

١_ ستوضح هذه الدراسة واقع النظام السياسي الإسباني ويشمل ذلك ، عودة الحياة الديمقراطية إلى إسبانيا كذلك الإجابة على سؤال يتعلق بمكانة الملك الإسباني خوان كارلوس ، و كيف ومتى عاد إلى الحكم وما هي صلاحياته وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و صنع السياسة الخارجية وكيف تتم عملية صناعة السياسة الخارجية ،وما هو دور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط خاصة لوبي الصيد البحري و لوبي الزراعة وهذا بدوره سيقدم إضافات جديدة إلى ما قدم في الدراسات السابقة .

٢_المراحل التاريخية التي مر بها النظام السياسي المغربي منذ عهد الملك محمد الخامس و الدور الذي يقوم به الملك محمد السادس خلال الفترة الأخيرة وأهمية هذا الدور في إعادة صياغة العلاقات المغربية – الإسبانية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الوثائق الجامعية

إن عنونة الرسالة بالصيد البحري والعلاقات الإسبانية – المغربية ، يعني التركيز على قضية الصيد البحري وجعلها المعيار لتقييم العلاقات المغربية – الإسبانية وتحديد النمط الذي تتم من خلاله عملية التفاعل بين الدولتين وتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تطور هذا النمط من العلاقات ، وستسهم هذه المناهج في بيان الطبيعة الديناميكية المتطورة للعلاقات المغربية – الإسبانية ، كما أنها ستبين الوزن النسبي الذي تحتله مصائد الأسماك في العلاقات القائمة بين المغرب وإسبانيا ، وتقديم تفسير لكيفية تطور قضية الصيد البحري في مجمل علاقات الدولتين .

إن التركيز على قضية الصيد البحري يتطلب تناول القضايا التالية :

- مواقع الصيد البحري .

- كمية الأسماك المتوفرة وأنواعها .
- حجم الإنتاج لكل من إسبانيا و المغرب .
- الدول التي تقوم بالصيد البحري .
- الاتفاقات المعقودة بين الدولتين حول مصائد الأسماك .
- حجم الدخل المتحقق و القطاعات المستفيدة منها .

هذا وسيتم التعامل مع هذه الموضوعات في كافة فصـــول هـــذه الدراســـة دون المساس بطبيعة الدراسة التي تركز على الجوانب السياسية لقضية مصائد الأسماك .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول

رؤية تاريخية للعلاقات المغربية – الأسبانية

يمثل هذا الفصل دراسة وصفية للمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات المغربية – الإسبانية أخذا بعين الاعتبار أهمية ذلك في بيان المكانة التي احتلها قضية الصيد البحري ، و السيادة على المياه الإقليمية المغربية في العلاقات الثنائية التي تبلورت خلال هذه المراحل التاريخية الطويلة والتي تعود فصولها الأولى إلى الحقبة الرومانية ، و قد ارتبطت قضية السيادة بالموروث لاستعماري ، و بالصراع العسكري والسياسي والثقافي الذي كان دائرا في الأندلس ومحاولة كل من إسبانيا و البرتغال قطع صلة مسلمي الأندلس بالمغرب العربي وذلك من خلال احتلال مدينة سبته عام ١٤١٥م ومن ثم إخراج المسلمين من الأندلس عام ١٤٩٢ .

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

إن تنامي نفوذ إسبانيا البحري ومحاولتها للتوسع خارج حدود شبه الجزيرة الايبيرية عقب سقوط أخر معاقل المسلمين في الأندلس عام ١٤٩٢م وما أعقب ذلك من كشوف جغرافية خلقت واقعا جديدا أدى إلى فقدان المغرب للسيادة على الكثير من أقاليمه و هذا بدوره أدى إلى إضعاف وانعدام سيادة المغرب على مياه الإقليمية التي تحوي على ثروة سمكية هائلة جعلت من هذه المياه مطمعا للدول الاستعمارية كما هو حال باقي الأقاليم المغربية ، كما انه أدى إلى استنزاف قدراته الاقتصادية ، "ومن ثم فان العامل المؤثر في الحياة الاقتصادية في البلدين ليس عاملا قديما فقط وانما هو (قديم وجديد)" [1] ولتتبع تطور العلاقات بين الدولتين كان الأبد من مدخل تاريخي يمهد لدراسة هذه العلاقات مع بيان مكانة الحالة المراد دراستها ، ونتناول في هذا الفصل المراحل التاريخية التي

(١) معاريو معروف، العلاقات بين المغرب والجزائر ١٥١٧ _١٩٥٩ ، دمشق ، رسالة ماجستير جامعة دمشق كلية الآداب قسم التاريخ ١٩٨٦ ص(٢٩٠) .

مرت بها كل من شبه الجزيرة الايبيرية ومنطقة المغرب العربي والتي تم تقسيما إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: المغرب وإسبانيا في العصور القديمة

المرحلة الأولى :العصر الروماني

المرحلة الثانية: العصر الإسلامي

المبحث الثاني: الاستعمار الإسباني للمغرب

المبحث الثالث:مرحلة ما بعد الاستعمار الإسباني للملكة المغربية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول: المغرب وإسبانيا في العصور القديمة

تتضمن هذه المراحل الإشارة الواضحة إلى التطور التاريخي الذي مرت بها قضية مصائد الأسماك وارتباطها بإشكالية السيادة المغربية على أراضيه ومياهه الإقليمية ، وتتبع التحول الذي جعل من قضية المصائد أحد الملفات المهمة في دراسة العلاقات القائمة بين الدولتين .

المرحلة الأولى :العصر الروماني .

كان لابد من الإشارة ولو بشكل مقتضب لأهمية الدور الذي لعبه الرومان في القرون السابقة لظهور الإسلام وما تبعه من نشاط مارسته الدولة البيزنطية ، فقد تعاقب كل من الإغريق والقرطاجيون في السيطرة على شبه الجزيرة الايبيرية وتمكن القرطاجيون عقب معركة علالية البحرية عام ٥٣٥ ق م من السيطرة على شبه الجزيرة الايبيرية واستمرت سيطرتهم حتى عام ٢٠٥ ق م التي امتدت لتشمل سواحل البحر المتوسط بما فيها السواحل الإفريقية الشمالية جنوب شبه الجزيرة الايبيرية و كان الفنيقين قد وصلوا إلى هذه المناطق بصفتهم تجار أو باحثين عن المعادن والملح والسمك والتونة وكانت قادش أول مدينة أسسوها وسموها (Gadir) والتي تسمى في الإسبانية Gadiz[1]، وبعيد ذلك تمكن الرومان من فرض سيطرتهم على المنطقة فقاموا ببناء مستوطنات في كل من شبه الجزيرة الايبيرية والشمال الإفريقي بل إن نفوذهم امتد إلى داخل الصحراء الكبرى لمراقبة الطرق التجارية ، ودخل الرومان في سباق محموم مع الفنيقين والقرطاجين للسيطرة على سواحل المتوسط متبعين سياسة تقوم على التدخل المحدود[2] فتمكنوا من إخضاع حكام قادش في الجزيرة الايبيرية واستعملوهم لتوفير احتياجات

---

(١) حمد حمادة ، موسوعة الاثار الأندلسية ، الجزء الأول ، صفاقس ، الأردن ، المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ص ١ـ٧ .

(٢) المصطفى ناصح ، أكلية التجارة بالمغرب قبيل الاقتصادية والاجتماعية غرب المتوسط ، بحث لنيل الدكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، سنة ١٩٨٥ ، ص ص ١٤١ ـ ١٤٩ .

الإمبراطورية الرومانية وكان الصيد هو أحد أهم الصادرات التي يتم تصنيعها وتعليبها في أواني فخاريه وإرسالها إلى الأسواق الرومانية ، كما تمكن الرومان من خلال السيطرة على سواحل شمال إفريقيا من الوصول من خلال المستعمرات التي أقيمت في كل من شمال أفريقيا وشبه الجزيرة الايبيرية من السيطرة على قسم كبير من النشاط التجاري في إفريقيا ، وهو الأمر الذي يبرز الارتباط الجيوستراتجي بين شمال إفريقيا وشبه الجزيرة الايبيرية .

وقد تابع البيزنطيين هذه السياسة وتمكنوا من فرض الهيمنة على سواحل المتوسط حيث اعتبرت المرحلة البيزنطية امتداد لسابقتها[1] ، مما يؤكد على أهمية الترابط بين ضفتي المتوسط وبيان أهمية العلاقات القائمة بين شبه الجزيرة الايبيرية وشمال أفريقيا وهذا ما سنوضحه عند تناول العلاقات القائمة بين المملكة المغربية وإسبانيا باعتبارها علاقة لها جذورها التاريخية ومبرراتها الاقتصادية والسياسية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المرحلة الثانية :العصر الإسلامي

مع اتساع نطاق الفتوحات الإسلامية تمكن القائد العربي المسلم عقبة بن نافع من الوصول إلى وادي نون عام ٦٨٢ وقد اتبع استراتيجية التدخل المحدود التي بدأت مع قدوم الفنيقين إلى المنطقة مركزا على المدن والمناطق الحضرية[2] ، آلا أن اندفاع المسلمين باتجاه الأندلس مثل تحولا في هذه الاستراتيجية فقد تمكن طارق بن زياد القائد البربري المسلم تحت قيادة موسى بن نصير من النزول على شاطئ الجزيرة الايبيرية عام (٧١١م) في منطقة سميت الجزيرة الخضراء وذلك انطلاقا من مدينة سبته الواقعة على

(١) نفسي ، المغني ، المرجع سابق ، ص ١٤٩ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٥٦ .

بعد ١٨ميلا[١] من اقرب نقطة من الشواطئ الايبيرية ، وبذلك عمّق المسلمين الروابط الجيوستراتيجية التي تربط شمال إفريقيا بشبه الجزيرة الايبيرية ، ويعد هذا أول اتصال مباشر بين الحضارة الإسلامية والقارة الأوروبية ، و خلق حالة من التفاعل بين الحضارتين بمستوياته المختلفة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية مؤكدا بشكل قاطع على أهمية تربط العلاقة بين ضفتي المتوسط ، كما تمكن المسلمين من ربط العمق الإفريقي جنوب الصحراء بشكل فاعل مع الشمال الإفريقي و جنوب أوروبا عبر الأندلس .

لقد تجاوز المسلمين ما قام به الرومان والبيزنطيين من قبلهم في محاولة ربط الطرق التجارية عبر الصحراء بالضفة الشمالية للبحر المتوسط ، وقد ترك هذا الإرث آثار واضحة على آلية التفاعل بين شبه الجزيرة الايبيرية ومنطقة شمال إفريقيا ممثلة بالمغرب الأقصى كبوابة للعبور إلى إفريقيا من خلال المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى وقد ركز المسلمين خلال هذه المرحلة على الربط بين الصحراء وشمال إفريقيا ولم يمارسوا نشاطا بحري يذكر في المحيط الأطلسي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي ضوء هذه الحقائق تجدر الإشارة إلى النقاش الذي دار بين المؤرخين حول النشاط البحري للمسلمين في المحيط الأطلسي وارتباط بمعتقدات العرب والذي بدوره يؤكد على عدم اهتمامهم بالبحر خوفا من ويلاته، " فقد ارتبط البحر بالويل والهلاك"[٢] على حد تعبير ابن منظور، وهو ما يناقضة حقيقة النشاط الذي كان يمارسه المسلمين في الشمال في البحر المتوسط لنقل البضائع إلى القارة ألا وروبية ، لكن لصعوبة الملاحة بالقرب من شواطئ الصحراء الغربية وتوفر البدائل التي توفرت من خلال الطرق البرية داخل القارة

---

(١) حمد المزوري ، بحضر بحثا ، بعة وثيقة حق لا قسي ، جلة ١٩٨١ ، س ٢١ .

(٢) عبد الله تدوي ، المغرب وأوروبا ، ع الرابع الخامس مشر واقاو مشر ، قدار البيضاء ، الجلة الأول ، ٢٠٠٠ ، س (٣٩٢)

الإفريقية ،و لقد كان للرياح دورا في تعطيل الملاحة عبر الشواطئ الأطلسية هذا ما يؤكده المؤرخ المغربي البكري حيث يعتبر رأس نول الحد الأقصى للملاحة نحو الجنوب مضيفا أن مدينة نول كانت تمثل بداية العمران الحضاري الإسلامي بالنسبة للقوافل القادمة من الصحراء الموريتانية [١]، فتركز النشاط البحري على شواطئ المتوسط لغايات اقتصادية ودفاعية ، حيث تشير الأرقام المستمدة من أرشيف ميناء مرسيليا إلى أن عدد المراكب المغربية التي دخلت الميناء ما بين سنتي ١٦٨٥ _١٧٩٢ قد وصل إلى ١٥٦٨ مركب ومثل هذا العدد ٧% من حركة هذا الميناء خلال هذه الفترة [٢] ، و في نفس الوقت كانت الطرق البرية هي السبيل الأكثر عملية للتواصل مع القارة الإفريقية .

مثلت المرحلة الأولى لبداية الجهود الفعلية لاخراج المسلمين من الأندلس انعكاسا لهذا الواقع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي المعقد الذي ارتبط بالتنافس الاقتصادي والسياسي والعسكري بين ضفتي المتوسط ، و فصلا جديدا في العلاقة بين شبه الجزيرة الايبيرية و المغرب الأقصى ممثلة بالممالك التي حكمت في تلك الفترة ، ويظهر ذلك بالمرابطين الذين تدخلوا بشكل مباشر بقيادة يوسف بن تاشفين لحماية الأندلس عام١٠٨٣ حيث اتخذت جيوش المرابطين بقياد ابن تاشفين سبتة ميناء لانطلاقها باتجاه الأندلس ، وهو ما تابعة الموحدين بعد انهيار دولة المرابطين .

ويمكن تلخيص العلاقة القائمة بين الضفتين خلال هذه المرحلة بالنقاط التالية :

١-مثل المغرب الأقصى القاعدة التي انطلقت منها الجيوش الإسلامية الفاتحة إلى الأندلس وكانت سبته هي الميناء الذي انطلق منه الفاتحين ، كما أن سبته هي الميناء الذي

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر التجارة بالنسبة للأقطار الاقتصادية والاجتماعية لغرب المتوسط ،بحث البحث العلمي ،جامعة محمد الخامس ، الرباط ،عدد ٣٥٥ (١٩٨٥) ص(١١) .

(٢) الدوري ،عبد العزيز ،المرجع سابق، ص(٣٤٢) .

اتخذه الموحدين ليكون مركز لقيادة الأسطول المغربي حيث استقر فيها قائد الأساطيل البحرية فلم يعد يقيم في بالميرا وقادش كما كان زمن المرابطين [1].

٢-وفرت منطقة المغرب الأقصى العمق الاستراتيجي لمسلمي الأندلس مما مكنهم من الاتصال و الحفاظ على صلتهم بالعالم الإسلامي ، و أتاح لهم القدرة على البقاء في ظل محيط معادي لمدة ثمانية قرون متواصلة (٧١١-١٤٩٢) .

٣- اعتبرت الأندلس خط الدفاع الأول عن منطقة المغرب العربي مما سمح بازدهار النشاط التجاري الإسلامي داخل القارة الإفريقية ، بحيث خلا غرب المتوسط من أي قوة بحرية معادية يمكن إن تنافس المسلمين .

أما المرحلة الثانية من هذا الصراع فقد ارتبطت بالمرينين والأسرة السعدية ومن ثم الأسرة العلوية حيث عملت البرتغال على احتلال سبته عام ١٤١٥ لضمان قطع الصلة بين الأندلس وعمقه العربي ، والإسلامي وانتهاءا بإخراج المسلمين من الأندلس على يد الاسبان بقيادة ايزابيلا وفرديناندعام١٤٩٢.

فكان من نتائج سقوط الأندلس انهيار خط الدفاع الاول عن المغرب العربي بعد "اتباع فرديناند وإيزابيلا سياسة التنصير القسري والطرد الإجباري في مطلع القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي والتي تابعها حلفائها خلال القرن السادس عشر والتي أفضت في نهاية المطاف إلى النفي الأكبر للمسلمين من إسبانيا ما بين الأعوام ١٦٠٩ _ ١٦١١، بحيث بلغ عدد المهاجرين الكلي منذ سقوط غرناطة حتى الطرد النهائي ثلاثة ملاين نسمة [1] ، مما جعل العوامل الاقتصادية الداخلية المؤثرة في اقتصاد المغرب الأقصى عوامل اقتصادية مورثة بحكم الصراعات الناشبة عقب خروج المسلمين من

---

(١) الدوري ،عبد العزيز ، المرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

(١) بو عروة ،عمار ، المرجع سابق، ص (٢٩٠) .

* المعركة الأخيرة فيها كان بين البرتغال و المغرب بوجه و الدولة السعدية الحاكمة مع المنصور الذي كان يطلق بالذهبي في المغرب عام ١٥٧٨ بينها فرنسا إسبانيا في معركة الزلاقة عام ١٠٨٨ ألا إختصارا أعني قراءة نافع كلها بين إسبانيا و البرتغال .

الأندلس واندفاع البرتغاليين والاسبان لاستهداف المغرب الأقصى السيطرة علـــى موانئـــه وبدء حملة مضادة على شواطئ المغرب العربي الشمالية والجنوبية ، وقد توجـــت هـــذه المرحلة بمعركة وادي المخازن* مما أسس لمرحلة جديدة في العلاقات بين شبه الجزيـــرة الايبيرية والمغرب الأقصى .

و يفسر اندفاع البرتغال وإسبانيا باتجاه المحيط الأطلسي والتنافس الذي اندلع بـــين كل من إسبانيا والبرتغال فيما بعد للسيطرة على سبتة ومليلة جزر الكنـــاري وشـــواطئ الصحراء الغربية بدا من طرفاية وانتهاء براس بلانكو (الرأس الأبيض) على الحـــدود الموريتانية لخنق المغرب الأقصى ، و قطع الصلة التي تربط بين إفريقيا السوداء بشـــمال إفريقيا مما أدى لتدخل البابوية في روما عدة مرات لتقسيم مناطق النفوذ كان أهمها عـــام ١٤٧٨، وتوجت هذه المواثيق المعاهدات بمعاهدة تورديسلاس عام١٤٩٤ التي أكدت على حق البرتغال بالفتح غرب جزر الكناري في حين أعطت إسبانيا الحق بالفتح في الجـــزء الشرقي من ساحل المغرب الشمالي[٢] وقد مثلت هذه الاتفاقية من وجهـــة نظـــر خبـــراء القانون الدولي البداية الحقيقية لفكرة السيادة على البحار، وتمكنت إســـبانيا خـــلال هـــذه المرحلة من بناء العديد من المراكز المتقدمة لها في منطقة طرفاية قبالة جزر الكناري كما أقاموا حصنا بالقرب من شاطئ اكادير لحماية وخدمة السفن الجانحة على خـــط الملاحـــة باتجاه إفريقيا ، وبتوحيد المملكتين الإسبانية والبرتغالية في القرن السابع عشـــر ضـــمت المستعمرات البرتغالية إلى إسبانيا وبعيد انفصال المملكتين رفضت إسبانيا إعادة سبتة إلى البرتغال وانتهت المنافسة بضعف القوة البحرية البرتغالية ودخول فرنسا كمنافس لإسبانيا على مناطق النفوذ وبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية .

---

(٢) عبد العزيز فسوف ،التسابق البرتغالي الإسباني ، مجلة البحث العلمي ،الزيادة جامعة الملك محمد الخامس عدد ٢٢ ، السنة الثالثة و العشرون (١٩٩٥_١٩٩٥) ، ص (٧٧) .

اندفعت فرنسا باتجاه السنغال وإفريقيا الوسطى وسيطرت على الطـرق التجاريـة التي تربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء الكبرى فاستنزف هذا التكالب الأوروبي اقتصاد المغرب العربي كما استنزف قواه البشرية والاجتماعية وخلخل استقراره السياسي ، حيث ارتبط بقاء الأسر الحاكمة بقدرتها على مقاومة النفوذ الإسباني والغربي ، وقد دفع ذلـك المغرب إلى ممثلا بالأسر الحاكمة إلى محاولة التعامل الدبلوماسي مع المطامع الغربية من خلال استغلال المنافسة القائمة بين هذه الدول وهو الأمر الذي أدى إلى خلخلـة السـيادة المغربية على أراضيه بفعل الامتيازات الممنوحة كما انه أعطى المياه الإقليمية المغربيـة مكانة مهمة في هذا الصراع حيث تضمنت الاتفاقات المعقودة شروطا تتعلق بحق الـدول المستعمرة وعلى رأسها إسبانيا في ممارسة الصيد داخل المياه الإقليمية المغربية.

لقد مثلت هذه الاتفاقات المعقودة البداية الحقيقية للحماية الفرنسية – الإسبانية على المغرب و الذي بدا بتطبيقها عام ١٩١٢ و انتهت باستكمال سيطرة إسبانيا على الصحراء الغربية عام ١٩٣٤ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني : الاستعمار الإسباني للمغرب

إن استعمار بلاد المغرب كان نتيجة لعملية طويلة مـن الاعتـداءات العسـكرية الأوروبية المتواصلة منذ القرن الحادي عشر ، ومن جهة أخرى فان الاحتلال الكامل لبلاد المغرب قد امتد طوال قرن من الزمن حيث استمر من سنة ١٨٣٠ (غزو الجزائر) حتى

سنة ١٩٣٤ (الغزو الكامل لموريتانيا) ، وذلك نتيجة لاستراتيجيات القوى الأوروبية من جهة والمقاومة والظروف الداخلية الخاصة بكل دولة مغاربية من جهة أخـــرى ، وعلـــى الرغم من نجاح المغرب في الحفاظ على استقلاله تجاه الإمبراطورية العثمانية فان سيادته قد بدأت تدخل في امتحان صعب ابتداء من القرن التاسع عشر بعد احتلال فرنسا للجزائر.

لم تتمكن إسبانيا من فرض حمايتها على المغرب إلا مـــن خـــلال سلســـلة مـــن المناورات بدأت باستيلائها على سبتة و مليلة و انتهت بفرض الحماية عام ١٩١٢،و كان إضعاف الجيش المغربي نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية و المالية و ، وبدأ القوى الأوروبية بهاجمة مصادر الدخل في المغرب ابتداء من منع القرصنة عام ١٨١٨ والـــزام المغـــرب بالتخلي عنه نهائيا عام ١٨٤٤ تحت ضغط من فرنسا ، ثم بجعل السلطان المغربي يقبـــل بمبدأ الحرية المطلقة للتبادلات التجارية الخارجية وذلك بموجب الاتفاقات المعقـــودة مـــع إنكلترا عام ١٨٥٦ ثم توسيعها لبلدان أخرى عـــام ١٨٦١ فأصـــبحت مـــداخيل الخزينـــة المغربية تعتمد أساسا على الرسوم التجارية وفي عام ١٨٥٦ اصبح للقناصل صـــلاحيات الحكم في النزاعات بين الأجانب والمغاربة مما اسهم في إضعاف مكانة السلطان المغربي وضعف هيبته[١] .

بحلول عام ١٨٨٤ اقترح بسمارك مستشار ألمانيا على فرنسا وإسبانيا التفاهم مـــن اجل تحديد مناطق نفوذهما ورسمت ألمانيا مخططا للتجزئة عام ١٨٩٩ ، وفي عام ١٩٠٠ اعترفت إيطاليا لفرنسا بحقها في حرية النشاط في المغرب [١] ، تمكنت إسبانيا خلال هذه المرحلة التاريخية الطويلة من أضعاف السيادة المغربية على الصحراء الغربية و الميـــاه لإقليمية المغربية ، و بتتويج هذه السياسة بفرض الحماية على الريف المغربـــي و تقاســـم

---

(١) د. عبد الحميد ابراهيمي ، المغرب العربي في نصرة الثورة في ظل التحولات العالمية بيروت ، المركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأول ،(١٩٩١) ، ص ٨٥ .

(١) ابراهيمي ، المرجع سابق، ص٥٣ ، ص٥٧ ،ص٥٨ ،ص٥٩ .

النفوذ مع فرنسا في المغرب و موريتانيا ، و يعود لكتفاء إسبانيا بهذا القدر من النفوذ إلى الظروف الدولية المتغيرة و صعود قوى استعمارية جديدة ممثلة بفرنسا و بريطانيا و ألمانيا كما أشرنا سابقا ، و سنتناول هذه المرحلة من خلال تقيم الحال الذي استقرت علية مناطق النفوذ الإسباني في المرحلة الاستعمارية .

أولا: الاحتلال الإسباني لسبتة و مليلة .

ازدادت أهمية سبتة أيام حكم المرينين الذين تركوا لاهلها قيادة الأسطول المغربي وبقيت بسبب موقعها الجغرافي وأهميتها التاريخية مطمعا للمستعمرين الإسبان والبرتغاليين، فهي لاتبعد عن ميناء الجزيرة الخضراء الأسباني سوى ١٨ ميلا، و تعتبر من اقدم مراكز صناعة السفن بالمغرب ، فضلا عن كون سكانها يملكون مهارات بحكم جوارهم للبحر[١] ، وكانت تشكل مع مدينة مليلة بوابة تنقل منها البضائع إلى أوروبا فضلا عن كونها مشرفة على مدخل البحر المتوسط باتجاه المحيط الأطلسي وفي عام ١٤١٥ تمكن البرتغاليين من احتلال مدينة سبتة في حين كان الإسبان مشغولون في حروبهم ضد المسلمين في الأندلس .

وبعد تمكن الاسبان من إخراج المسلمين من الأندلس عام ١٤٩٢ حصل الاسبان بموجب خاتم بابوي على الحق في تقاسم الفتح مع البرتغاليون في الجزء الشرقي من ساحل المغرب الشمالي الشرقي ، و استطاع الاسبان عام ١٤٩٧ من احتلال مليلة كما تمكنت إسبانيا من ضم مدينة سبتة إلى مستعمراتها بعد توحيد المملكتين البرتغالية و الإسبانية عام ١٥٨٠ [٢] ، ولم تتنازل إسبانيا عنها عقب انتهاء الوحدة بين المملكتين ، و هكذا احتفظت إسبانيا بالمدينتين و سعت إلى جعلهما منطلقاً لمحاولاتهما للتوسع في شمال

(٢) عبد العزيز تدوري ،المغرب وأوروبا في القرن الخامس عشر والقاهرة مشر واقاليم مشر ،الدار البيضاء ،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص (٣٩٧)

(١) صلاح العقاد ،اليهود الإسبانيا في المملكة المرينية بحث معهد البحوث و الدراسات العربية (ع١) ١٩٦٩ ص٢٥١

المغرب باتجاه مدينة طنجة المغربية و في عمق الريف المغربي ، و زاد التركيز على هذه المنطقة بعد ظهور الدول الاستعمارية المنافسة لإسبانيا فرنسا و بريطانيا في القرن التاسع عشر، و بسبب الضعف الذي أصاب إسبانيا و قوتها البحرية خاصة عقب هزيمة إسبانيا أمام الولايات المتحدة الأمريكية في الفلبين عام ١٨٩٨ الأمر الذي سبب هزة عنيفة لنظرة الاسبان لانفسهم ، و اشعل جدلا حول مكانة إسبانيا كقوة استعمارية فكان التعويض المباشر عن هذه الهزيمة السعي لتكثيف جهوده إسبانيا الاستعمارية في شمال إفريقيا وبشكل خاص في المغرب لقربها ولامتلاك إسبانيا فيها موطئ قدم ممثل في سبتة ومليلة ، فقد وجدت الحكومة الإسبانية في استعمار المغرب مغامرة تعوضها عن خسارتها لمستعمراتها وراء البحار في محاولة للتأكيد على عظمة إسبانيا معتبرة إن مهمتها في إفريقيا لم تنتهي على عكس الحال في مستعمراتها في ما وراء البحار وفي الفلبين [٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

قامت إسبانيا بتوظيف الموقع المتقدم للمدينتين للبقاء في دائرة المنافسة الاستعمارية ، و هو الأمر الذي تم تأكيده من خلال الاتفاقية المعقودة بين فرنسا و إسبانيا في عام١٩٠٦ في ميناء الجزيرة الخضراء ،وهو الذي وضع بالفعل المغرب في بوتقة الاستعمار ، وعلى الرغم أن المغرب منذ احتلال المدينتين قام بالعديد من المحاولات الجادة لاستعادتهما كان آخرها عام ١٨٦٠ [١]، إلا أنها انتهت هذه المحاولة بتوقيع معاهدة للسلام أكدت على سيطرة إسبانيا على المدينتين أعطت حقوقا جديدة لإسبانيا للتوسع في الصحراء الغربية ونصت على إعطاء حقوق لإسبانيا للصيد في المياه الإقليمية المغربية المقابلة لجزر الكناري .

---

(٢) GEORGE FREDERICK ANDREWS Spanish interests in Morocco , American Political Science Revie Vol 5 No. 4 November 1911 pp. 553 – 565

ويشير كاتب هذا إلى قوة ايبكا عام ١٨٩٩ أعلن الحكومة الإسبانية حيث أكد على إن حالة الفشل التي تعاني منها إسبانيا تدفعها إلى التركيز في استغلال قوتها بدلا من الدخول في مغامرة تعاجز إسبانيا تماسكها الاستعماري في المغرب العربي

(١) الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ وقد اعلنت إسبانيا في عام ١٨٧٩ عن اقتسام نفوذ قبائل الدواتا الأسبانية في إفريقيا .

وقد كان لهذين الجيبين أعظم الأثر في السياسة الداخلية المغربية الأمر الذي أدى لانتقال الحكم من الأسرة السعدية إلى الأسرة العلوية نتيجة لتخاذل السعديين في السعي لتحريرهما إلى جانب تحرير مدينة لكادير آنذاك ، كما أن ظهور القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر دفع إسبانيا إلى العمل على احتلال الجزر الجعفرية المقابلة لشواطئ المدينتين سعياً لتأكيد حقوق إسبانيا التاريخية في الفتح و التوسع في شمال إفريقيا ، فكانت المدينتين رمزاً مهماً يؤكد على أهمية الشمال المغربي بالنسبة لأمن و مصالح إسبانيا خصوصاً و أنها اضطرت للتنازل عن جبل طارق لبريطانيا في القرن الثامن عشر ١٧١٣ ، و قد جعل الجنرال فرانكو من سبتة البوابة التي عبر منها إلى إسبانيا لمواجهة الحكومة اليسارية في مدريد عام ١٩٣٦ و شارك المغاربة في هذه المجابهة لصالح وعد بالاستقلال عن إسبانيا (٢).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

و بقيت مسألة الجيبين عقب استقلال المغرب عام ١٩٥٦ أحد القضايا العالقة التي ترفض إسبانيا التنازل عنها بسبب أهميته الجيواستراتيجية على مدخل المتوسط و بوابة إسبانيا إلى القارة الإفريقية.

ثانيا: الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية

وصلت البرتغال في ما يسمى بحركة الكشوف الجغرافية إلى خليج غينيا في عام ١٤٤٠ ، واتصلت بمصادر الذهب السوداني والعبيد من الزنوج بحيث نجحت البرتغال من تحويل قسم من تلك التجارة المتجهة إلى شمال إفريقيا إليها إذ وصلت القافلة الأولى من العبيد إلى البرتغال عام ١٤٤٤ وكانت هذه التجارة تتجه عادة إلى مدن شمال الصحراء والمدن الواقعة على طرق القوافل ، وسعت إسبانيا بدورها كي يكون لها مركز على المحيط الأطلسي علها تفلح في القبض على ما يفلت من قبضة البرتغاليين ومن هذه

(٢) Spain in The Twentieth Century World , 1897 – 1978, Jams W. Cortada, London, Aldwych Press, 1980.نقلا التوضيح بتبناه فرانكو باستغلاله بناء بنية قصدير الحديد المستخرج من شمال المغرب لتموين حربه في إسبانيا عام ١٩٣٦ ص ١٣٠.

المراكز سانتا كروز دو ماربيكينا ، ولما لم يتأت لها ذلك حولت أنظارها إلى البحر المتوسط الذي كانت تنتهي إلى موانئه معظم تجارة السودان فيما مضى لتقبض على ما لم يتمكن البرتغاليين من تحويله إليهم ، و كان احتلال مليلة أحد النتائج المترتبة على هذه السياسة [٥] .

بعد اتفاقية طليطلة ١٤٨٠ بين إسبانيا و البرتغال و التي وضعت حدا لحالة الحرب بين الدولتين عملت إسبانيا على التوسع في الصحراء الغربية فأقامت الحصون قرب طرفاية المقابلة لجزر الكناري و أطلقت على هذا الحصن اسم سانتا كروز، وتعود أهمية هذا الموقع إلى كون الصحراء الغربية تحاذي المحيط الأطلسي لمسافة ٢٥٠٠ كلم وتوجد عبر الأطلنطي[٣] على خط واحد مدينة الداخلة وجزر الكناري مشكلة بذلك مضيق تبحر من خلاله السفن هذا فضلا عن مرور تيار كناري بهذه المياه بشكل اسهم في اغنائه بالثروة السمكية ، كما تمكن الاسبان من مد نفوذهم و التسلل إلى طرفاية و منطقة وادي الذهب [٣]، و أكدت على هذا الحق من خلال اتفاقات السلام المعقودة مع المغرب عام ١٧٩٩ و ١٨٦٠، و التي تعطي لإسباني جزر الكناري الحق في الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية [٢] قرب أكادير و افني ، و بموجب الاتفاق المعقود في الجزيرة الخضراء بين إسبانيا و فرنسا و اعترفت إسبانيا بحق فرنسا باحتلال موريتانيا مقابل اعتراف فرنسا بحقوق إسبانيا في الريف المغربي و منطقة الصحراء الغربية [٤] .

لقد تمكن الاسبان من فرض سيطرتهم الكاملة على الصحراء الغربية عام ١٩٣٤ بعد سلسلة من الثورات ، و قد ازدادت أهمية الموقع الذي تحتله الصحراء بسبب أهمية

---

(١) بو عروفه ، عمار ، المرجع سابق ، ص (٢٨٧) .

(٢) عبد الصمود ، فؤاد ، الصراع بين دولة المغرب حول الصحراء، جذا قضايا دولية ، عدد ١ ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٤

(١) الصمود ، عبد العزيز ، المرجع سابق ، ص (٧٥) .

(٢) قاري ، عبد الهادي ، المرجع سابق ص ١٥

(٣) محمد المريني بالنيابة الصحراء ، واحي الذهب ، الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ج ١ ص ٣١١ – ٣٢١ الاتفاقية السرية المتوجة بين الدولتين عام ١٩٠٤ في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي أكد على التبعية لإسبانية في الجانب الشمالي و الجنوبي و قد شارك بالمؤتمر بريطانيا وفنزويلا و فرنسا و إسبانيا و النمسا والمجر وألمانيا و ايطاليا .

موقعها في مراقبة طرق الملاحة الجوية و البرية و كذلك باكتشاف كميات تجارية من الفوسفات عام ١٩٥٠[1] ، مما دفع إسبانيا لاستثنائها من قرار استقلال المغرب عام ١٩٥٦ و نتيجة للتناقض الحاصل بين إسبانيا و فرنسا فقد استغل الثوار المغاربة ذلك في جعل الصحراء قاعدة خلفية لمهاجمة القوات الفرنسية ، و لم تسلم إسبانيا الصحراء الغربية للمغرب بعيد استقلالها عام ١٩٥٦و إنما إعادة طرفاية عام ١٩٥٨ و فني عام ١٩٦٩ أما الصحراء الغربية فقد تم أعادتها إلى السيادة المغربية عام ١٩٧٦ عقب اتفاق أعطت المغرب فيه لإسبانيا الحق في اصطياد السمك في المياه الإقليمية التابعة للصحراء الغربية.

مثلت قضية الصحراء الغربية أحد أهم القضايا السيادية للمغرب طوال فترة ما بعد الاستقلال إلى أن تم استعادتها بعد الاستقلال ، و بقيت فيما بعد أحد موضوعات هذه العلاقة من خلال الدعم المعنوي الذي قدمته إسبانيا لجبهة البوليساريو كوسيلة للضغط على المغرب للحصول على الحق في تمديد اتفاقات الصيد البحري المعقود بين الدولتين ، وازدادت أهمية الصحراء الغربية بالنسبة إلى إسبانيا بعد أن أضاف المغرب منطقة اقتصادية خالصة لمياهه الإقليمية بلغت ٢٠٠ميل بحري .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ثالثا: الاحتلال الإسباني للريف المغربي .

عام ١٩٠٦ تم عقد اتفاقية بين فرنسا و إسبانيا على تقاسم مناطق النفوذ تم بموجبها إخضاع المغرب للحماية الفرنسية الإسبانية عام ١٩١٢ ، و بموجب اتفاق فرنسي ألماني عام ١٩١١ تقاسمت فرنسا و إسبانيا الحماية على هذه المناطق و لم تحصل إسبانيا على الكثير حيث قسمت المغرب إلى قسمين .

١_ طنجة التي أصبحت دولية .

٣- المنطقة الإسبانية و المنطقة الفرنسية و في واقع الأمر قسمت إلى مناطق هي

١_ طنجة (دولية) .

٢_ الشمال خاضع لإسبانيا.

٣- وسط البلاد خضع لفرنسا.

٤- الصحراء الغربية خاضع لإسبانيا و شنقيط ضمت إلى إفريقيا الفرنسية [١].

تمكنت فرنسا من مزاحمة إسبانيا للسيطرة على المغرب الأقصى من خلال مد نفوذها إلى المغرب مستفيدة من حالة الضعف الذي تعاني منه السلطة المركزية في الرباط ففي عام ١٩٠٤ قدمت فرنسا للمغرب قرض بقيمة ٦٢،٥ مليون فرنك بفائدة سنوية ٥% وبكفالة المداخيل الجمركية المغربية مما مكن فرنسا من تعين موظفين لمراقبة الجمارك وقد كانت هذه بداية الحماية الفرنسية[٢] .

وقد مكن ذلك فرنسا فيما بعد من ممارسة الوصاية المباشرة على ملك المغرب وعزل إسبانيا عن التأثير على مستقبل البلاد بعيد انتهاء الاحتلال ، وهذا بدوره خلق ارتباط وتبعية ثقافية و اقتصادية مغربية لفرنسا على حساب النفوذ الإسباني ، و هو الأمر الذي أدى إلى التنافس بين الدولتين وقد استغل قادة المقاومة المغربية وعلى رأسهم علال الفاسي والمهدي بن بركة هذا التناقض لجعل الصحراء الغربية قاعدة خلفية لمقاومة

---

(١) الساري ، حمد الغربي ، المرجع سابق .

(٢) براهيمي ، عبد الحميد ، المرجع سابق ، ص(٥٩) .

الفرنسيين خاصة بعد نفي الملك محمد الخامس عام ١٩٥٣، و هو الأمر الذي عارضته إسبانيا و اعتبرته محاولة للانفراد بمنطقة الحماية[٢].

و خلال هذه الحقبة التي امتدت من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٥٦ خاضت إسبانيا حربها الأهلية و استعملت المغاربة لدعم اليمين الإسباني بقيادة الجنرال فرانكو ، و بعد الحرب العالمية الثانية اضطرت إسبانيا إلى القبول بالسياسة الفرنسية المتبعة في المغرب و التي انتهت باستقلال المغرب عام ١٩٥٦ وعودة الملك محمد الخامس إلى الحكم ، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية كان محورها الجيوب المغربية المحتلة من قبل إسبانيا و التي بدورها أفرزت العديد من الإشكاليات التي تطورت و أصبحت أحد مواضيع العلاقة بين الدولتين و من بينها ملف الصيد البحري الذي يعد أحد الانعكاسات لملف استكمال المغرب لسيادته على أرضه و الذي تفاعل بشكل أكبر حدة عقب استعادة المغرب للسيادة على الصحراء الغربية و دخول إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

(٢) لمزيد من المعلومات حول نفي الملك محمد الخامس يرجع إلى : روم لاندو ، ترجمة كلي أبو ريد ، محمد الخامس عند اعتقاد عرش المغرب إلى جزيرة ، الشركة العالمية للكتاب ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٧٩ ـ ١١٠ .

المبحث الثالث:مرحلة ما بعد الاستعمار الإسباني _ للمغرب

جاء استقلال المملكة المغربية في يوليو عام ١٩٥٦ ليعبر عن بدأ مرحلة جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية حيث جاءت هذه العلاقات كأحد مخرجات فترة الحماية الإسبانية المغربي وقد ارتكزت العلاقات المغربية الإسبانية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال على محورين:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أ. محور سياسي يتعلق باستكمال المغرب لسيادته على كامل ترابه الوطني في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية وتكور وجزر شفارين المسماة بالإسبانية (Penon de Velez de Gomera, the Alhucemas, and the Zaffarines) ، و منطقتي (افني و طرفاية) والصحراء الغربية.

ب. محور اقتصادي ويعد أيضا أحد مخرجات فترة الحماية الإسبانية متأثر بالسياسات الاستعمارية التي اتبعتها إسبانيا في ظل مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية وعلى رأسها انضمام إسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة.

أ. المحور السياسي السيادة المغربية على ترابه الوطني :

كان لابد لنا من تناول القضايا الرئيسية في العلاقات الثنائية لما بعد الاستقلال والتي كان على رأسها قضية مطالبة المغرب بالسيادة على سبتة ومليلة والصحراء

الغربية، ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين الأول يتعلق بالجيوب المغربية في سبتة ومليلة وافني وطرفاية والجزر الجعفرية والملوية ، ونكور وشفارين والثاني يتعلق بالصحراء المغربية.

أولا: الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية.

بعد استقلال المملكة المغربية بقيت بعض الجيوب خاضعة للسيطرة الإسبانية فلم تنسحب منها إسبانيا لأسباب إما اقتصادية أو سياسية ذات بعد استراتيجي وتقسم هذه الجيوب إلى قسمين ، الأول وهي الجيوب التي استعادت المملكة المغربية السيادة عليها وهما جيبي افني وطرفاية والقسم الثاني الجيوب التي لاتزال خاضعة للسيطرة الإسبانية وهما جيبا سبتة ومليلة ومجموعة الجزر الواقعة في البحر المتوسط .

أ ـ الجيوب التي استعادتها المملكة المغربية

تعتبر افني و طرفاية جيوب مغربية احتفظت إسبانيا بها لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ، حيث يقع هذين الجيبين على الحدود الجنوبية للمملكة المغربية المقابلة للمحيط الأطلسي ، وتمتاز هذه الموانئ بقربها من المواضع التي تتوافر على كميات هائلة من الثروة السمكية كما أنها تتوافر على موانئ بحرية مهمة تسيطر على الطريق التجاري الذي يربط شمال القارة الإفريقية جنوبها ، وتقابل جزر الكناري في المحيط الأطلسي وتمتد افني على مسافة ٤٠ ميلا طولا و ١٥ ميلا عرضا وتبلغ مساحتها ٧٤٠ كم مربع[1] وقد احتلتها إسبانيا عام ١٨٦٠ عقب اتفاق السلام المعقود مع المغرب والذي أعطى لإسبانيا حق الصيد بالقرب من الشواطئ المغربية .

---

(١) قشاط ، صلاح ، المرجع سابق ، ص ٢١٢ .

تعود أهمية هذه الجيوب إلى اتصالها اتصالا وثيقا بوجود الاسبان في جزر الكناري لان ذلك أعوزهم إلى البحث عن مركز في مواجهة القارة الإفريقية يستفيدون منه كمحطة للملاحة أو على الأقل لتامين السفن الجانحة وتقديم تسهيلات لاعادة ركاب تلك السفن الجانحة ، وقد تمسكت إسبانيا بهذا الجيب خوفا من أن يتبع التنازل عنه مطالب جديدة للمغرب في سبتة ومليلة .

اعتمدت إسبانيا في بقائها في هذه المنطقة على اتفاقيتي عام ١٩٠٦ وعام ١٩١١ المعقودة بين إسبانيا وفرنسا وبعيد الاستقلال "كانت المغرب ميالة إلى عدم الصدام مع إسبانيا لأسباب اقتصادية وتاريخية ترجع إلى تلك الأيام التي كانت إسبانيا تؤيد فيها الملك محمد الخامس في عهد الحماية فهي لم تعترف بخلعه عن العرش في سنة ١٩٥٣ لذلك أعلنت الحكومة المغربية أنها غير مسؤولة عن أعمال جيش التحرير" [١] ، ألا أن المملكة المغربية تمكنت استعادة طرفاية عام ١٩٥٨ بسبب كونها مرفقة ضمن اتفاقات الحماية بالمناطق الشمالية ولضعف أهميتها الاقتصادية بالنسبة لإسبانيا التي كانت تركز على ثروة الصحراء الغربية وعلى رأسها الفوسفات .

في عام ١٩٦٩ انسحبت القوات الإسبانية من افني حيث تكلف خزانة الدولة الإسبانية أعباء دون مقابل وبالكاد يكفي إنتاجها الزراعي سكانها كما أن صادراتها كانت شبه منعدمة ، مما جعل من إمكانية التفاوض بشأنها للوصول إلى حلول دبلوماسية أجدى لإسبانيا[٢]، وخاصة وأن ذلك يخفف من الضغط العسكري الذي تمارسه المقاومة المغربية من خلال هاتين الجيبين على القوات الإسبانية في الصحراء الغربية بشكل يخفف من حدة المطالب المغربية في الصحراء الغربية.

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٦٣ .

(٢) محمد أبو القاسم أحمد ، تسعير العلاقات المغربية الإسبانية ص ٢٢٥ السياسة الدولية ١٩٩٢ .

ب _ الجيوب الخاضعة للسيطرة الإسبانية

تعد سبته مليلة أحد الجيوب المحتلة التي كان لها مكانة خاصة في العلاقات القائمة بين الدولتين فقد احتلت سبته من قبل البرتغاليين عام ١٤١٥ ومن ثم انتقلت ملكيتها إلى إسبانيا عام ١٥٨٠ أما مليلة فقد احتلتها إسبانيا عام ١٤٩٧، وتحتل سبته موقعا استراتيجيا هاما فهي تقع على مضيق جبل طارق في مواجهة المستعمرة الإنجليزية ولا يفصلها عن الساحل الأوروبي سوى ثمانية عشر ميلا في حين أنها تبعد عن مدينة طنجة في الغرب ١٣ميل كما تبعد عن مدينة تطوان ٢٥ميل باتجاه الجنوب، وهذا ما دفع البرتغاليين لاحتلالها لأهميتها الاستراتيجية في السيطرة على مضيق جبل طارق وللسيطرة على طرق التجارة عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وإفريقيا ، وقد استخدمت سبته وسيله لمراقبة مضيق جبل طارق وللضغط على الحكومات المغربية المتعاقبة للتوسع داخل المغرب في الجنوب والشمال .

رغم محاولات المغاربة المتواصلة لاستردادها ١٦٧٤ وعام ١٦٨٠ وعام ١٦٩٤ [١] إلا أن إسبانيا تمكنت من خلال المعاهدات والاتفاقات المعقودة مع المغرب عام ١٧٨٠ وعام ١٧٩٩ من توسيع نطاق نفوذها لتشمل تنظيم الملاحة بين القطرين وتسهيل شؤون الصيد على السواحل المغربية بالنسبة للصيادين الإسبان، وانتهت محاولات المغرب في استردادها عن طريق القوة العسكرية عام ١٨٦٠ بعد هزيمتها في حربها مع إسبانيا.

عاد المغرب للمطالبة بالمدينة بعد استقلاله عام ١٩٥٦ ومن الجدير بالذكر أن مساحة المدينة التي احتفظ بها الإسبان يبلغ ١٩,٣٦ كم مربعا ويبلغ عدد سكانها ٧٠ آلف نسمة ، وتدار المدينة كما هو حال مليلة كجزء من إقليم قادش وتطبق فيها الأنظمة

---

(١) القشاد ، صلاح ، المرجع سابق ، ص ٢٥١

الاجتماعية والإدارية السائدة في إسبانيا ويرجع تمسك إسبانيا فيها كما هو واضح إلى كون الوجود الإسباني فيها يختلف عن جيب أفني وطرفاية فهو لا يستند إلى أي معاهدة وإنما إلى ذلك الحكم الطويل الذي يرجع إلى نحو خمسة قرون .

و تقع مليلة على مسافة ١٢ ميلا من الحدود الجزائرية وتبلغ مساحتها ١٢،٣كم مربع في حين يبلغ عدد سكانها ٦٠ آلف نسمة، وبسبب موقعها وبعده عن مراكز التجمع البشري فلم تتعرض لمحاولات كثيرة لاستردادها وهي تحكم كجزء من إقليم قادش وقد طبق في المدينتين نظام (الموانئ الحرة) عام ١٩٦٤ [١].

شهدت مدنية سبتة بشكل خاص نشاطا ملاحيا هائلا في حين استقادت مليلة بشكل كبير من جعلها ميناء لتصدير الحديد الذي يستخرج من شمال المغرب وخاصة في الفترة التي سيطر فيها الجنرال فرانكو على الحكم في إسبانيا وفي عام ١٩٧٥ قدمت المملكة المغربية وثيقة إلى الأمم المتحدة تطالب فيها باستعادة المدينتين ألا أن هذه المطالبة قد تعرضت للفتور بعد استعادة المغرب لسيادته على الصحراء الغربية وقد استمرت إسبانيا في توثيق دعائم حكمها للمدينتين فاصدر رئيس الوزراء الإسباني قانون الأجانب عام ١٩٨٥ القاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير شرعية في الأراضي الإسبانية ويقصد بها سبتة ومليلة ، ومن هنا عادت قضية الجيبين لتطفو إلى السطح وظهر ذلك بشكل واضح في مواقف الأحزاب المغربية[٢] وفي عام ١٩٩٥ تم منح المدينتين إدارة ذاتية (status of Autonomous)[٣] غير مركزية يتم خلالها انتخاب مجلس للمدينتين.

لقد أثارت هذه الإجراءات مرة أخرى الخلافات بين المملكة المغربية وإسبانيا وفي تموز ٢٠٠٢ أشار رئيس الوزراء المغربي إلى " ضرورة إعادة النظر في وضع المدينتين وان

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢١٠ .

(٢) حمد أبو العطا ، مستقبل العلاقات العربية الإسبانية ، السياسة الدولية تركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة عدد ١٣٣ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٤ .

(٣) http://metime.com/issue99 34/reg-index.htm the autonomy process , regional news_AFP .

الرأي العام الإسباني يجب أن يساهم في ذلك " ، و ذلك عقب الإشارة إلى تفشي الجريمة في المدينتين[١] .

ونجد من خلال ذلك أن المملكة المغربية لم تشدد على مطالبها في سبتة ومليلة لسببين :

١- حداثة استقلالها عام ١٩٥٦ مما اضطرها لتركيز على استكمال السيادة على المناطق التي نصت عليها معاهدة إعلان الاستقلال .

٢- انشغالها باستعادة الصحراء الغربية فلم تطالب بالمدينتين إلا كورقة للضغط على إسبانيا للحصول على مزيد من التنازلات في أماكن أخرى تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمغرب من المدينتين لتأثيرها المباشر على مستقبل التنمية في بلاد حديثة الاستقلال .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يشمل الحديث عن سبتة ومليله الحديث عن الجزر المغربية في البحر المتوسط والتي اعتبرتها إسبانيا جزء لا يتجزأ من الأراضي الإسبانية مثل ، فاليز جوميرا وبينون و التي تبعد ١٨ ميل عن مدينة مليلة ويقع إلى الشرق منها على مسافة ٢٧ ميل جزر دال هوسيماتس أما جزر شفارين تقع إلى الشرق من مليلة على بعد ٢٧ ميل قرب الحدود المغربية الجزائرية ، وتشكل هذه الجزر مع سبتة ومليله هلالا أحكم منه الإسبان مراقبتهم لمنطقة شمال إفريقيا نحو الغرب وقاعدة متقدمة في شمال المغرب[٢].

وتعتبر جزيرة ليلى المسماة في الإسبانية (برجيل، perijil) احد الجزر المتنازع عليها بين كل من إسبانيا والمملكة المغربية وتقع على بعد ٢٠٠ متر من الشاطئ المغربي و ٤٠ كلم من مدينة طنجة ، كما أنها تبعد أيضا ٨ كلم عن مدينة سبتة في حين تبعد عن

---

(١) نفس ، سابق ،

(٢) المرجع سابق ،أبو القاسم ، محمد ، السياسة الدولية ص ٢٢١ .

أقرب نقطة من الشاطئ الإسباني ١٤ كلم وتدعي إسبانيا سيادتها على الجزيرة منذ عام ١٥٨٠ في حين يعتبرها المغرب جزء من ترابه الوطني منذ عام ١٩٥٦ ، وتبلغ مساحة الجزيرة ١٣،٥ هكتار والنشاط الاقتصادي الوحيد الممارس في هذه الجزيرة هو تربية الماعز من قبل سكان جبل موسى المغاربة[1] .

لقد أسهمت التوترات الناشبة بين المغرب وإسبانيا عقب توقف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول الصيد البحري وتبادل الاتهامات حول نشاط تهريب المهاجرين عبر الأراضي المغربية باتجاه الشواطئ الإسبانية ، والتي عبر عنها رئيس الوزراء المغربي السابق عبد الرحمن اليوسفي في تموز والتي أشار فيها إلى ضرورة إعادة النظر في وضع المدينتين في وقت سابق لزيارة رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا اثنار إلى المغرب بأسبوع ، مما أدى إلى انتقادات لتصريحاته من قبل الأحزاب الإسبانية وعلى رأسها حزب الشعب و الحزب الاشتراكي ، وازدادت حدة التوتر عبر إنزال المغرب لعدد محدود من رجال الأمن في ١ آيار عام ٢٠٠٢ بحجة مراقبة عمليات التهريب التي تمر عبر مدينة سبتة وترافق ذلك مع اعلان كل من المملكة المتحدة وإسبانيا عن قرب التوصل الى اتفاق حول النزاع الناشب بينهما حول مستعمرة جبل طارق .

لقد دفع ذلك إسبانيا الى إعادة احتلال الجزيرة عبر إنزال قواتها في الجزيرة مدعية ملكيتها مما دفع المغرب الى سحب سفيره من إسبانيا وقد انعكس التوتر بشكل واضح من خلال تدهور العلاقات الدبلوماسية وأقدام وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى على عدم استقباله لوزيرة الخارجية الإسبانية آنا بلاثيو ، وقد انتهت الأزمة بوساطة أمريكية

(١) توتير المغرب وإسبانيا بالمعة ٢٠٠٢/٧/١٢ www.aljazeera.net/news/arabic.com/2002/7/7.205.htm

أفضت الى انسحاب القوات الإسبانية من الجزيرة وعودة الطرفين الى الوضع السابق لدخول القوات المغربية الى الجزيرة [١].

تعكس هذه الأزمة حجم التداخل بين سائر ملفات العلاقات المغربية الإسبانية بفعل تأثير عضوية إسبانيا الى الاتحاد الأوروبي وتوقف المفاوضات حول الصيد البحري فضلا عن الضغوط الداخلية التي تعاني منها حكومة الدولتان اللتان تعانيان من أزمات داخلية ممثلة بحركة آيتا في إسبانيا واقتراب موعد الانتخابات في المغرب في ظل أزمة اقتصادية تعبر عنها النسبة المرتفعة من البطالة .

ثانيا: الصحراء الغربية:

في عام ١٩٥٢ تم اكتشاف كميات كبيرة من الفوسفات في الصحراء الغربية مما حول اهتمام إسبانيا باتجاه العمل على استخراج هذه الثروة المعدنية وقلل من أهمية الثروة السمكية المتوفرة بكميات كبيرة في المياه الإقليمية المغربية ، وساعد على انسحاب إسبانيا من منطقتي طرفاية وأفني فيما بعد في محاولة من إسبانيا لتخفيف الضغط الواقع عليها من المملكة المغربية لاستعادة الصحراء الغربية والتي لم تتضمنها مفاوضات الاستقلال عام ١٩٥٦ باعتبارها لا تقع ضمن مناطق الحماية في الشمال ، وفي عام ١٩٥٨ ألقى الملك محمد الخامس خطابا بالقرب من الحدود مع الصحراء الغربية جدد فيه مطالبة المغرب سيادته على الصحراء الغربية إلا أنه في عام ١٩٦١ أصدرت الحكومة الإسبانية قانونا

يجعل من مدينة العيون عاصمة لإقليم الصحراء وأقامت مجلسا محليا يمثل السكان في محاولة منها لخلق واقع جديد يضمن بقاء الإقليم خاضع للهيمنة الإسبانية.

تمكن المغرب من خلال الأمم المتحدة من إثارة موضوع احتلال إسبانيا للصحراء المغربية ، والذي بدوره اصدر مجموعة من القرارات تؤكد ضرورة تصفية الاستعمار

---

(١) توفريق الغرب وأسبانيا ، المرجع سابق .

الإسباني في هذا الإقليم وطالب القرار ٢٢٢٩ [١] إسبانيا بالتشاور مع حكومتي المغرب وإسبانيا لوضع ترتيبات حول استفتاء لتقرير المصير للإقليم يجري تحت إشراف الأمم المتحدة، وتم التأكيد على هذا القرار عام ١٩٦٧ أي بعد عام من القرار الأول وفي ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ .

تشكلت في هذه الأثناء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة بالبوليساريو عام ١٩٧٣ ، و أكد الجنرال فرانكو في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقه في تقرير مصيره وهي مبادرة من طرف إسبانيا تستند إلى الإدارة المحلية التي أنشأتها إسبانيا عام ١٩٦٩ بهدف فصل الإقليم الصحراوي عن المغرب ، وهو الأمر الذي أدى لتدهور العلاقة بين البلدين وهذا ما أشار إليه الملك الحسن الثاني في رسالة بعثها إلى الجنرال فرانكو في نفس العام[٣]، وفي خطاب للملك الحسن الثاني في ٨ يوليو ١٩٧٤ قال الملك الحسن الثاني : "أن مصالح إسبانيا الاستراتيجية يمكن أن يضمنها المغرب بمنح إسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل اعتراف إسبانيا بالسيادة المغربية على الإقليم"[٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الجامعية

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٧٥ أعلن الملك الحسن الثاني إقامة مسيرة خضراء تضم ٥٠ ألف شخص وبدء سيرها باتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء ، وفي ٦ نوفمبر عبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء الإسبانية وتعمقت داخل الإقليم الى مسافة ١٥ كم من الحدود، وفي ٩ نوفمبر أعلن الملك عن نجاح المسيرة والانسحاب ، وبعد هذه السلسلة المتواصلة من الإجراءات استأنفت المفاوضات بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا وأدت إلى اتفاق ثلاثي ينتهي بمقتضاه الاحتلال العسكري الإسباني و في ٢٨ فبراير ١٩٧٦ وأتمت

---

(١) الإطلاع على تسلسل الأحداث حول الصحراء الغربية بعد استقلال المغرب يرجع إلى حلف الصحراء الغربية بعد السيادة الدولية تقدم بطرس بطرس غالي ص ص ٢١٥ – ٢٢١ .

(٢) بطرس بطرس ، المرجع سابق غالي ، ص ٢١٩ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٢٠ .

إسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية التي تقدر مساحتها ب (٢٠٠ ألف كلم٢)[١] طبقا للاتفاق الثلاثي بمدريد في ٢٦ فبراير ١٩٧٦ [٢].

إن السياسة التي اتبعتها إسبانيا في عهد الجنرال فرانكو أدت الى أعلان جبهة البوليساريو إقامة جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية على الأراضي التي تسيطر عليها، وهدد المغرب بقطع علاقاته بأي دولة تعترف بالجمهورية المعلنة ، وقد تدخلت المغرب في مواجهة مسلحة مع الجزائر عام ١٩٧٥ بسبب معارضة الجزائر انفراد المغرب بتسوية قضية الصحراء ، إلا أن المغرب تمكن من فرض سيادته على الإقليم بعد سلسلة من المواجهات المسلحة مع جبهة البوليساريو استمرت حتى عام ١٩٧٨ وتجددت في الأعوام ٨٧-١٩٨٩ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وقد مكن المغرب من توسعة مياهه الإقليمية بإضافة شريط ساحلي جديد والاستفادة من الثروة السمكية والفوسفات في نفس الوقت ، وهو الأمر الذي أحدث تحولا في طبيعة العلاقات المغربية الإسبانية وهذا ما سنتناوله في المحور الثاني.

ب. المحور الاقتصادي في العلاقات المغربية الإسبانية ، والذي تأثر باستعادة المغرب لسيادته على أقاليمه بشكل واضح كما تأثر بانضمام إسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وهو ما أخل بالتوازن الاقتصادي بين كل من المغرب وإسبانيا نتيجة اشتراك البلدين بتصدير نفس نوعية السلع الزراعية والسمكية إلى السوق الأوروبية المشتركة الأمر الذي دفع المملكة المغربية إلى تقديم طلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٨ ، ويمثل هذا التطور تحولا في العلاقات المغربية الإسبانية ومخرجا مهما لمدخلات مرحلة ما بعد الاستقلال التي تفاعلت في بنية العلاقات المغربية الإسبانية منذ عام ١٩٥٦

---

(١) عبد الصمود ، مرجع سابق ، ص٢٠٣.

(٢) ويدعم هذا الاتفاق كل من فرنسا وإسبانيا والمغرب وإسبانيا ، المزيد من المعلومات يرجع إلى سيدي محمد بها ، البعد المغاربي في السياسة الخارجية الفرنسية ، الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٦-١٩٩٧ .

إلى عام ١٩٨٦ وهو تاريخ انضمام إسبانيا إلى السوق الأوروبية والـذي يتبعـه تشـكل الاتحاد الأوروبي ومما لا شك فيه أن قطاع الصيد البحري يعـد أحـد مخرجـات هـذه التفاعلات باعتباره يسهم بجزء مهم في الاقتصاد المغربي ، وستضح مكانه هـذا العامـل عند دراسة الفصل الرابع والذي يتناول العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخاتـمة

باستعراض مراحل تطور العلاقات المغربية الإسبانية وتتبع مراحل نشأتها نستنتج وجود عوامل مهمة أسهمت في تفاعل هذه العلاقات وتطورها نحددها بالآتي:

١- الموقع الجغرافي الذي تحتله البلدين فإسبانيا تقع في الزاوية الجنوبيـة للقارة الأوروبية على مدخل البحر المتوسط في حين تقع المغرب علـى الزاويـة الشمالية للقارة الإفريقية ويسيطر البلدين على مدخل البحر المتوسط مما أعطاهمـا أهمية استراتيجية جعلهما محطا لأنظار الفاتحين والمستعمرين كما أسهم في توفير

مجال حيوي أغنى تاريخ البلدين في عصور الازدهار التي مرت بهما كل من إسبانيا والمغرب ، وجعل العلاقة في بعض الأحيان تقوم بين البلدين على أساس الصراع كما حدث في العصور الإسلامية أثناء حكم ابن تاشفين وفي عصر النهضة الأوروبية كما حدث بعد سقوط الأندلس عام ١٤٩٢.

٢- الاختلافات الثقافية والتي أسهمت في متغيرات عناصر الصراع والتكامل بين الحضارتين الأوروبية والعربية الإسلامية حيث مثلت كل منهما مدخلا وجهدا لتبادل الثقافات والتجارب التي أسهمت في إعفاء الحضارة الإنسانية وتقدمها عبر العصور المختلفة.

٣- لقد مثلت عملية التفاعل التي حدثت طول الفترات اللاحقة أحد أهم المدخلات التي انعكست على بروز قضية الصيد البحري كأحد أهم ملفات العلاقات المغربية الإسبانية فقد نظمت اتفاقية عام ١٧٩٩م الصيد البحري في البحر المتوسط أما الاتفاقية التي عالجت صيد الأسماك في المحيط الأطلسي فهي اتفاقية عام ١٨٦٠م والتي تم من خلالها الإشارة بشكل واضح إلي حق إسبانيا في ممارسة الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية ، وتمثل هذه الاتفاقيات البداية الحقيقية للصيد البحري كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية الإسبانية فقد تم من خلال هذه الاتفاقات الإشارة بشكل واضح إلي حق إسبانيا في ممارسة الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية.والتي أثرت على علاقة البلدين ومن أهم هذه المدخلات:

أ- آثار الحماية الإسبانية على المغرب والتي وثقت الروابط الاقتصادية وأوجدت نوعا من التشابه في اقتصاد الدولتين كاعتمادهما على الزراعة والصيد البحري في تحقيق مداخيل عالية لاقتصادهما مما زاد من حدة المنافسة بينهما.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الخاص

ب- طبيعة الانتماء الثقافي والجغرافي لكل من البلدين والذي ترك آثاره على مستوى التقدم والقدرة على المنافسة فإسبانيا تنتمي إلى القارة الأوروبية وتملك العضوية في الاتحاد الأوروبي في حين أن المغرب ينتمي إلى الشمال الأفريقي ويمتلك عمقا عربية وإفريقيا وهو ما أخل بالتوازن القائم بين الدولتين بسبب طبيعة العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب تضمن المعطيات الدولية الراهنة.

وهذا يدفعنا إلى الانتقال لدراسة المعطيات القانونية التي بدورها تسهم إلى حد كبير في توضيح الآثار والجوانب القانونية في دراسة علاقة الدولتين.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثاني

مدخل قانوني لدراسة نزاع مصائد الأسماك

المقدمة:

يتناول هذا الفصل مناقشة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتاريخية التي استندت إليها المغرب في تحديد مياهها الإقليمية، وذلك بإضافة منطقة اقتصادية خالصة تمتد إلى حدود ٢٠٠ ميل بحري ، كما أن الفصل يهدف إلى مناقشة أثر المتغيرات القانونية على هذه الأبعاد في إضعاف أو تقوية سيادة المملكة المغربية على مياهها الإقليمية. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مدخل لدراسة قانون البحار والمنطقة الاقتصادية الخالصة

المبحث الثاني: المياه الإقليمية المغربية وقانون البحار

المبحث الثالث: العوامل والمتغيرات المؤثرة في الاتفاقيات المغربية الإسبانية حول الصيد البحري

المبحث الرابع: التطور التاريخي لقضية السيادة على المياه الإقليمية لعام ٢٠٠٠

الخلاصة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

المبحث الأول : مدخل لدراسة قانون البحار والمنطقة الاقتصادية الخالصة

تربط المملكة المغربية بإسبانيا روابط تاريخية قوية تعود جذورها إلى فترة الفتوح الإسلامية في صدر الإسلام، حيث أن حكم العرب المسلمون لشبه الجزيرة الإيبرية (الأندلس) دام ثمانية قرون تخللها تفاعل اقتصادي وثقافي وسياسي واجتماعي ، وبعيد خروج العرب من القارة الأوروبية كانت المغرب أحد الملاذات الآمنة التي لجأ إليها عرب الأندلس ، ومن هناك استمر الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري والذي تمكن فيه الإسبان من السيطرة على أعالي البحار من خلال اتفاقية تورديسلاس المعقودة عام ١٤٩٤ ومن ثم إحكام سيطرتها على كل من سبته ومليله عام ١٦٦٨م بعيد الاتفاق مع البرتغال للتنازل عن هاتين المدينتين لصالح إسبانيا[١] ، وانتهت بفرض الحماية الفرنسية الإسبانية عام ١٩١٢م على المملكة المغربية واقتسامها بين الدولتين إلى منطقة نفوذ إسبانية والتي

(١) محمد أبو العينين أحمد ، (مستقبل العلاقات العربية الإسبانية) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ص ٢٢٤ ، ١٩٩٢ ، القاهرة.

تمتد من مليلة وتنتهي في الصحراء المغربية وأخرى فرنسية سيطرت فيها فرنسا على المناطق الغربية من الأراضي المغربية[١] لتدعيم نفوذها في مستعمراتها القديمة الجزائر.

وفي مارس عام ١٩٥٦م أعلن استقلال المملكة المغربية عن فرنسا، كما أبرمت في أبريل من نفس العام اتفاقية نصت على استعادة المملكة المغربية لسيادتها على الريف المغربي وانتهت بذلك عقود الحماية الأجنبية ، إلا أن نضال المغرب من أجل استعادة السيادة على كامل ترابه الوطني لم تتوقف عند هذا الحد بل استمر السعي لاستعادة الصحراء الغربية ومدينتي سبته ومليله ومناطق افني وطرفاية[٢] الواقعة تحت الاحتلال الإسباني ، وقد تمكنت المملكة المغربية من استعادة سيادتها على طرفاية في جنوب المغرب عام ١٩٥٨ وافني على شاطئ المحيط الأطلسي عام ١٩٦٩م من إسبانيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

في حين استمرت مطالبة المغرب بسبتة ومليله وحيث قدمت طلباً إلى إسبانيا بضرورة استعادتها عام ١٩٧٥م عن طريق هيئة الأمم المتحدة، لقد تمكنت المغرب بعيد ذلك من استعادة الصحراء الغربية عام ١٩٧٦م ، في حين بقيت قضية سبته ومليله من القضايا السيادية الشائكة بين الدولتين.

ومن الجدير بالملاحظة أن موضوع سيادة المملكة المغربية على مياهه الإقليمية لا يبتعد كثيراً عن السعي المغربي الحثيث للسيادة [١] على الأرضية التي تعتبر إسبانيا بشكل دائم الطرف المتنازع معه بهذا الخصوص، و الجدير بالذكر إن مفهوم السيادة على البحار ظهرت الى حيز الوجود في وقت تعاظمت فيه القوة البحرية الإسبانية والبرتغالية بحيث ارتبطت فكرة السيادة بمحاربة الإسلام الذي انتشر في كثير من بقاع العالم إضافة إلى نمو

---

(١) نفس المصدر، ص٢٢٥.

(٢) نفس المصدر، ص٢٢٥، ولمزيد من المعلومات يمكن مراجعة سيد عبد المجيد ،المغرب وأسبانيا والصراع من أجل سبتة ومليلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٣٩، ص١١٨-١٧٠، ١٩٨٥، القاهرة.

(١) تعبر السيادة على المنطقة الاقتصادية الخالصة هو ضمن هذه المنطقة تملك إلى قلوة البحار قبل ١٩٨٢ يجب رأيد في توضيح الأمر الصحيح بتحديد المنطقة التي تمارسها الدولة في تشكيلها الاقتصادي الخالصة ، يرجع إلى احمد الناج محمود ، القانون الدولي للبحار ،بغداد (١٩٩٠) ص٩٣ .

تجارة التوابل ، والتنافس بين اكبر قوتين بحريتين هما إسبانيا والبرتغال ، حيث حاولت كل منهما فرض سيطرتها على اكبر مساحة من البحار وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة توردیسیلاس (Tordesillas) حيث قسمت البحار بين الدولتين المذكورتين ، بموجب مرسوم (البابا إسكندري السادس) عام ١٤٩٤[٣] .

وقد تمكنت المملكة المغربية من تحديد مياهها الإقليمية بشكل واضح بعد أن أقر المؤتمر الثالث في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ بمدينة بمانتيقوباي (جمايكا) اتفاقية جديدة لقانون البحار[١] ، وانعكس ذلك بشكل واضح على اتفاقية الصيد البحري التي تم توقيعها مع إسبانيا عام ١٩٨٣ ، وضعت بموجبها القوارب الإسبانية تحت إشراف المغرب عن طريق دفع رسوم للصيد وتحديد عدد القوارب ومناطق الصيد المقترحة وكمية الصيد المطلوبة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

تعتبر هذه الاتفاقية الأولى بين الدولتين في هذا الشأن تبعتها سلسلة من الاتفاقيات التي تأثرت بمتغيرات متعددة برزت إلى حيز الوجود بشكل واضح بعد الاتفاقية الأولى وأثرت في صياغة الاتفاقيات اللاحقة التي وقعت فيما بعد حول الصيد البحري.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة المتغيرات القانونية التي أفرزت أزمة الصيد البحري والمتغيرات والعوامل التي تداخلت فيما بعد بما يسهم في بيان أثر القانون الدولي في حماية مصالح الدول وكيف تعاملت المغرب مع هذه المتغيرات دون المساس بحقوقها السيادية التي نص عليها قانون البحار لعام ١٩٨٢، لذلك كان لابد من تعريف المقصود بالقانون البحري والقانون الدولي الذان يمثلان الإطار النظري العام لتحديد المقصود بالمنطقة الاقتصادية الخالصة .

---

(٣) د.محمد الحاج حمود ، الثنائية القولي للبحار (مجلة الولاية الوطنية) ، مكتبة الأديب للبداية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٥ .

(١) انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين اتفاقية ١٩٨٢ لثنائية البحار ، مجلة دراسات دولية ، تونس ، مدريد ، ١٩٩٤ ، ص٧٣ وقد جاءت هذه الاتفاقية عقب جهود استمرت ١٤ عاما شاركت فيها ١٥٠ بغداوقد وقعت ١١٧ دولة على الاتفاقية في حين وقعت ١٤٠ دولة على الـ Final act.

(٢) رياض جاد عويدي ، ترجمة موسى لقوة العامة ، القانون الدولي ، بيروت ، المنشورات عويدات (١٩٧٣) ص ٥ .

ويحدد القانون الدولي طبيعة السيادة التي تمارسها الدول ويمكن تعريف القانون الدولي بأنه" مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول التي تدعي لنفسها السيادة ولا تعترف بأي سلطة أعلى منها[٣] في حين يعرف قانون البحار الذي يبين حدود صلاحيات الدول في البحار :

" بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الملاحة في البحار و استعمالها واستغلالها في وقت السلم والحرب[١]، كما انه يعرف أيضا :

" بأنه مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بالملاحة البحرية ذلك لان ظروف الملاحة البحرية والأخطار التي تتعرض لها استلزمت وضع قواعد قانونية خاص بها منذ القدم" [٣] و أهم المسائل التي يعرض لها ، حرية الملاحة والبحر الإقليمي وأعالي البحار و حماية البيئة البحرية و أضيف لها عام ١٩٨٢ المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone) .

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة احد القواعد القانونية المستحدثة والتي ترجع جذورها الى ما كان يعرف بالمناطق الملاصقة أو (المحاذية) للمياه الإقليمية ،حيث أعلنت الولايات المتحدة لنفسها عام ١٧٩٠ سلطة قضائية لإغراض جمركية على حزام يمتد ١٢ ميلا من الشاطئ[٢] ، وفي ٢٨ / سبتمبر من عام ١٩٤٥ اصدر الرئيس الأمريكي هاري ترومان إعلانا بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "تعتبر الموارد الطبيعية لقاع الجرف القاري الواقعة تحت اعالي البحار و المتاخمة لسواحل الولايات المتحدة تخص الولايات المتحدة وتخضع لولايتها وإشرافها" [٤]، ويعتبر فان غلان الولايات المتحدة

---

(١) جابر إبراهيم الراوي ، القانون الدولي للبحار وفقا لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ ، بغداد ، مطبعة بغداد ،١٩٨٩ ،ص(١٧) .

(٢) لمعجم كمال ، قانون البحار ،دمشق(١٩٨٨) ص٣ .

(٣) ثامر كامل ، بيرفارد بالقانون بين الأمم مدخل إلى القانون الدولي العام ،الجزء العام ،ترجمة توفيق رفدي بيروت ، دار المنهل ، ص (٧٤) .

(٤) الأمم المتحدة ، قانون البحار ،مرجع الشرق الشاري ـ دراسة لاحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، نيويورك ،شعبة شؤون المحيطات و قانون البحار ،كتب قانونية (١٩٩٤) ص(١) .

السباقة بين الدول الرئيسية في إظهار اهتمامها بمناطق الصيانة للحياة في البحار العاليـة الملاصقة لسواحل الولايات المتحدة وفي المناطق التي يصطاد فيها الرعايا الأمريكيـون فقط ، أما المناطق التي يتقاسم فيها الصيد رعايا دول أخرى فقد اقترح إقامة مناطق صيانة الحياة بموجب اتفاق بين الدول المعنية.

دفع هذا التوجه القانوني الكثير من الدول الى مد بحارها الإقليمية إلى مسـافات بعيدة نحو اعالي البحار لتنفرد باستغلال الثروة التي تختزنها تلك البحار ، إضـافة إلـى تحقيق أهداف سياسية ، ومن هذا المنطلق نجد بعض دول أميركا الجنوبية مدت بحارهـا الإقليمية إلى مسافات بعيدة وصلت الى مائتي ميل بحري أمام سواحلها ، وذهبت أيسـلندا في اتجاه مماثل فمدت مياهها الإقليمية إلى مسافة خمسين ميلا بحريا لممارسة الصيد أمام شواطئها علاوة على استغلال ثروات الجرف القاري ، ثم مدت حقوق الصيد مرة أخـرى حتى مائتي ميل بحري للاستفادة من تلك الموارد وكان لهذا اثر كبير في إثارة اشهر نزاع يتعلق بحقوق صيد السمك قبالة الشواطئ بين أيسلندا وبريطانيا العظمى في حزيران عـام ١٩٥٨ فيما عرف آنذاك (بحرب الأسماك) [١].

على ضوء هذا التطور فقد عقدت معاهدات متعددة بين تكتلات إقليمية لـدول ذات مصالح مشتركة ومن الأمثلة على هذه التكتلات ميثاق مصائد الأسماك لشـمالي غربـي المحيط الأطلسي عام (١٩٤٩) ، وميثاق مصائد الأسماك في عرض المحـيط الهـادي (١٩٥٢) ، و اتفاقية الصيانة الإقليمية ميثاق مصائد الأسماك لسنة (١٩٦٤) لمنطقـة شمالي وشرقي المحيط الأطلسي ، الذي اقره مؤتمر مصائد الأسماك الأوروبي[٢] .

وقد اسهم اعلان ترومان أيضا في ظهور مفهوم جديد وهو الجرف القاري الـذي اعتمد في اتفاقية البحار لعام ١٩٥٨ ، والذي ينص على اسـتغلال الـدول ذات السـيادة

---

(١) ثائر عطاء ، المرجع سابق، ص (٧٨)

(٢) نفس المصدر ، ص (٧٩) .

للثروات المعدنية المغمورة ضمن المنطقة التي يمثلها هذا المفهوم القانوني المستحدث ، وفي المؤتمر الثاني للبحار عام ١٩٦٠ والذي عقد بحضور ٨٧ دولة في جنيف وبموجب المادة السابعة من الميثاق ، اصبح يحق لأي دولة ساحلية أن تتخذ إجراءات صيانة من طرف واحد في أي منطقة من اعالي البحار مجاورة لمياهها الإقليمية شريطة أن تكون المفاوضات مع الدول الأخرى قد فشلت في أن تؤدي إلى اتفاق خلال ستة اشهر[١] .

وتعتبر المحاولات السابقة الأساس الذي اسهم في انبثاق المنطقة الاقتصادية الخالصة كقاعدة جديدة في القانون البحري ،وقد ولدت المنطقة الاقتصادية الخالصة بدفع من اتجاهين ، الأول ويهدف إلى السيطرة على الثروات الحية وغير الحية المتوفرة فيما وراء البحر الإقليمي والثاني يهدف الى توسيع مناطق الصيد أمام شواطئ الدولة ، ويضيف الدكتور جابر إبراهيم الراوي إلى هذه الأهداف هدف سياسي للحفاظ على أمن وسلامة بعض الدول ، وقد عارضت الكثير من الدول الكبرى والدول الشاطئية الحبيسة والمتضررة جغرافيا هذه الأفكار ، وفي سبيل التوفيق بين المصالح دعت الدول النامية الى فكرة إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي من ابرز المسائل التي تناولها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار[٢] ، وتعرف المنطقة الاقتصادية الخالصة بأنها :

" المنطقة التي تقع مباشرة بعد البحر الإقليمي للدولة الشاطئية وملاصقة له ، ولا يجوز أن تمتد هذه المنطقة الى اكثر من (٢٠٠) ميل بحري مقاسة من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي ، ولما كان امتداد البحر الإقليمي لا يزيد عن (١٢) ميلا بحريا فيكون امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة ١٨٨ ميلا بحريا بعد البحر الإقليمي[٣] وقد أخرجت المادة (٨٦) من قانون البحار المنطقة الاقتصادية الخالصة من

---

(١) نفس المصدر ، ثائر حلاق ، ص (٨٠) .

(٢) الراوي ، إبراهيم ، المرجع سابق ، ص (١٢٧) .

(٣) نفس المصدر ، الراوي ص (١٢٩).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

البحار العالية ، إلا أن السيادة على المنطقة قد قيدت بموجب الفقرة (ب) من المادة السادسة والخمسين كما قيدت بموجب المادة (٥٨) من أحكام الجزء السادس من الاتفاقية فالمنطقة الاقتصادية الخالصة لا تدخل ضمن مفهوم البحر الإقليمي ، حيث السيادة الكاملة بل هي منفصلة عنه ، كما أنها لا تدخل ضمن مفهوم البحار العالية حيث الحرية الكاملة فهي تمثل مرحلة وسطى بين الحقوق السيادية الكاملة للدول الساحلية على بحارها الإقليمية وبين الحريات التقليدية المطلقة في البحار العالية .

ولقد حددت اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ في الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين حقوق الدولة الساحلية وولايتها بالأتي :

١ _ الحقوق السيادية (Soveriegn Rights) ، فللدولة حقوق سيادية ليست تابعة من حق الملكية ، وتتمثل في استكشاف واستغلال موارد الثروة الطبيعية الحية وغير الحية سواء أكانت في المياه التي تعلو قاع البحر كالأسماك والحيتان ، أو في قاع البحر وباطن أرضه .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

٢ _ ولاية القيام ببعض الأعمال (Jurisdiction) ، إن الولاية الواردة في المنطقة الاقتصادية الخالصة هي متممة للسيادة الاقتصادية التي تباشرها الدولة الساحلية على الموارد الحية وغير الحية في المنطقة المذكورة وليست تابعة من سيادة الدولة ، وتشمل إقامة الجزر الصناعية والبحث العلمي ، في مقابل الامتناع عن إعاقة الملاحة الدولية وحماية الثروات الطبيعية والموافقة على إجراء البحوث العلمية في منطقتها الاقتصادية[1].

ومن هنا يتضح أن الإطار النظري الذي تقوم عليه هذه الدراسة، وهو علاقة القانون الدولي ممثلاً بالقانون البحري بمصالح الدولة ودوره في إعادة إنتاج وصياغة سياسة الدولة بما يتلاءم مع تحقيق مصالحها والتي يشغل الجانب الاقتصادي حيزها

---

(١) المصدر السابق ، قراوي ، جابر إبراهيم ، ص ص (١٣١ ـ ١٣٨) .

الأكبر، كما سيتضح من خلال الأثر الذي تركته اتفاقية قانون البحار الثالثة على الاتفاقات المعقودة بين إسبانيا والمملكة المغربية في هذه الدراسة وهو الأمر الذي سنتناوله من خلال المباحث اللاحقة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني :المياه الإقليمية المغربية وقانون البحار:

تمتاز المملكة المغربية بطول شواطئها والتي تمتد لمسافة ٣٥٠٠ كم[١] وتمتلك واجهتين بحريتين إحداهما على البحر الأبيض المتوسط بطول ١٩٠ ميل[٢]، والثانية على المحيط الأطلسي، وقد أسست لأجل إدارة الموارد الاقتصادية في المياه الإقليمية المغربية وزارة الصيد البحري عام ١٩٨١م، واعتماداً على اتفاقية البحار الموقعة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٢ والتي شاركت فيها ١٥٠ دولة ووقعت عليها بالأحرف الأولى ١٣٠ دولة من بينها المملكة المغربية وإسبانيا والبرتغال، فقد اعتمدت المملكة المغربية المنطقة الاقتصادية وحددتها بـ ٢٠٠ ميل بحري، وهذا بدوره رفع المجال الخاضع للسيادة المغربية إلى ما يزيد عن مليون كم[٣].

وتجدر الإشارة بأن مفهوم الـ ٢٠٠ ميل على وشك الدخول إلى حظيرة القواعد العرفية الدولية نتيجة العدد الكبير من الدول التي نهجت هذا المنهج مؤخراً أو أصدرت تشريعات وطنية أنشأت بموجبها منطقة اقتصادية تمتد إلى غاية ٢٠٠ ميل بحري[٤]. في حين أن اتفاقية عام ١٩٥٨ لم تتضمن تفاصيل عن المدى المشروع للصيانة وحقوق التنفيذ، وقد انعكس ذلك سلباً بشكل خاص على قوارب الصيد الإسبانية التي تعمل في تلك المنطقة انطلاقاً من ميناء غالسيا وموانئ الأندلس وجزر الكناري[٥] ، وقد منعت السلطات المغربية هذه السفن من ممارسة الصيد في منطقتها الاقتصادية ومياهها الإقليمية الأمر الذي نتج عنه نزاع بين إسبانيا بشكل خاص والمملكة المغربية انتهى بعقد اتفاقية للصيد البحري في يونيو عام ١٩٨٣م[٦]. وقد استندت هذه الاتفاقية على الحقوق الشرعية التي أقرتها اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ بحيث أعطت الحق للدول الساحلية لاتخاذ منطقة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

---

(١) المغرب ٩٨، إصدار وزارة الاتصال في المملكة المغربية، ص٥١.

(٢) محمد أزهر السماك، (الثورة البيولوجية لقاع البحر الأبيض المتوسط شرقية وشمالية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٢، ص٣٠، آب ١٩٨٩، سنة ١٠، بيروت.

(٣) المغرب ٩٨، المرجع سابق، ص٥١.

(٤) أحمد بيو، (الدلالة القانونية لتوقيع على اتفاقية ١٩٨٢ لقانون البحار)، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، ١٩٩٤، تونس.

(٥) باخطات نشرية أوربية، جريدة الحياة الدولية، العدد ١٣٤٢٧، الأربعاء ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩.

(٦) أحمد نهاية، (العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي في ظل الإفراج)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، ص١٣٤، ١٩٩٥، القاهرة.

اقتصادية خاصة تمتد حدودها ٢٠٠ ميل بحري، وهو الأمر الذي تبناه عدد كبير من الدول إلى الحد الذي جعلته يقترب من اعتباره قاعدة عرفية، في حين أن هذا الحق الشرعي لم تقره في اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ لقانون البحار بهذا الوضوح أو بهذا القدر من الإجماع .

إن منطقة الصيانة كما تم النص عليها في اتفاقية عام ١٩٥٨ في المادة السابعة لم تحدد امتداد مناطق الصيانة ولم تشر بوضوح إلى حقوق التنفيذ لأنظمة الصيانة كما ورد في الاتفاقية الدولية للبحار عام ١٩٨٢[1]. كما أن قانون البحار لعام ١٩٨٢ تميز بإعطاء حقوق شرعية للدول يشتمل على صيد الأسماك في المنطقة الاقتصادية بينما قانون ١٩٥٨ اعتبر أنه في حال قيام دولتين متجاورتين بصيد نفس النوع من الأسماك فإن يتم اقتسام المنطقة الاقتصادية بينهما أو عقد اتفاقية في حال تعذر ذلك ، وهذا يمثل اختلافاً جوهرياً عن قانون البحار العام ١٩٨٢ الذي أعطى الحق كاملاً للدولة في ممارسة حقوقها الشرعية في منطقتها الاقتصادية المعلنة[2] دون أن يقاسمها في ذلك أحد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جاء الهدف من اتفاقية الصيد البحري المغربية الإسبانية عام ١٩٨٣ مختلفاً من حيث كون الاتفاقية لا تسعى لاقتسام حقوق الصيد مع أسبانيا وإنما لممارسة حقوق السيادة المغربية على منطقتها الاقتصادية والسيطرة على عمليات الصيد غير المشروع من قبل القوارب الإسبانية وتنظيمها بما يحقق مكاسب اقتصادية وسياسية للمملكة المغربية.

وقد تضمن هذا الاتفاق اعترافاً ضمنياً من قبل إسبانيا بالمنطقة الاقتصادية المغربية من خلال تحديد عدد قوارب الصيد الإسبانية في المياه المغربية ودفع هذه القوارب لرسوم إلى السلطات المغربية وتحديد كميات الصيد مقابل مساعدة فنية تقدمها إسبانيا للمغرب لتطوير أسطولها البحري لصيد الأسماك، على أن تنتهي هذه الاتفاقية بعد خمس سنوات في نهاية عام ١٩٨٧م ومن هذه النقطة تكون قد برزت إلى السطح قضية السيادة على

---

(١) ثاه حلاة ، بير فاردو، المرجع سابق، (الفقرة ٥٤ الأصل)، الجزء الثاني، تعريب: جاسم محمد، دار الجيل، ص ٨٠-٨١، بيروت.

(٢) لمزيد من المعلومات ، يرجع إلى بيو أحسن، المرجع سابق، ص ص٧٣-٩٨.

المياه الإقليمية المغربية والنزاع مع إسبانيا والذي تداخل بشكل واضح مع العوامل الاقتصادية والسياسية في كلتا الدولتين، حيث تتنافس الدولتان على نفس السوق وهي السوق الأوروبية المشتركة وهذا ما سيتضح من خلال المحور الثاني في هذا البحث.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثالث: العوامل والمتغيرات المؤثرة في الاتفاقيات المغربية الإسبانية حول الصيد البحري

لقد أسهمت هذه المتغيرات في إعادة صياغة وإنتاج الاتفاقيات المعقودة لتنظيم الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية سواء من حيث الأهداف الموضوعة للاتفاقيات أو الأمور المتفاوض عليها أو الأطراف المشاركة فيها. وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

- **المتغير التاريخي وقانون البحار:**

اتضح في موضع سابق في هذا البحث أن إسبانيا تربطها علاقة تاريخية مع منطقة المغرب العربي والناجم عن حالة التماس الجغرافي، وقد خلفت هذه الروابط التاريخية بؤر للنزاع والتوتر بين الدولتين كان محورها السيادة التي تسعى المغرب إلى استعادتها على كامل ترابها الوطني في سبته ومليله والمياه الإقليمية والصحراء الغربية.

وقد اتجهت كل من الدولتين إلى الحلول الدبلوماسية وتجنب المواجهة ما أمكن وقد تعززت هذه التوجيهات في اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار عام ١٩٩١ المعقودة في الرباط والتي نصت على "احترام الشرعية الدولية وحقوق السيادة ووحدة الأرض والمساواة والامتناع عن أي عمل سياسي أو عسكري أو اقتصادي على سيادة الطرف الآخر والالتزام بتسوية الخلافات بالطرق السلمية" [١]، وبذلك تكون الدولتان قد كرستا اليه العمل الدبلوماسي في وضع الحلول لنزاعاتهما والتي تمثل السيادة فيها الموضوع الأكثر جدلاً في علاقات الدولتين، كما أنه من خلال تناول العامل التاريخي نجد التفسير العملي لتوجهات الدولتين نحو التفاوض وعقد الاتفاقات بسبب طبيعة النزاعات ذات الجذور التاريخية الأمر الذي يحتاج إلى جهد متواصل لإيجاد حلول مرضية لها عبر التأكيد على الشرعية الدولية وما يمثله ذلك من احترام لنصوص القانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة ويظهر ذلك بقبول إسبانيا للمنطقة الاقتصادية المغربية من خلال عقد اتفاقية عام ١٩٨٣ للصيد البحري مع المملكة المغربية.

أ- **المتغيرات السياسية وقانون البحار:**

يعتبر من أهم المتغيرات التي تفسر السلوك السياسي للمملكة المغربية في التعامل مع حقها في السيادة على مياهها الإقليمية، فقد وظفت المغرب حقها في السيادة بما يخدم مصالحها الاقتصادية على ضوء المتغيرات السياسية حيناً وفي أحيان أخرى وظفت

(١) أبو الفضل ، حمد ، مرجع سابق ، ص٢٢١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المتغيرات السياسية و الاقتصادية بما يدعم سيادتها الوطنية ويحقق التوازن في سياساتها الدولية والإقليمية وتشمل هذه المتغيرات متغيرات أساسية وهي:

١- انضمام إسبانيا والبرتغال و اليونان للسوق الأوروبية المشتركة، مما يعني تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الإسبانية والبرتغالية التي تشابه المنتجات الزراعية المغاربية، وتعزيز الموقف التفاوضي لإسبانيا أمام المملكة المغربية.

٢- تحول السوق الأوروبية المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية عام ١٩٩٢ مما يؤدي لسهولة انسياب السلع بين الدول الأعضاء واشتراطه موافقة دول الاتحاد على الاتفاقيات التي تعقدها الدول الأوروبية المشاركة في الوحدة الاقتصادية مما يعني تحول الاتحاد الأوروبي إلى طرف في أي مفاوضات تعقدها الدول المعنية.

جميع الحقوق محفوظة

٣- توسيع العضوية داخل الاتحاد الأوروبي اعتبار من عام ١٩٩٤ وانضمام دول الـ EFFTA واحتمال انضمام دول أوروبا الشرقية لمواجهة آثار تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية مما يعني زيادة المنافسة للمنتجات الزراعية المغربية.

٤- تفكك الكتلة الشرقية وتوافد المهاجرين والعمالة إلى الدول الأوروبية القريبة من دول أوروبا الشرقية، مما أدى لمنافسة الأيدي العاملة المغاربية التي يعمل ١٥%[1] من القوى العاملة فيها في أوروبا وما ترتب عن ذلك من توجيه المساعدات الاقتصادية الأوروبية إلى أوروبا الشرقية لمواجهة الهجرات القادمة من أوروبا الشرقية، في حين فرضت قوانين تحد من انتقال العمالة من دول المغرب العربي إلى أوروبا دون تقديم تعويضات أو مساعدات اقتصادية في المقابل ، بشكل اسهم في تفاقم مشكلة المهاجرين القادمين من الجنوب وتزايد أعدادهم وقد شهد عام ٢٠٠١ زيادة واضحة في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا مضيق جبل طارق باتجاه

(١) الدراني، نيلا دنقاح، ترجيح سابق، (علاقات التجارية الأوروبية سنة ٢٠٠٠)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٩، س ٤، تموز ١٩٩٦، بيروت.

إسبانيا حيث قدر عددهم ب ٤٥ آلف مهاجر بزيادة مقدارها ١٠ آلاف عن العام ٢٠٠٠ وبلغ عدد من تم إلقاء القبض عليهم في هذا العام ١٥ آلف مهاجر اغلبهم من الأفارقة في حين تمكنت السلطات الإسبانية في الأسبوعين الأخيرين من شهر آب عام ٢٠٠١ من القبض على ١٠٠٠ مهاجر[٣] ، وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة التوتر بين المغرب وإسبانيا وتبادل الاتهامات حيث أتهم وزير الخارجية الإسبانية جوزيه بيكيه الشرطة المغربية في شهر آب بأنها تتعاون مع المافيا في حين اتهم الملك محمد السادس أسبانيا في تصريح لصحيفة فرنسية أن المافيا الإسبانية تقف خلف معظم حالات التهريب غير القانوني للمهاجرين الأفارقة[٢] ، و تعتبر أزمة جزيرة ليلى أحد الإفرازات الناجمة عن تفاعل قضية المهاجرين في بعدها الأمني.

لقد أدت التغيرات السياسية السابقة إلى تغير في طبيعة الأطراف المتفاوض معها في اتفاقية الصيد البحري، حيث لعبت المجموعة الأوروبية دوراً هاماً في مفاوضات عام ١٩٨٧ حيث أصبحت المجموعة الأوروبية الطرف المباشر الذي تتفاوض معه المملكة المغربية ، و في عام ١٩٩٢ اعتبرت الاتفاقية المعقودة مع الاتحاد الأوروبي حول الصيد البحري إلى كون السيادة المغربية على الصحراء الغربية منقوصة بالإشارة إلى كونها سيادة (انتقالية أو مؤقتة) ، حيث تشير هذه الاتفاقات في بندها الأول إلى المياه الإقليمية للصحراء الغربية على إنها المياه المسندة مسؤليتها إلى المملكة المغربية (" Waters incumbent to the sovereignty or jurisdiction" of this country)[١] وقد ظهر ذلك بشكل واضح في مفاوضات منتصف الطريق عام ١٩٩٤ [٣] ، حيث وجه الاتحاد الأوروبي تهديدات للمملكة المغربية بفرض عقوبات تجارية لرفضها تقديم رخص

(٢) تحولات تجربة إسبانيا بسبب المهاجرين ٢٨/٨/ ٢٠٠١ . www.aljazeera.net/news/ration/9-4-14.htm

(٣) نفس المصدر ، نشر في الإنترنت تاريخ ٧ /٩/ ٢٠٠١ .

(١) www.eslfocus/fa/westem52020sahara.htm , westren sahara , june 2001

(٢) نهاد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

لصيد الأسماك في مياهها الإقليمية وهو ما يعكس تراجع الموقف التفاوضي للمملكة المغربية أمام إسبانيا والمجموعة الأوروبية.

وبالرغم من الطابع السلبي لذلك، إلا أن المملكة المغربية سعت لتحقيق مكاسب من خلال التفاوض المباشر مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بمناقشة الملف الزراعي والحصول على معاملة تفضيلية كشرط أساسي لتوقيع اتفاقية الصيد البحري مع إسبانيا، كما اعتبرتها مدخلاً لمناقشة المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للمملكة المغربية وتحسين ظروف العمالة المغربية في أوروبا في مواجهة العمالة القادمة من أوروبا الشرقية، وبالتالي تمكنت المملكة المغربية من تحقيق بعض المكاسب في اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥م.

جميع الحقوق محفوظة

كما انعكس انضمام إسبانيا للسوق الأوروبية عام ١٩٨٦م وفي شكل مطالبة المملكة المغربية للانضمام للسوق عام ١٩٨٧ ثم مساهمتها بتشكيل الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩ لتدعيم موقفها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي.

ولم تتوقف المملكة المغربية عند هذه الحدود بل سعت لتحقيق التوازن مع الاتحاد الأوروبي بشكل يحفظ للمغرب الحقوق الشرعية في منطقته الاقتصادية الخاصة، فعقدت المملكة المغربية اتفاقيات مشابهة للصيد البحري مع الاتحاد السوفيتي في جون عام ١٩٩١ تمكن الاتحاد السوفيتي من صيد ٧٥٠,٠٠٠ طن من السمك منها ١٠٠,٠٠٠ يتم صيدها من خلال شركات مشتركة بين الدولتين وتدريب العمالة المغربية[١] وتم تجديده مع روسيا فيما بعد لمدة ثلاث سنوات بإعطاء ٢٨ باخرة روسية الحق بصيد ٢٠٠,٠٠٠ طن من السمك في السنة الأولى[٢] مقابل مساعدة فنية بما يحقق للمغرب مكاسب اقتصادية

---

(١) The Middle East and North Africa, Cataloguing, Publication data, British Library, Edition 41, P.723, 1995, London

ويعوض حاجاتها للخبرات الفنية ويوفر البديل للتكنولوجيا الأوروبية والأسواق الأوروبية خاصة وأن الاتفاقية تتضمن فتح الأسواق الروسية للمنتجات السمكية المغربية.

وهكذا فقد سعت المملكة المغربية إلى توظيف سيادتها على مياهها الإقليمية من خلال عقد المزيد من الاتفاقات الثنائية بما يحقق لها المكاسب الاقتصادية ويسهم في الضغط على إسبانيا كمدخل للضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين شروط الشراكة الاقتصادية مع أوروبا خاصة وأن لوبي الصيد البحري الإسباني يتمتع بقوة كبيرة تمكنه من الضغط على الحكومة الإسبانية كما فعل عام ١٩٨٧ حيث تمكن من محاصرة ميناء الجزيرة الخضراء وهذا ما كرره في مفاوضات عام ١٩٩٤م.

جميع الحقوق محفوظة

ب- المتغيرات الاقتصادية و قانون البحار:

يسهم تحديد المتغيرات الاقتصادية في تحديد القيمة النسبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التي اتخذتها المملكة المغربية لممارسة سيادتها الاقتصادية عليها، كما تبين هذه المتغيرات الأهمية التي تعلقها المملكة المغربية على اتفاقيات الصيد المعقودة مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي في تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى قسمين:

١. متغيرات اقتصادية ذات صلة مباشرة بالمنطقة الاقتصادية واتفاقيات الصيد البحري.

٢. متغيرات اقتصادية ذات صلة غير مباشرة بالمنطقة الاقتصادية واتفاقيات الصيد البحري.

١_المتغيرات الاقتصادية المباشرة:

وهذه المتغيرات ترتبط ارتباط مباشر بالمنطقة الاقتصادية والمفاوضات المعقودة مع إسبانيا وهو الطرف المعني باتفاقيات الصيد. ويعتبر قطاع الأسماك من القطاعات الإنتاجية المهمة في الدولتين حيث تملك المملكة المغربية ٢,٩٧٣ مركب للصيد، في حين يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٧٥,٠٠٠ عامل ويتم اصطياد ٢٧,١٤٨ طن من المناطق الساحلية و١٥٢,٤١٧ طن من أعالي البحار[١].

وفي المغرب خمس عشر ميناء للصيد منها أكادير، الطويرة، أسفي، الجديدة. ويسهم قطاع الصيد البحري المغربي في ١٥% من قيمة الصادرات بشكل عام أي ٥٥% من قيمة الصادرات الغذائية وهو ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار سنوياً[٢]. أما إسبانيا فتملك ٤١٥ قارباً يعمل فيها ٤٣٠٠ شخص أغلبهم في غالسيا، والأندلس وجزر الكناري.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويوضح الجدول التالي حجم صادرات كل من المغرب وإسبانيا بالأطنان[٣] من الأسماك.

الدولة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المغرب	٤٧٨٠٠	٥٥٠٠٠	٤٨٠٠٠
إسبانيا	٣٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٤٠٠٠

وتصدر المغرب نصف إنتاجها من السردين إلى الاتحاد الأوروبي مع العلم أن نصف ما يتم اصطياده هو من سمك السردين، إلا أن صادراتها قد تقلص من السمك

(١) المغرب ٩٨، مرجع سابق، ص٥٣.
(٢) المغرب ٩٨، مرجع سابق، ص٥١.
(٣) نهلا أحمد، مرجع سابق، ص٢٣٦.

المعلب، عام ١٩٩٠ بعد فرض المجموعة الأوروبية لضريبة الاستهلاك والتي تقدر بـ٢٥% حيث انخفض تصدير سمك السردين المعلب إلى ١٧,٥٠٠ طن في السنة[١].

وقد مثلت الاتفاقيات المعقودة مع إسبانيا ثم الاتحاد الأوروبي ١٩٨٣-١٩٨٧ و١٩٨٨-١٩٩٢ واتفاقية (١٩٩٢-١٩٩٥) (١٩٩٥-١٩٩٩) الوسيلة الوحيدة لتنظيم صيد الأسماك في المنطقة الاقتصادية التي حدنتها المملكة المغربية بـ٢٠٠ ميل بحري. وقد حدنت المملكة المغربية في اتفاقية عام ١٩٩٢ عدد المراكب المرخص لها بـ١٣٠[٢] مركب، إلا أن المراكب الأجنبية التي تقوم بالصيد بـ٥٠٠ مركب، وهذا ما دفع المغرب إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقية عام ١٩٩٤ وتوقيع اتفاقية جديدة عام ١٩٩٥ تراعي الظروف البيئية للحيلولة دون استنزاف مصادر الأسماك ومراعاة فترات الراحة البيولوجية، وذلك بتخفيف كمية الصيد وتحريم الصيد غير المشروع وتعزيز الرقابة، وقد قاوم اللوبي الأسباني لصيد الأسماك المطالب المغربية وقام باضطرابات في إسبانيا وأرسل مبعوثيه إلى الرباط إلى جانب المفاوضين من الاتحاد الأوروبي لممارسة الضغوط عليهم[٣]، ويمثل الصيد البحري أحد أوجه التنافس الاقتصادي بين المملكة المغربية وإسبانيا، حيث يتنافسان على توريد صادراتها إلى السوق الأوروبية مع وجود ميزة تفضيله تملكها إسبانيا بسبب عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدفع المملكة المغربية لاستغلال هذه الاتفاقيات للتحقيق مكاسب اقتصادية في قطاعات أخرى من بينها قطاع الزراعة وهذا يقودنا للمتغير الثاني.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- المتغير الاقتصادي غير المباشر

---

(١) المرجع سابق، Middle East and North Africa, British Library, Edition 41, P.723, 1995, London.

(٢) نهلا أحمد، المرجع سابق، ص٢٣١.

(٣) نفس المرجع، ص٢٣٥.

تتنافس كل من أسبانيا والمملكة المغربية على توريد منتجاتها الزراعية إلى السوق الأوروبية، حيث تصدر المملكة المغربية ٤٠% من إنتاجها الزراعي و٧٠%[١] من هذه الصادرات يتجه إلى المجموعة الأوروبية وبذلك تسهم المملكة المغربية بتوفير ٤١% من احتياجات السوق الأوروبية من الحمضيات والفواكه من حيث تسهم إسبانيا بنسبة تتراوح ما بين ٤٥% إلى ٥٠% من واردات الجماعة الأوروبية من نفس المواد[٢].

إلا أن انضمام إسبانيا والبرتغال ومن قبل اليونان عام ١٩٨١ إلى السوق الأوروبية المشتركة قد ضاعف من حجم العبء التنافسي في ظل المعاملة التفضيلية التي تنالها إسبانيا من دول السوق الأوروبية وقد تمكنت المملكة المغربية من عقد اتفاقيات شراكة جديدة في الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٧ تم اتفاقية الشراكة الأخيرة المعقودة عام ١٩٩٥ مع الاتحاد الأوروبي وقد وظفت المملكة المغاربية اتفاقية الصيد البحري بشكل فعال في هذه المفاوضات الصيد البحري للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٢ (١٩٩٤-١٩٩٩) مما أدى لخلق رابطة غير مباشرة بين إسبانيا و المملكة المغربية. ويوضح الجدول التالي الأهمية التي تعلقها المملكة المغربية على مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

نسبة صادرات المغرب وارداته من وإلي الاتحاد الأوروبي من حجم تبادلاته التجارية الخارجية[٣].

	١٩٨٧	١٩٩٥	١٩٩٦
صادرات	%٥٨,٢	%٦٦,١	%٦٦,٢

(١) المرجع سابق، Middle East and North Africa, British Library, Edition 41, P.723, 1995, London.

(٢) الدراني، ليلاد نفاح، المرجع سابق، ص٣٣.

(٣) تم إعداد هذا الجدول بالعودة إلى الرسم، المغرب ١٩٨، ص٧٧، وهو المرجع سابق. وشكري، صلاح الدين، المغرب العربي – أوروبا، ١٩٩٢، إصدار مباحث الملاحقات، مجلة السياسة الدولية، ص١٥٨، العدد ١١٠، ١٩٩٢، القاهرة.

واردات	%٥١,١	%٦٦,٤	%٦١,٨

ويضاف إلى ذلك أن المملكة المغربية تصدر ١٧% من احتياجات السوق الأوروبية من المنسوجات[١].

ولا تتوقف حدود التبادل الاقتصادي عند هذا الحد بل تمتد إلى قطاع السياحة حيث استقبلت المغرب عام ١٩٩٦، ١,٦ مليون سائح منهم ١,٣[٣] سائح أوروبي يشكل الألمان والفرنسيين من فيهم الأغلبية، وهو تطور كبير إذا ما قيس بعام ١٩٨٦ الذي مثل فيه السياح الأوروبيين ٦٥,٢%[٢] من نسبة السياح الأجانب.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فالمملكة المغربية عملت على استثمار العضوية الإسبانية في الاتحاد الأوروبي من خلال سعيها الحثيث للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحقوق الصيد البحري في مياهها الإقليمية مستفيدة من عملية الربط بين الملف الزراعي وملف صيد الأسماك التي تعتبر إسبانيا الطرف الأكثر تأثراً فيه، فالمملكة المغربية وموريتانيا هي المورد الأساسي للأسماك للاتحاد الأوروبي في حين أن المنافسة الحقيقية هي في مجال المنتجات الزراعية الحمضيات والفواكه والتي تشترك الدولتان في إنتاجها لتشابه المناخ فضلاً عن وجود منافسة قوية للمغرب من قبل البرتغال واليونان والمخاطر التي يمكن أن تترتب مستقبلاً عن انضمام دول أوروبا الشرقية إلى السوق الأوروبية والتي تشابه منتجاتها واقتصادياتها الاقتصاد المغربي. ومن هنا يتضح التداخل الشديد بين القانون الدولي وبين العوامل الاقتصادية المتغيرة على الساحة الأوروبية.

---

(١) الدراجي، ليلاد نفاح، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢) المغرب ٩٨، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) شكري عزالدين، مرجع سابق، ص١٥٨.

المبحث الرابع: التطور التاريخي لقضية السيادة على المياه الإقليمية إلى عام ٢٠٠٠

إن الاتفاقيات المعقودة بين إسبانيا والمملكة المغربية عام ١٩٨٣ استندت إلى توسيع المملكة المغربية لحدود مياها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل بحري شملت إضافة منطقة اقتصادية. وتقع هذه الاتفاقية ضمن السعي الحثيث للمملكة المغربية للتأكيد على سيادتها الإقليمية على أراضيها ومياهها ومصالحها الاقتصادية المرتبطة بممارسه سيادتها الإقليمية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

إن الاتفاقيات اللاحقة وهي اتفاقية ١٩٨٨ و١٩٩٢ واتفاقية عام ١٩٩٦ قد ارتبطت بشكل غير مباشر بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية والصراع الدائر بين المغرب من جهة وبين جبهة البوليساريو و الجزائر ، وكذلك بمتغيرات سياسية و اقتصادية جديدة دفعها لتوقيع هذه الاتفاقيات كما أن هذه المتغيرات انعكست على طبيعة الأطراف المتفاوض معها وهو الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ وعلى موضوعاتها لتشمل التفاوض والمساومة على الملف الزراعي مع الاتحاد الأوروبي مما أثر على صيغ الاتفاقيات المعقودة والتي تناولت موضوع الصيد البحري.

وقد اتضح هذا التداخل بشكل واضح من خلال المفاوضات التي عقدت مؤخراً في الرباط في العشرين من شهر نيسمبر ١٩٩٩ في الرباط بين المفوض الأوروبي للزراعة والصيد البحري (فرانز فيشلر) ووزير الصيد الساحلي المغربي (السيد التهامي الخياري) حيث عبر الوزير المغربي عن اعتقاده بوجود صيغ جديدة وأكد على ضرورة أن تفضي تلك الصيغ إلى علاقات أكثر تكافؤ بين الجانبين[١]، وأخذ على دول الاتحاد عدم دعمها للصناعات المرتبطة بالصيد الساحلي في المغرب، في حين دعا فشلر في المقابل إلى عدم الخلط بين ملف الصيد البحري وملف الزراعة خلال المفاوضات المقبلة، في حين دعت لوبيات الصيد البحري الإسبانية إلى عدم مقايضة الصيد البحري بالملف الزراعي[٢].

وقد أعلنت المغرب بعيد ذلك انتهاء المفاوضات على لسان وزير الصيد البحري الذي قال (ليس هناك مفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي)[٣] معلناً بذلك عدم رغبة المغرب بتجديد الاتفاق الذي انتهى في تشرين الثاني عام ١٩٩٩م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة دول الاتحاد الأوروبي لربط الملف الزراعي بملف الصيد البحري الأمر الذي يعني عدم تحقيق مكاسب اقتصادية للمغرب وتراجعه كورقة مهمة في التفاوض حول الشراكة الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، فالمغرب يمارس حقه السيادي على مياهه الإقليمية التي حددها القانون الدولي بما يتفق مع مصالحه الاقتصادية ويقايض حقوق الصيد مقابل معاملة تفضيلية في السوق الأوروبي في ظل ظروف تنافسية قاسية مع دول الاتحاد الأوروبي دون أن يمثل ذلك انتقاص من حقوقه السيادية على مياهه، فالاتفاقات المعقودة ليس نقاشاً في حقوق المغرب وسيادته على مياهه الإقليمية وإنما اتفاقات تتناول الجوانب الاقتصادية ويدعم ذلك أن هذا الاتفاق ليس الوحيد

---

(١) جريدة الحياة اللندنية، المرجع السابق، العدد ١٣٤٣٧.

(٢) جريدة الحياة، نفس المصدر.

(٣) لو العالم اليوم، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٣٤٤٤، الخميس ٣٠ نيسمبر ١٩٩٩

فهناك الاتفاقات المغربية مع الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا حالياً والذي يهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية فالملك المغربي الراحل الحسن الثاني كان يعتقد بـــان الاتحـــاد السوفيتي السابق لا يقبل السيطرة الإسبانية على ضفتي المتوسط خاصة بعد انضمامها إلى الحلف الأطلسي[1] بشكل سيدعم حقوق المغرب في السيادة على الصحراء الغربية والمياه الإقليمية المغربية وهي مكاسب سياسية مهمة للمملكة المغربية.

وعليه فإن المملكة المغربية تقوم بممارسة سيادتها التي ضمنها القانون الـــدولي و (قانون البحار) الذي حدد المنطقة الاقتصادية بـــ ٢٠٠ ميل والذي التزمت به أغلب الدول وأقرت هذا الحق إسبانيا في اتفاقياتها المتعددة مع المغرب ثم الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] احمد الجيد ، سيد ، المغرب وأسبانيا والصراع لم لمع سبتة و مليلة ، السياسة الدولية عدد ٦٣ ، ١٩٨١ ، ص ١١٩ .

الخلاصة:

لقد اتضح من خلال المعالجة التي قدمها هذا الفصل أن هناك تداخلا واضحا بين القانون الدولي ومصالح الدول يتضح من خلال الاتفاقيات المتعددة التي عقدتها المملكة المغربية لتنظيم الصيد البحري من منطقتها الاقتصادية والتي حددتها بموجب قانون البحار لعام ١٩٨٢ ويفسر لجوء المملكة المغربية إلى عقد أكثر من اتفاقية تداخل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتاريخية بشكل يتطلب تنظيم هذا التداخل من خلال اتفاقيات تهدف إلى تنظيم الصيد البحري وتحقيق مصالحها الاقتصادية في مياهها الإقليمية فضلاً عن سعيها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية إضافية إلى جانب المكاسب الاقتصادية المتوخاة من المنطقة الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى المساس في سيادتها على مياهها الإقليمية هذه المتغيرات هي نفسها التي تفسر في نفس الوقت إيقاف المملكة المغربية لمفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي وإعلانها عدم رغبتها في تجديد الاتفاق المعقود عام ١٩٩٥.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد خلص هذا الفصل إلى بيان مكانة قانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢ والذي أكد على حقوق الدول النامية في الاستفادة من الثروات التي تحتويها البحار بشكل أمكنها من عقد اتفاقات أسهمت في توفير الدعم اللازم لتطوير بعض القطاعات المرتبطة باستغلال ثروات البحار ويظهر ذلك بشكل جلي في الاتفاقات التي عقدتها المملكة المغربية مع إسبانيا ثم الاتحاد الأوروبي فيما بعد وكذلك الاتفاقات المعقودة مع كل من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الجنوبية و اليابان .

كما عالج الفصل الآثار المترتبة على انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي وأثر ذلك في تغير الأطراف التي يتم التفاوض معها بشكل اسهم في إعادة تعريف طبيعة السيادة المغربية على الصحراء الغربية بشكل ينسجم مع مواقف الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد تبع ذلك تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة إصلاح قطاع الصيد

البحري الذي بدوره أدى إلى تقليل حجم المكاسب التي من الممكن أن يحققها المغرب من خلال اتفاقات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي هكذا فقد اصطدم المتغير القانوني بجملة من المتغيرات القانونية و السياسية التي أحدثت تحولا في طبيعة الحالة الناشئة عقب توقيع اتفاقية قانون البحار الثالثة ،وقد تمثلت هذه المتغيرات برفض اعتراف دول الاتحاد الأوروبي بالسيادة المغربية المطلقة على المياه الإقليمية المغربية فضلا تبني الاتحاد لسياسة الإصلاحات التي اقترحها المفوض الأوروبي لشؤون الصيد البحري والزراعة فرانز فشلر والذي بدوره أدى إلى انخفاض المنفعة الاقتصادية المتوقعة من الاتفاقات المعقودة مع المغرب في ظل توفر بدائل تمثلت بعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقات مع موريتانيا وهذا ما سنتناوله في الفصل الرابع بالتفصيل .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث

محددات العلاقات المغربية-الإسبانية تجاه قضية مصائد الأسماك

المقدمة :

إن هذا الفصل عبارة عن دراسة في السياسة الخارجية المقارنة ، يتناول العلاقات المغربية الإسبانية من خلال تعاملها مع مشكلة مصا ئد الأسماك ، وقد استخدم فيه نموذج جيمس روزنو (James n Rosena) في دراسة السياسة الخارجية المقارنة وقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول عرض موجز للإطار النظري ولفرضيات نموذج روزنو ، كما يعرض في المبحث الثاني لخلفية الجذور التاريخية التي توضح الظروف التي نشأة عنها مشكلة مصا ئد الأسماك كتأصيل نظري لدراسة العلاقات المغربية الإسبانية في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث فيعرض لمحددات العلاقات المغربية الإسبانية وهذه المتغيرات هي المحدد الجغرافي والتاريخي ثم المحدد الاقتصادي ويتبعه المحددات الدولية والإقليمية وفي المبحث الرابع سيتم معالجة الكيفية التي تدار فيها العلاقات المغربية _ الإسبانية في ضوء المحددات الداخلية وعلى رأسها النظام السياسي في محاولة لتحديد أهم العوامل المحددة لعملية صنع القرار السياسي لكل من إسبانيا والمملكة المغربية ، أما الفصل الخامس فيتناول الديناميكية التي تفاعلت من خلالها قضية الصيد البحري وتنتهي الدراسة بعرض للنتائج التي خلص إليها هذا الفصل .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول: الإطار النظري

يقوم هذا الفصل على دراسة العلاقات الإسبانية _ المغربية من خلال دراسة المحددات السياسية للعلاقات بين إسبانيا– والمغرب تجاه قضية مصا ئد الأسماك والذي ينقلنا إلى إطار التحليل الجزئي (micro analysis) للحالة وهذا يتطلب تحديدا لمفهوم العلاقات الإسبانية _ المغربية و لمقترب المقارنه كأسلوب لدراسة ولطبيعة المشكلة

المراد دراستها وأهميتها .

و يعرف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية (بأنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي) [١] ، أما عملية المقارنة فتتم بين دولتين أو لكثر خلال فترة زمنية محددة أو تجاه قضيه معينة بشكل يساعد في تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة السياسة الخارجية للدول وترجع أهمية هذا الأسلوب في الدراسة إلي تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في مختلف الميادين ،فلم يعد التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي بل تعدى ذلك ليشمل المستوى المجتمعي بمستوى متفاوت [٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

أما القضية المراد دراستها في هذا البحث فهي مشكلة مصا ئد الأسماك و التي تنتشر في المياه الإقليمية المغربية على طول سواحل الصحراء الغربية المطلة على المحيط الأطلسي وهو الساحل الذي يمتد بطول ٦٠٠ ميل ، وتقع ضمن مياهه الإقليمية مصا ئد الأسماك ، و قد تمكنت المملكة المغربية من توسيع مياهها الإقليمية بإضافة المنطقة الاقتصادية الخالصة بعيد توقيعها على اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م، و بتوسيع حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة إلي مليون كلم٢ و بذلك يكون المغرب قد أضاف عنصرا جديا الى الوزن الجيوبوليتيكي* الذي يمثله في المنطقة بإضافته لمياهه الإقليمية منطقة اقتصادية خالصة تمتاز بوفرة الثروة السمكية فيها التي تقدر ب ٢ بليون طن و تتركز في المياه الإقليمية للصحراء المغربي .

---

(١) محمد السيد سليم تحليل السياسة الخارجية ،القاهرة ، بروتشاو للإعلام وللنشر ، ١٩٨٤ ، ص ١١

(٢) ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ،بيروت ،دار الكتاب ،الجزء الأول ١٩٨٥ ،ص ١٩٢

* يعرف الجيوبوليتيكي الدولة بأنها مجموعة من السكان تعيش في إقليم محدد تربطهم مصالح الدولة و الاتجاهات التي تحددها هذه الأرض لتحقيق أهداف الموقع الاستراتيجي الذي تحتله

ستسهم دراسة هذه المشكلة في تقديم دراسة مقارنة في السياسة الخارجية لكل من إسبانيا و المملكة المغربية مبينتا أهم العوامل التي أثرت في عملية تفاعل العلاقات المغربية الإسبانية ، كما تفسر لنا آلية تفاعل هذه العوامل والكيفية التي تدار فيها هذه العلاقات مبينا العوامل والمتغيرات التي أسهمت في صياغة و إعادة إنتاج العلاقات المغربية – الإسبانية بصورة انعكست على ديناميكية المتغيرات وتحولها من حالة الى أخرى مما اسهم في إعادة تعريف قضية الصيد البحري من كونها عامل مؤثر في العلاقات المغربية– الإسبانية إلى حالة في العلاقات المغربية _ الإسبانية ، وعلى تحديد الطريقة التي تدار فيها السياسية الخارجية للدولتين تجاه بعضهما البعض ، وتستند هذه الدراسة إلي الفرضيات التي خلص أليها روزنو في نموذجه وهي أن المحيط الخارجي والنظام الدولي والإقليمي يلعب دورا اكبر في تحديد السياسة الخارجة للدول الصغيرة منه للدول الكبيرة وهذا ينقلنا إلى الإطار التحليلي الكلي (macro analysis) وهو ما سيتم مناقشته في الفصل الرابع.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتظهر فيه أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في تحديد السياسة الخارجية بشكل اكبر منه في الدول المتقدمة نتيجة لتركيبة السلطة وشخصنتها منه في الدول النامية في حين تبرز أهمية العوامل المجتمعية في الدول المتقدمة ذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسة ، حيث تعبر مجمل القوى عن مصالحها ومواقفها.

كما تلعب بنية السلطة والمؤسسات دورا اكبر في الدول المتقدمة منه في الدول النامية في التأثير في السياسة الخارجية إذ أن هناك قواعد وثوابت لا تسمح بأحداث تغير بالسرعة التي يمكن حصولها في الدول النامية .

يحدد تفاعل الأطراف مع القضايا في المجالات المختلفة ديناميكية تحول القضية من مستوى إلي مستوى أخر في العلاقات الدولية كان تتحول قضية نزاعية من مستوى محلي إلي مستوى دولي[١] .

وسيعمل البحث للإجابة على الأسئلة التي تطرحها المشكلة البحثية من خلال النموذج المقارن لروزنو وفرضياته وهذه الأسئلة هي :

- ما هي المحددات التاريخية التي انبثقت عنها قضية مصائد الأسماك ؟
- متى ظهرت قضية مصائد الأسماك كأحد القضايا السياسية في علاقات كل من إسبانيا والمملكة المغربية ؟
- ما هي العوامل التي دفعت المملكة المغربية لتوقيع اتفاقيات مصائد الأسماك مع إسبانيا ثم مع الاتحاد ألا وروبي فيما بعد ؟
- لماذا جددت المملكة المغربية اتفاقيات الصيد البحري مع إسبانيا بعد عام ١٩٧٧م ؟
- لماذا تتمسك إسبانيا بهذه الاتفاقيات وتسعى باستمرار إلي تجديدها ؟

مركز الإيداع الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لقضية الصيد البحري

ظهرت قضية مصائد الأسماك كأحد المشكلات السياسية بين المملكة المغربية وإسبانيا بعيد انسحاب الأخيرة من الصحراء الغربية[٢] في شباط عام ١٩٧٦م حيث كانت إسبانيا تستغل مصائد الأسماك في المنطقة بشكل فعال منذ عام ١٧٩٩م بعد توقيع اتفاقية تنظيم صيد الأسماك مع المملكة المغربية في ذلك العام وبعد احتلال إسبانيا للصحراء المغربية عام ١٨٨٤م تمكنت من فرض هيمنتها على المياه الإقليمية دون أن يكون لها

---

(١) نفس المصدر ، ص١٩٦/ ٢٠٧ – ١١٨

منازع على الثروة السمكية الهائلة الموجودة في هذه المنطقة ، وقد ساعدها على ذلك سيطرتها على جزر الكناري المقابلة لشواطئ الصحراء الغربية [١] وخلال الفترة الزمنية الطويلة نسبيا للاستعمار الإسباني للمنطقة اعتمد قطاع كبير من العاملين الأسبان في الصيد البحري (غالسيا ،جزر الكناري ،الأندلس) على هذه المنطقة .

ولقد تمكن الاسبان في العام الأخير من احتلالهم للصحراء الغربية من اصطياد ١،٥ بليون طن من الأسماك ولقد حاولت إسبانيا من خلال اتفاقية مدريد ثم الرباط الثلاثية عام ١٩٧٥_١٩٧٦ م من الحصول على الحق بالصيد في المناطق التي خضعت للسيادة المغربية ، وتمكن من عقد اتفاق عام ١٩٧٧م[١] والذي يسمح لها بالصيد في المناطق المغربية واعترافها بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في مواجهة البوليساريو ثمنا للاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية في الصيد البحري يضاف إلى ذلك الدعم العسكري الذي قدمته كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا للمملكة المغربي في صراعها مع جبهة البوليساريو وخاصة في المراحل الأولى للصراع[٢].

وفي عام ١٩٨٣ م تم تجديد الاتفاق للصيد البحري بين الدولتين مقابل مساعدات إسبانية تقدمها للملكة المغربية لتطوير بنيتها التحتية ولمدة خمس سنوات وقد رافق ذلك تطورات سياسة مهمة تمثلت بعودة الحياة الديمقراطية في إسبانيا وقبولها في السوق الأوروبية المشتركة[٣] عام ١٩٨٦م وكذلك قبولها رسميا في حلف الناتو عام ١٩٨٢ م.

تم تجديد الاتفاق عام ١٩٨٨م ولكن هذه المرة مع السوق الأوروبية المشتركة لقاء مساعدات تقدمها المجموعة الأوروبية للملكة المغربية وعقد اتفاقات الشراكة تمكن

---

(١) اقتصاد، صلاح ، المرجع سابق، ص٢٧٥

(١) البرساوي أحمد ، المرجع سابق، صراع الشعاب (الصراع في الصحراء الغربية وانعكاساته على المغرب العربي) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (ع١٥ ، ١١ كانون الثاني ١٩٨١) ص ٢٧٩

(١) المصدر نفسه الإنترنت ، file ://western%20sahara.htm

(٢) أحمد نهايات الصلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي من الفتور إلى الانفراج ،مجلة السياسة الدولية (ع ١٢٠ أكتوبر ١٩٩٤) ص٢٣٥

المغرب من الحصول على معاملة تفضيلية لسلعها وخاصة الزراعية المصدرة إلي السوق الأوروبية المشتركة [١] ، و بذلك دخلت قضية مصا ئد الأسماك مرحلة جديدة بدخول طرف جديد يمثل إسبانيا في مفاوضاتها و هي المجموعة الأوروبية ، وقد رافقت هذه المرحلة صدا مات بين إسبانيا والمغرب تمثلت في المحاولات المتكررة للصيادين الاسبان لمنع دخول الصادرات المغربية إلي الأسواق الإسبانية أو المرور عبر إسبانيا باتجاه دول السوق ألا وروبية وتكرر هذا في مفاوضات نصف الطريق عام ١٩٩٢م حيث أوقفت المملكة المغربية العمل بالاتفاقية قبل شهرين من انتهائها نتيجة تصويت البرلمان الأوروبي على تعليق المساعدات المقدمة للمغرب بسبب سجلها في حقوق الإنسان[٢].

وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية تنتهي عام ١٩٩٦ م وترافق ذلك بالتوقيع على اتفاقية شراكه تسمح لسلع معينة في الصادرات المغربية بالدخول إلي الأسواق الأوروبية كما ترافقت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية ماسترخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي ، والذي استكملت كل من إسبانيا والبرتغال شروط الانضمام إليه عام ١٩٩٦م وتشمل الاتفاقية فرض قيود على البضائع الواردة من خارج الاتحاد الأوروبي وكذلك فرض ضريبة للمبيعات على البضائع المستوردة من الدول خارج الاتحاد ا لأوروبي وتقدر قيمة الضريبة المفروضة على صادرات الأسماك من السرنين المعلب ب (٢٥%) [٣]، الأمر الذي انعكس سلبا على المملكة المغربية في حين سمح بحرية تنقل البضائع والعمالة بين دول الاتحاد و هو ما سيتيح لكل من إسبانيا والبرتغال قدرة اكبر على منافسة البضائع القادمة من المغرب .

---

(١) E . G. H, Relations Between the Middle East and the west, the meddle East journal. (n2. vlo 48 ,1994) p. 26

يقدر الاتحاد الأوروبي ٣٩٩٢ بليون وحدة نقد أوروبية تدفع ثلثا إلزاميا والباقي مساعدات توزع خلال الفترة الواقعة بين عامي ٩٢ _١٩٩٦ .

(٢) the meddle east and north Africa .British library .cataloguing publication data Edition 44 ,1998 .p818

(٣) the meddle east and north Africa .p.818 نفس المرجع

كماتم فرض قيود مشددة على هجرة العمالة من دول المغرب العربي وهو ما اقرتة اتفاقية شنغن عام ١٩٩٦م ، ثم توقيع اتفاقية للشراكة مع المغرب تعطي المملكة المغربية الحق بتصدير سلعها من المنسوجات والأسماك بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في حين تم تعلق زيادة صادرات المغرب الزراعية إلي عام ٢٠٠٠م ، وفي عام ١٩٩٩م أعلنت المغرب عدم رغبتها بتجديد اتفاق الصيد البحري بين المغرب و الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي أعلن فيه المفوض الأوروبي لشؤون الصيد البحري فرانز فشلر عام ١٩٩٩م عن ضرورة الفصل بين الملف الزراعي وملف صيد الأسماك لتدخل المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية مرحلة جديدة .

وهذا بدوره يقودنا للبحث عن دور إسبانيا في هذه المفاوضات و العوامل التي تحدد موقف إسبانيا من هذه القضية والمتغيرات التي أسهمت في تطوير هذه الأزمة و هو الأمر الذي ينقلنا للبحث في الإطار التفسيري للسياسة الخارجية المقارنة لدراسة العوامل التي تحدد موقف كل من الدولتين تجاه هذه القضية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثالث : محددات العلاقات المغربية – الإسبانية

هنالك العديد من المتغيرات التي تفرض ضوابط على سلوك كل من إسبانيا والمملكة المغربية تجاه مشكلة مصائد الأسماك وقد حدد جيمس روزنو خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول و هي :

١_النظام الدولي والإقليمي : ويتضمن ذلك بنية النظام الدولي أنماط العلاقة السائدة فيه التي تفرض قيودا على سلوك الدول والنظام الإقليمي و هو المحيط بالدولة ويؤثر موقع الدولة الجغرافي (الجيوستراتيجي)للدولة من منظور النظامين الإقليمي والدولي في سياسة الدولة.

٢_ العوامل المجتمعية وتشمل عوامل مادية وغير مادية كالموقع الجغرافي ومساحة الدولة والثقافة السياسة ودور التراث التاريخي لما تلعبه من دور في تعبئة الشعب أو في فرض ضوابط على سياستها الخارجية.

٣_ العوامل الحكومية و تشمل بنية السلطة .

٤_ العوامل المتعلقة بالدور و التي تؤثر في طبيعة تعامل الدولة مع محيطها .

٥_ العوامل الفردية و هي مرتبطة بصانع القرار وتشمل شخصيته وخبرته وثقافته[1] .

وسيتم معالجة هذه المتغيرات بتصرف يسمح بخدمة أهداف البحث وتحقيق الغاية المرجوة منها لتفسير سياسة كل من إسبانيا و المملكة المغربية .

---

(١) حول دراسة المرجع السابق، ص ص ١٢٣_١٢٤ لمزيد من التفاصيل يرجع إلى كتاب

James .N: Rosennay , the scientific study of foreign policy . the free press , New York , 1970

أولا : المحدد الجغرافي

تقع كل من المغرب و إسبانيا على الجناح الغربي للبحـــر الأبـــيض المتوســـط و تشرفان على مضيق جبل طارق وهو البوابة الغربية للبحر الأبيض المتوسط كما تمتلـــك كل من إسبانيا و المملكة المغربية عمقا جغرافيا داخل القارة الإفريقية فإسبانيا بســـيطرتها على جزر الكناري تشرف على الساحل الغربي للقارة الإفريقية المقابل للصحراء الغربية و تسيطر على أهم المعابر والممرات البحرية من خلال سيطرتها على جزر الكنـــاري و هو الممر الذي يربط القارة الإفريقية بأوروبا .

تمتلك إسبانيا جيوبا داخل القارة الإفريقية في مدينتي سبته ومليلة وجزر جعفر و نكور و باديس و ملوية المحاذية لشواطئ المملكة المغربية[1] ، مما يعطي إسبانيا سيطرة على مدخل البحر الأبيض المتوسط الغربي ممثلا بمضيق جبل طارق الذي تعبره ٢٠٠٠ سفينة يوميا ٢٠% منها تحمل ما مقداره ٢٠ مليون برميل من النفط[2] كما يمكنهـــا مـــن السيطرة على المعابر الرئيسية بين القارة الإفريقية و الأوروبية .

إن إسبانيا بذلك مع المملكة المغربية تمتلك أهمية جيوستراتيجية نجم عنهـــا بنـــاء قواعد أمريكية في كل من إسبانيا و المغرب ، وقد استفادت المملكة المغربية من قربها من منابع النفط لتوقيع اتفاقية للربط القاري وذلك بربط القارة الأوروبية و الإفريقية بـــأنبوب لنقل الغاز من الجزائر عبر الأراضي المغربية باتجاه إسبانيا وهو المشروع المسمى غاز دوك (البوغاز المغربي) ويمتد هذا الأنبوب لمسافة ٢٨ كلم وقد بوشر العمل في مشروع الربط القاري بعد توقيع الملك الحسن الثاني في إسبانيا عام ١٩٨٩بتكلفة تقـــدر ب ٢٠ مليار دولار[1] ، كما أن امتلاك المملكة المغربية للعديد من الموانئ على المحيط الأطلسي

---

(١) المملكة المغربية نشرة وزارة الاقتصاد المغربية ، الرباط ١٩٩٨، ص١٤ .

قد أثار الاتفاق المبرم عام في ٢٣ يناير ١٩٨٧ حتى تتمكن إسبانيا إنشاء محطة قبحة في شبكة الغاز وتدعيم سبته و مليلة ويرجح كذلك إلى صلاح الاتفاق الحصول على بعض الغاز الجزائري وهو ربح سابق

(٢) محمد المجيلي ، الاستثمارات البيوستراتيجية للقوى الغربية في البحر المتوسط ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٩٥ ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٨

(١) الحاج ، محمد أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

وقد عبر عن ذلك الملك الحسن الثاني بقوله : "إن إسبانيا والمغرب تمثلان معا أعمدة هرقل اللذان يحرسان مدخل البحر المتوسط ، ويقع على عاتق الدولتين جزء كبير من المسؤولية لتحديد مصير العالم الحر" [٣] ، و يمثل المضيق في الاستراتيجية الأمريكية نقطة الإسناد لتامين الأعمال القتالية لقوة الانتشار السريع للسيطرة عل طرق ومنابع إنتاج النفط، فضلا عن الأهمية العسكرية في ما توفره الموانئ المغربية من خدمات عسكرية للأساطيل البحرية بالإضافة إلى خدماتها التجارية وتخصيص موانئ للأغراض العسكرية ، فقد تم إنشاء موانئ مستقلة عن الموانئ التجارية لخدمة الأهداف العسكرية مثل ميناء طنجة وكما تمتاز السواحل العربية وعلى رأسها السواحل المغربية بغنى ظهيرها واستراتيجية موقعها وكثرة عددها لذلك فان استثمارها من قبل طرف يعتبر خسارة للطرف الأخر[٤].

جميع الحقوق محفوظة

كما جعلها ذات أهمية جيواستراتيجيه للجزائر حيث لا يبعد المحيط الأطلسي عن الحدود الجزائرية سوى ١٦٠ كلم ، لذلك سعت الجزائر لنقل إنتاجها من الحديد من منطقة تندوف عبر سكة حديد مقترحة تمتد لمسافة ٤٨٠ كلم إلى مدينة طرفاية على المحيط الأطلسي إلي الموانئ المغربية بغية تصديره[٤] وقد ظهر تأثير هذه الطروحات بشكل خاص بعد استعادة المغرب لسيادته على الصحراء الغربية مما أشعل جذوة التنافس والصراع بين المغرب والجزائر .

وبذلك فقد أضيف إلي البعد الجيوستراتيجي البعد الجيوبوليتيكي لكل من إسبانيا و المغرب فالمغرب تمتاز بمساحة و اسعة تقدر ب ٤٤٦٥٥٠٠كم٢ وتمتلك شريط ساحلي يبلغ طوله ٨٩٥ميل يتوزع على المحيط أل أطلسي و البحر المتوسط وتحتوي هذه الشواطئ على

---

(٢) Richard lawless ,Morocco Foreign Policy : the struggle for influence and dominance, in north _ west Africa Foreign Policy, London , center for middle eastern and Islamic studies , university of Durham ,no .28 (1985) P . (79)

(٣) الدجيلي ، المرجع سابق، جذا شؤون عربية ، عدد ٩٥ ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٩

(٤) الرمادة ، المرجع سابق، صراع الشعاب بعوة عالمي ، ص ٢٧٩ .

ثروة سمكية كبيرة تقدر ب ٢بليون طن ، وكذلك على احتياطي كبير من المعادن والتي من أهمها الفوسفات ويقدر احتياطي المغرب من الفوسفات ب ٥٥ مليار طن.

وتعتبر المغرب دولة زراعية ويسهم قطاع الزراعة في ٢٠% من الإنتاج القومي وتصدر جزء كبير من إنتاجها في حين تحتل المرتبة الأولي في تصدير الفوسفات[١] ، وتتشابه كل من المغرب و إسبانيا من حيث المناخ حيث يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات ويعمل فيه ٢٥% من الأيدي العاملة في إسبانيا الأمر الذي أدى إلى إذكاء المنافسة بين الدولتين لتصدير منتجاتهما إلى الاتحاد الأوروبي .

أما إسبانيا فتبلغ مساحتها ٥٠٤،٧٥٠ كلم٢ منها ٤٩٩،٤٠٠ كلم٢ يابسة و ٥،٣٥٠ كلم٢ مياه ، ويبلغ امتداد حدودها مع المملكة المغربية من جهة سبتة ٦،٣ كلم أما حدودها من جهة مليلة فهي ٩،٦ كلم ،ويبلغ امتداد شواطئها ٤،٩٦٥ كلم وقد أعلنت أسبانيا منطقة اقتصادية خالص لها قبالة شاطئها على المحيط الأطلسي[٢]، وتملك أسطولا كبيرا للصيد البحري وتعمل على تصدير إنتاجها إلي دول الاتحاد الأوروبي وبامتلاك إسبانيا للعمق الإفريقي في كل من سبته ومليله وجزر الكناري أصبحت قادرة على المشاركة في ثروات المنطقة ، والسيطرة على ممراتها الاستراتيجية مما أعطاها أهمية عسكرية لحلف الناتو وقيمة أمنية واقتصادية كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي وتتنافس كل من المغرب وإسبانيا على توظيف الموقع الجغرافي لخدمة تطلعاتها الإقليمية في القارة الإفريقية و أوروبا وغرب البحر المتوسط كما يمتد حدود هذا الدور إلي الشرق الأوسط ، و يتمثل ذلك في محاولتهما لعب دور الوسيط في العملية السلمية القائمة في تلك المنطقة ، و يظهر التنافس بشكل واضح في محاولة كل من الدولتين تحقيق اكبر فعالية في توظيف الموقع

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

---

(١) أخذ الرسالة ص ٣٧٥ .

(٢) www.eslfocus//a focus%20spain/12/08/1422 . ESL, focus on Spain

الجغرافي لخدمة مصالحها الاقتصادية في مصائد الأسماك التي تقع بين جزر الكناري و سواحل الصحراء الغربية ،و هو الأمر الذي انعكس على علاقاتها في الاتحاد الأوروبي في محاولة كل دولة منهما توظيف الظروف الإقليمية والدولية لتدعيم موقفها وزيادة فعاليتها الاقتصادية و السياسية وهذا ما سيتضح بعد استعراض بقية المحددات.

ثانيا : المحدد التاريخي

ترتبط المغرب وإسبانيا روابط تاريخية تعود جذورها إلى الفتح الإسلامي للأندلس حيث عبرت جيوش الفتح الإسلامية إلي القارة الأوروبية انطلاقا من مدينتي سبته المغربية وكانت مليلة المدينة التي استقبلت أخر ملوك الأندلس أبو عبد الله الصغير[1] .

استمر التفاعل الحضاري بين إسبانيا والمغرب من خلال الكشوف الجغرافية ، و هي الحركة التي تزعمتها كل من إسبانيا و البرتغال و بدأت بسيطرة البرتغال ثم إسبانيا على مدينتي سبته ومليلة عام ١٥٦٨ ، وتبعها احتلال إسبانيا الصحراء الغربية عام ١٨٨٤م ثم فرض الحماية على الريف المغربي عام ١٩١٢م .

لقد انتهت هذه المرحلة باستقلال المملكة المغربية عام ١٩٥٦م أما الصحراء الغربية فقد عادت إلي السيادة المغربية عام ١٩٧٦م .

خلف هذا الواقع التاريخي روابط ثقافية وسياسة واقتصادية جمعت بين الدولتين في مختلف مراحل تطورهما التاريخية ويظهر تأثير هذه العلاقات التاريخية بشكل واضح على مشكلة مصائد الأسماك فإسبانيا ربطتها منذ ٢٠٠ عام اتفاقيات لتنظيم الصيد البحري ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال اتفاقية عام ١٧٩٩م ، كما تمكنت إسبانيا من استغلال مصائد الأسماك الواقعة قبالة الشواطئ المحاذية للصحراء المغربية بعد احتلالها للصحراء الغربية .

---

(١)صلاح الشتاد ، مصر ص ٢٤ـ ٢٥ .

طوال الفترة الاستعمارية اعتمد قطاع كبير من الصيادين الاسبان على هذه المنطقة ، مما دفع الحكومة الإسبانية إلي توقيع اتفاقية عام ١٩٧٧تهدف إلي حماية الحقوق الاقتصادية المكتسبة للصيادين الاسبان [١].

إن المصالح التي تربط الدولتين عميقة حيث تعتمد قطاعات واسعة داخل الدولتين على هذه الروابط مما حتم عليها العمل إلى تنظيم هذه المصالح عبر الاتفاقيات فقطاع الصيد البحري يحقق للمغرب ٦٠٠ مليون دولار سنويا في حين يحقق لإسبانيا ٥٠٠ مليون دولار سنويا[٢] ، وقد تزايدت الأهمية الاقتصادية بتطور الوسائل التكنولوجية المستخدمة وهو ما سيتم توضيحه في المبحث الخامس من هذا الفصل ، وتظهر قوة الروابط التاريخية و الجغرافية التي تربط الدولتين بشكل واضح ، عند تناول مشكلة مصائد الأسماك فهي تعكس الموروث التاريخي العدائي الذي جمع بين الدولتين و في نفس الوقت تعكس علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي من خلال السعي للبحث عن حلول سلمية عبر الاتفاقات التي جمعتهما .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أن وجو د قضايا عالقة كقضية سبته ومليلة وقضية الجزر المغربية في البحر المتوسط تستثير في كثير من الأحيان الروح الوطنية لدى الجانبين وتذكي الخلافات القائمة بينهما إلا أن انشغال المغرب بقضية الصحراء الغربية قد اسهم في أضعاف الروح العدائية تجاه إسبانيا .

إن الروح العدائية ليس مقدرا لها أن تنتهي في ظل تنامي التيارات والأحزاب اليمينية على ضفتي المتوسط ، فقد تمكنت الأحزاب اليمينية في أسبانيا من تحقيق نجاح كبير في الانتخابات الإسبانية منذ النصف الثاني لعقد التسعينات في حين نجد تنامي التيارات الإسلامية في المغرب وشمال إفريقيا بشكل عام مذكية بذلك روح العداء التاريخي

---

(١) احمد الرمادة ، المرجع سابق ،ص٢٧٩ .

(٢) نشرة وزارة الاتصال ، المرجع سابق، ص ١٤

بين ضفتي المتوسط وقد برز ذلك في الخطاب السياسي الذي أعقب تصـــريحات رئـــيس الوزراء المغربي السابق عبد الرحمن اليوسفي والتي سبقت زيارة رئيس الوزراء الإسباني مما أثار موجة من التصريحات التي شاركت فيه الأحزاب الإســبانية ووســائل الإعـــلام الإسبانية فقد صرح الناطق باسم حزب الشعب الإسباني في تعليقة على تصريحات رئيس الوزراء المغربي المتعلقة بسبتة " إن مدينة سبتة ومليلة سيتم الدفاع عنها تجاه أي اعتـــداء محتمل من قبل أي دولة "[١]،وهذا لا يلغي أهمية تحديد الأولويات السياسية للدولتين والتي ترتكز على الجانب الاقتصادي كأحد المداخل للحد من تنامي هذه التيارات فـــي عصـــر تزايد فيه الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بشكل انعكس على آليات تحقيق النمو و القوة في العصر الراهن .

ثالثا : المحدد الاقتصادي

جميع الحقوق محفوظة
مركز الإعلام العربي

في عام ١٩٩٥م بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمغرب ٣٢،٩ بليون دولار بمعـــدل نمو سنوي ٨، وسجل معدل التضخم ٦% أما نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمـــالي فهي ٧١% [٣]هذا ويعيش ٥٥% من المغاربة في المناطق الريفيـــة كمـــا أن ٤٠% مـــن السكان يعملون في الزراعة و تربية المواشي و صيد الأسماك[١] ، ويسهم قطاع الزراعة ب ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي ويتأثر نتيجة لذلك اقتصاد البلاد بشكل كبير بتقلبات المناخ ومواسم الجفاف.

لقد بلغت صادرات المغرب من المنتجات الزراعية عـــامي ٦٣ _١٩٧٣م ٥٩% من صادراتها إلا أنها أصبحت عام ١٩٨٠م ٢٥% من صادرات المغرب حيـــث اصـــبح الفوسفات أحد أهم صادرات المغرب حيث تحتل المرتبة الأولى في العالم فـــي تصـــدير الفوسفات وتصدر المغرب ٤٠% من إنتاجها الزراعي و ٧٠% من هذه الصادرات تتجه

(١) Morocco upsets Spain with renewed claims to Ceuta and Melilla Roland de Courson MADRID
Morocco upsets Spain with renewed claims to Ceuta and Melilla.htm

(١) the meddle east and north Africa edition 41 . 1995 .p. 734

إلي الاتحاد الأوروبي ويشكل قطاع الصيد البحري ٥٥%من قيمة الصادرات الزراعية المغربية أي ما قيمته ١٥% من صادرات المغرب[١] ، و تمتاز المغرب بكثافة تبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي ففي عام ١٩٩٥م اتجهت٦٢،٣% من صادراتها إلي الاتحاد الأوروبي أما وارداتها فبلغت٥٦،١% .

كان من المتوقع أن تنخفض نسبة صادرات المغرب الصناعية سواء في مجال الصناعات الغذائية أم المنسوجات إلي نسبة ٥٥،٧ % بعيد تطبيق اتفاقية ماسترخت .

تمتد شبكة التفاعلات الاقتصادية إلى قطاع السياحة فتقدر نسبة السياح القادمين من الاتحاد الأوروبي ب ٤٤%عام ١٩٩٦م ،و بلغت قيمة التحويلات من الدول الأوروبية ١٩٠٤ مليون دولار أما الاستثمارات الأوروبية فبلغت ٤١٧ مليون دولار أما الديون المستحقة إلي الاتحاد الأوروبي فتبلغ نسبتها من ديون المغرب ٢٧،٧ % [٢] .

جميع الحقوق محفوظة

وعلى الجانب الأخر للبحر المتوسط فان إسبانيا[٣] ، تتشابه مع المغرب في الظروف المناخية الأمر الذي خلق تنافسا بين الدولتين لتوريد منتجاتها الزراعة إلي الاتحاد الأوروبي بحيث تشير الإحصاءات إلى أن ٢٥% من الأيدي العاملة الإسبانية تعمل في قطاع الزراعة في حين يعمل ٢٨ ألف إسباني في قطاع صيد الأسماك وهم يتوزعون على منطقة غالسيا و الأندلس وجزر الكناري ، وقد سمحت اتفاقية عام ١٩٩٢ م مع المغرب ل ٦٥٠ مركب صيد إسباني بالعمل في المياه الإقليمية المغربية[٤] ، في حين إن عدد المراكب التي سمح لها بالعمل عام ١٩٨٨ بلغ ١٢٠ مركبا مما يشير إلي تنامي هذا

---

(١) يعمل في قطاع صيد الأسماك ٢٠٠ ألف شخص ويبلغ عدد البواخر العاملة ٢٥١٤ وهي تراكب صغيرة لا تستطيع الكوث لفترات طويلة في أعماق البحار ، (بريح سليم : المملكة المغربية وزارة الاتصال ، ص٥١ .

(٢) تركز الكوث الفنية و المغربية ،أثر الكوروصي حوض المتوسط الشريكة ،ندوة الاتصالات الفنية والمغربية ، (ع٤ ديسمبر ١٩٩٨) ص١٩ .

(٣) تحتل إسبانيا المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج السمكي في أوروبا ، بعدي صمارة ،سياسة الدولة في إسبانيا في ضفة البحر المتوسط ، الفكر الاستراتيجي العربي (ع٣٥ تموز ١٩٨٨) ص٣٣٩ .

(٤) أخذ اتفاق ،ص٥٣٥ وتشير التقديرات إلى وجود ٢٠٠ ألف عامل إسباني في هذا القطاع وتاج الإشارة انه تم التفاوض في اليد الإقليمية المغربية والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

القطاع وأهميته بالنسبة إلي إسبانيا وتتشابك قضية مصا ئد الأسماك مع قضية تنافس الدولتين على الأسواق الأوروبية التي تمتلك إسبانيا فيها ميزة غلبة في الأهمية تتمثل في كونها عضوا في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٦م .

عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة اعتمادها على المنتجات الإسبانية ، وعززت ذلك من خلال الاتفاقات المعقودة مع المملكة المغربية للسماح للزوارق الإسبانية بشكل خاص للاصطياد في المياه الإقليمية المغربية.

وفي عام ١٩٩٢ فرضت دول الاتحاد الأوروبي ضريبة للمبيعات على منتجات السردين المعلب والمستورد من خارج دول الاتحاد الأوروبي ، و تقدر هذه الضريبة ب ٢٥% في حين تعطي اتفاقية ماسترخت حرية مطلقة لتنقل البضائع والسلع والعمالة والاستثمارات بين دول الاتحاد[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

لقد أدت هذه التطورات الى تعليق المساعدات المقدمة إلي المغرب بسبب أوضاع حقوق الإنسان في المغرب إلى وقف المغرب العمل في اتفاقية صيد الأسماك الموقعة عام ١٩٨٨م قبل موعد إنهائها مما أثار جماعات الضغط[٢] داخل إسبانيا وأدى إلى احتجاجات دفعت الاتحاد الأوروبي إلي التفاوض على شروط جديده مع المغرب تسمح ل٦٥٠ مركب صيد إسباني و٥٠ مركب صيد برتغالي و ٣٥ مركب صيد أوروبي أخرى بالصيد داخل المياه الإقليمية المغربية مقابل زيادة حجم التعويضات التي يقدمها الاتحاد للمغرب[٣].

يضاف إلى ذلك نجاح المغرب في عملية ربط الملفات الأخرى التابعة لمفاوضات الشراكة الأوروبية المغربية بالملف الخاص بالصيد البحري وهذا بدوره نقل قضية مصا ئد الأسماك من المجال الاقتصادي المحلي والثنائي لكل من إسبانيا والمغرب إلي المستوى الإقليمي بضغط من المتغيرات الاقتصادية الداخلية لكل من إسبانيا والمغرب

---

(١) أحمد نهاد ،ص٥٣٥ .

(٢) meddle east and north Africa 1998,p819

(٣) حمي مصارة ، ص٣٢٩

وبتأثير من المتغيرات الدولية القائمة بالأساس على تشكل الكتل الاقتصادية الكبرى وزيادة فعاليتها بعد انتهاء الحرب الباردة .

رابعا : المحددات الدولية والإقليمية

ساد النظام الدولي القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من عقد العديد من الاتفاقات العسكرية منذ عام ١٩٥٣م[١] مع نظام فرانكو العسكري ولكن إسبانيا لم تدخل حلف الناتو بشكل رسمي إلا في عام ١٩٨٢ م وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القواعد العسكرية المهمة في إسبانيا منها قاعدة ، (روتا) غرب جبل طارق وهي قاعدة للصواريخ ومحطة لخدمة الغواصات وكذلك قاعدة (تونيجينو)بالقرب من مدريد وقاعدة (تارتوتا) الجوية (وموردن) [٢].

جميع الحقوق محفوظة

أشارت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإسباني إلى أن الاتفاقات التي أبرمت بعد عام ١٩٥٨م ركزت على استعمال القواعد العسكرية الأمريكية في عملياتها ضد العرب[٣] كما عملت الولايات المتحدة على نشر قواتها على الجناح الجنوبي لمضيق جبل طارق فأنشأت قاعدة في القنيطرة قرب الرباط وكذلك قاعدتي (تود تال) و (مهدي ربحي) [٤] .

استفادت كل من المغرب وإسبانيا من الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية ألا إن إسبانيا بدخولها رسميا في الحلف الأطلسي تكون قد ضاعفت من حجم قوتها النسبية في مواجهة المغرب و يضاف إلى معامل القوه انضمام إسبانيا إلي الجماعة الأوروبية عام

---

(١)د. محمد أزهر سعيد السماك ، كتاب ،الخرائط السياسية أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ١٩٨٨ ،ص٢٤٧ .

(٢)د.محمد عبد القيدروسي ،كتاب ،العلاقات العربية الإسبانية ، الطبعة الأولى ،أبو ظبي ، دار العربي للطباعة ،ص٣٠.

(٣)السماك ،محمد أزهر ، المرجع سبق ،ص٢٤٧ .

(٤)يونيتو الديني ، جماعة الصلوة الإقليمي في الشروع المغاربي ، مجلة شؤوون الشرق الأوسط ،ع ٩٠ ، ٩١ ،يناير ٢٠٠٠) ،ص٢٤ ، وكذلك يرجع إلى مجلة الفرنسية Arabies لمجلة u.s. \ Machuebun

Partenetenariat offensif –por samir.sobh, n135 (Sept .1999) p.32_34.

١٩٨٦م مما زاد من حجم اقتصادها وأدي لتوسعه على حساب المغرب التي كانت تتنافس مع إسبانيا في تصدير منتجاتها الزراعية إلي السوق الأوروبية المشتركة .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي تضاعف الاهتمام بأوروبا الشرقية وازدادت المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول أوروبا الشرقية على حساب ما تقدمه الجماعة الأوروبية إلي دول الشمال الأفريقي وهو التوجه الذي تزعمته ألمانيا يضاف إلي ذلك تفضيل دول الاتحاد الأوروبي للعمالة القادمة من أوروبا الشرقية على العمالة القادمة من الشمال الإفريقي .

ونتيجة لتشكل التكتلات الاقتصادية ونموها بعد انتهاء الحرب الباردة تفاقمت حدة التهديدات الاقتصادية التي تعاني منها المغرب بسبب عدم انتمائها لأي كتلة اقتصادية ولذلك فقد سعت مع بقية دول المغرب العربي لتشكل الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩م كما أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق و التي تبعها التنافس مع الاتحاد الأوروبي لعبت دورا كبيرا في تحديد توجهات دول شمال إفريقيا، حيث قامت الولايات المتحدة بطرح فكرة الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي[1] في مقابل الشراكة المتوسطية المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي إلا أن التبعية الالحاقية التي تعاني منها المغرب وسائر دول الشمال الإفريقي الأخرى تجاه أوروبا تعتبر لكثر العوامل المحددة لخيارات المغرب الاقتصادية و السياسية ، وتظهر هذه التبعية عند دراسة هيكل التعاملات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي ، فالمغرب تصدر ٧٠% من إنتاجها الزراعي إلي أوروبا كما أن ٥٨% من صادراتها من المنسوجات تتجه إلي أوروبا في حين يعمل ١٥% من الأيدي العاملة المغربية في أوروبا موزعة بشكل خاص في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا .

(١)تشترك ٢٢ دولة في حوض البحر الأبيض المتوسط كما تخترقها ١٥٠٠ باخرة سنوياً حوالي ٤٠٠ ـ ٣٠٠ منها تقل البترول ،
Mediterranean policy and NATO strategy ,review of international affairs ,p.13 .

أن المملكة المغربية تعتمد بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية المقدمة من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وقد خلق ذلك روابط اقتصادية قوية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشكل يصعب تخطيها بقرارات سياسية دون الأخذ بعين الاعتبار واقع هذه التبعية .

في حين أننا نجد أن انضمام إسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي عمل على تقيدها بضرورة عدم عقد اتفاقات ثنائية دون موافقة الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقات الاقتصادية ، ويظهر تأثير الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الإصلاحات التي طرحها المفوض الأوروبي (فرانز فشلر) لاصلاح قطاع الصيد البحري فيما سمي (Green paper) ، وقد نظر الاسبان إلى هذه الاصطلاحات بتحفظ شديد لكون هذه الإصلاحات ستؤدي إلى تقليص الأيدي العاملة في قطاع الصيد كما أنها تفرض قيودا على عمليات الصيد الجائر ، و قد دفع ذلك المفوض الأوروبي إلى الإعلان عن أن الإصلاحات ستوفر ١٢٠ ألف فرصة عمل في هذا القطاع داخل إسبانيا [١] ، كما أن تطبيق اتفاقية ماسترخت سيعمل على تحرير انسياب البضائع ورؤوس الأموال والعمالة بين دول الاتحاد في مقابل توحيد التعريفات الجمركية وزيادة الضرائب على البضائع المستوردة من خارج دول الاتحاد الأمر الذي سيزيد من هشاشة الموقف بالنسبة للملكة المغربية ، و ضعف موقفها التفاوضي مع إسبانيا ودول الاتحاد التي عمدت عام ١٩٩٢م إلي انتقاد سجل المغرب في حقوق الإنسان ، و ربطت المساعدات الاقتصادية بحجم التحسن في سجل حقوق الإنسان ومدى نجاح المغرب بتحقيق انفتاح سياسي ، ويقف خلف هذا الموقف محاولة الاتحاد الأوروبي الضغط على المغرب لإجباره على السماح للصيانين الاسبان العمل في المياه الإقليمية المغربية وهذا الخلط الواضح بيتن حقوق الإنسان والأهداف الاقتصادية يعبر عن حالة التسمم السياسي الذي تعاني منها مسألة التعامل مع حقوق

(١) المصدر : الإنترنت ، موقع الاتحاد الأوروبي www. fisheries\EUROPA - Press Room - Press pack - DOHA.htm\

الإنسان في العالم العربي (human rights poisoned by politics)، مما دفع المملكة المغربية إلي وقف العمل باتفاقية الصيد البحري لعام ١٩٨٨م .

وفي مقابل ذلك فشلت المملكة المغربية في الربط بين الملف الزراعي وملف الصيد البحري المملكة المغربية ، بغية الضغط على الاتحاد الأوروبي وتحسين موقفها التفاوضي .

٢_ المتغيرات الإقليمية :

تشترك الدولتان المغرب وإسبانيا في انتمائهما إلي حوض البحر المتوسط حيث تشرف الدولتان على البوابة الجنوبية للبحر المتوسط[١] إلا أن إسبانيا بانتمائها الأوروبي وعضويتها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو مكن إسبانيا من امتلاك العديد من عناصر القوة التي تتيح لها التحرك بمرونة اكبر اقتصاديا وسياسيا ويساعدها على ذلك عمقها الإفريقي في جزر الكناري وسيطرتها على سبته ومليله وتقابلها المغرب في الضفة الجنوبية للمتوسط بانتمائها للشمال الإفريقي .

تشكل الدولتان جسرا دوليا بين القارة الإفريقية والأوروبية مما يجعل منهما معبرا رئيسي للبضائع والمواد الأولية ومعبرا للعمالة المهاجرة من إفريقيا السوداء (الكاميرون ، والسنغال ، غامبيا) [٢]مرورا بالمغرب ثم سبته ومليلة الإسبانيتان كما يربط القارة الأوروبية بمصادر الطاقة حيث يعبر انبوب الغاز الجزائري الأراضي المغربية مرورا بمضيق جبل طارق إلي إسبانيا ثم أوروبا ويعتبر البحر المتوسط نقطة التقاء ثقافي بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي (الجنوب الفقير) ، وقد تحول الاهتمام الأوروبي خلال

---

(١) Mary .m. Carson, new North African immigration to Spain. Middle east report (summer 1999. n211.U.S.A, pp.)2335

تجدر الإشارة إلي قيام إسبانيا ببناء حاجز بارتفاع ١٢ قدم وبطول ١٠ كم على طول الحدود مع مدينة سبتة والمملكة المغربية .

(٢) جريدة الدستور الأردنية ، (الأحد ١٤ حزيران ٢٠٠٠، ع ١١٧٩١) .

السنوات الأخيرة بالبحر المتوسط من اعتباره ممرا للنفط والمواد الأولية إلي كونه معبـــرا للمهاجرين والإرهاب والإسلام .

إن الهاجس الأمني المرتبط بتدفق المهاجرين ، ونمو ظاهرة التطرف على ضفتي المتوسط ، أعطى أهمية أمنية للبحر المتوسط ، وقد أسهمت اتفاقيـــة (شـــنغن) ١٩٩٥ التي تضم الاتفاقية كل من (ألمانيا ، فرنسا ، هولندا ، إســبانيا بلجيكـــا ، البرتغـــال ، لوكسمبورغ) ، حيث ألغيت جميع الحواجز الحدودية بما فيها مراقبة انتقـــال الأشـــخاص أصبحت كأنها دولة واحدة[1].

ويعتبر مضيق جبل طارق أحد اكثر المعابر النشطة للهجرة غير الشرعية ممـــا أضاف أعباء أمنية على إسبانيا لوقف تدفق المهاجرين الذين يستغلون الجيوب الإسبانية في المغرب وقد استمرار تدفق المهاجرين للتعاون مع المغرب وتوقيع اتفاقات لمكافحة الهجرة غير الشرعية ويتضح من خلال هذا العرض القيود التي فرضها الموقع الجغرافـــي علـــى علاقات الدولتين ، أوجد ذلك تنافسا واضحا بين الدولتين على لعب دور إقليمـــي ســـواء لضبط الهجرة من إفريقيا السوداء أو للتحاور الثقافي (العربي الأوروبي) ، وفي نفـــس الوقت خلق ضغوطا تدفع الدولتين للتعاون لحل المشكلات الأمنية حتـــى لا تتفـــاقم إلـــى نزاعات مسلحة بينهما .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

(١) مجدي رفيق الخياط ، الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات دول شؤون عربية عدد ٨١ ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٥ .

المبحث الرابع : النظام السياسي

أن نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكي دستوري ديمقراطي ألا انه ينطلق من حقل التقليدية كأساس للشرعية ويمتاز بالطابع الشخصي للسلطة التي تتركز بيد الملك ويميل النظام السياسي إلي الحداثة والانفتاح السياسي المحدود[١] بوجود عدد من الأحزاب السياسية على رأسها حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض[٢]ويعلق محمد عابد الجابري على ذلك بالقول " إن القرار السياسي المغربي قلما يصنع في المؤسسات السياسية (الحديثة) المختصة من برلمان ومجالس حكومية بل يصنع في الغالب خارجها ولا يعني ذلك إن القرار السياسي في المغرب يصنع دوما خارج المجال السياسي بل إن الذي يحدث هو إن القرارات التي تكتسب أهمية خاصة تتخذ بعد مشاورة وحوار أو على الأقل بعد (مخابرة) مع القوى الوطنية السياسية المعارضة ولكن لا على ساحة المجال السياسي (الحديث) بل في إطار المجال السياسي التقليدي ، فكثير ما ينوب المجال السياسي التقليدي عن المجال السياسي الحديث " [٣].

لقد شاركت الأحزاب السالفة الذكر في حرب التحرير ضد الاستعمار وبعيد استقلال المغرب مرت الحياة السياسية بفترات امتازت

بعدم الاستقرار كمحاولة الانقلاب التي وقعت عام ١٩٧٢ م ،و تعرضت المملكة المغربية إلي انتقادات شديدة من قبل الاتحاد الأوروبي بسبب وأوضاع حقوق الإنسان فيه

---

(١)محمد سلام ،الفاعة السياسية في المغرب ،كتاب الفاعة السياسية في العالم العربي ،أعمال المؤتمر العلمي لكلية الشباب ،القاهرة ١٩٩٥، س س ص ٤٩٠ ، ٥٢٨ .

(٢)تعود جذور الحزب الاشتراكي إلي حزب الاتحاد الوطني لقوات الشعبية الذي يعتبر المهدي بن بركة أحد المؤسسين كذلك يمكن الرجوع إلي محمد عابد الجابري ، المغرب إلي أين ، المستقبل العربي (ع ١٣٩ ، كانون ثاني ،١٩٩٠) .

(٣) الجابري ، محمد عابد، القضية السياسية وأسسها وأثارها ومستقبلها (حالة المغرب) ،المؤتمر القومي السياسية والاستراتيجية تاريخ ١٩٨٩/٣/٢١ ، المجلد الفكر العربي ،الطبعة الأولى ،عمان ١٩٨٩ ، ص ١١٥ .

كما حدث عام ١٩٩٢م حيث صوت البرلمان الأوروبي للعمل على وقف المساعدات المقدمة للمغرب ،وفي عام ١٩٩٧ احدث تعديل دستوري في المغرب تم بموجبه إلغاء انتخاب الثلث من مجلس النواب من النقابات والغرف التجارية والمهنية والمجالس المحلية ، وشكل بدل منه مجلس نواب ينتخب مباشرة ومجلس مستشارين يتم اختياره من النقابات والغرف التجارية المهنية والعمالية والمجالس المحلية ، ويقترح الوزير الأول أعضاء وزارته وهم مسؤولون أمام الوزير الأول باستثناء وزراء السيادة (وزير الأوقاف ، وزير الداخلية ، والخارجية ، والدفاع ، والعدل) يعتبرون مسؤولون أمام الملك مباشرة والبرنامج الذي يصادق عليه المجلس الوزاري برئاسة الملك[1] ، وفي انتخابات عام ١٩٩٨ تولت لأول مرة حكومة اشتراكية بزعامة الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بعد وفاة الملك الحسن الثاني عام ١٩٩٩م تولى الملك محمد السادس الحكم محافظا على الحكومة الجديدة بزعامة حزب الاتحاد الاشتراكي بقيادة عبد الرحمن اليوسفي ، هذا في حين حافظ الملك بموجب الدستور على سيطرته على عملية صنع السياسة الخارجية ، وتحديد أهدافها أخذا بعين الاعتبار السعي لتحقيق تنمية اقتصادية تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي للنظام القائم ، و يعتبر الملك محمد السادس منفتحا من الناحية السياسية والثقافية ويتمتع بحس الاطلاع على العلاقات الأوروبية العربية فقد اعد رسالة عن " التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي "[1] والتي خلص فيها إلي ضرورة أن تتجه الاستثمارات الأوروبية وان تتركز في المساهمة في دفع عملية التنمية المغربية بكل إمكاناتها بدل التركيز على الاستثمارات في المجال الأمني .

---

(١) الجابري ، محمد عابد ،المغرب إلى أين ،مستقبل القوى الاشتراكية في المغرب ، المستقبل العربي عدد١٣٩ ، ١٩٩٠ ،ص٢٤.

(١)قامت حكومة اليوسفي بفتح ملفات السياسة الذين تم اختفائهم أو اعتقالهم كالزعيم الاشتراكي المهدي بن بركة كما تم رفع الإقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبد السلام ياسين زعيم حركة العدل والإحسان الإسلامية كما تمت الأعوام في أوساط الفئة لمساواة النساء بالرجال .

تمكن الملك الشاب من إشراك المعارضة التقليدية في الحكم بإشراك الحزب الاتحادي الاشتراكي وترأسها كما وعد بتحسين أوضاع حقوق الإنسان داخل بلاده[١] في حين تولى الأخ الشقيق للملك مولاي راشد قيادة القوات المسلحة في حين تتوزع الحقائب الوزارية على أعضاء النخبة السياسية ،وتتولى وزارة متخصصة شؤون الصيد البحري يطلق عليها اسم وزارة شؤون الصيد البحري وقد أوقف الملك محمد السادس تجديد اتفاقية الصيد البحري المنتهية في تشرين الثاني لعام ١٩٩٩م حيث صرح وزير الصيد البحري محمد التهامي " انه ليس هناك مفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي"[٢].

أن الجهود الدبلوماسية المغربية لم تتوقف عند هذا الحد ، حيث جاءت زيارة الملك محمد السادس لإسبانيا في أيار من عام ٢٠٠٠م مع العلم أن المفاوضات المقررة مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملف الزراعي كان من المقرر لها أن تبدأ في عام ٢٠٠٠م ،وهي المحور الأساسي في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي الذي تحاول المغرب ربطه بالملف المتعلق في الصيد البحري حتى تتمكن من تحقيق تسوية مناسبة تسمح بالحصول على شروط مناسبة لتصدير المنتجات الزراعية المغربية وتزداد قيمة هذا الموضوع وحساسيته برغبة الملك محمد السادس في تحقيق إنجاز على الصعيد الخارجي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها بلاده.

إن الضغوط الأوروبية على المغرب لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتحقيق انفتاح ديمقراطي في البلاد ، يفسر اتجاه الملك محمد السادس للانفتاح السياسي وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلاده كما يفسر جولة الملك في أوروبا مرورا بإسبانيا و

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١)جريدة الحياة ،قدة ع ١٣٤٣٧ ٢٢ كانون أول الأربعاء ١٩٩٩)

(٢)محمد حسو الفيد يوسي ، س ٢٥ ص ٣٥ ، س ٢٧١

إيطاليا ثم فرنسا للحصول على الدعم السياسي والتمهيد للمفاوضات المرتقبة مع الاتحاد الأوروبي .

يقابل النظام السياسي المغربي الملكي في المغرب والذي يمتاز بسيطرة الملك شبه المطلقة في إدارة البلاد ، النظام السياسي الملكي الإسباني الذي اتجه إلى تطبيق النظام الديمقراطي بعد وفاة الجنرال فرانكو، وقد بدأت الحياة الديمقراطية في المملكة الإسبانية في ١٥، حزيران ١٩٧٧م وفي عام ١٩٧٨م تم وضع دستور جديد .

الأمر الذي مكن الاشتراكيين من الوصول إلي سدة الحكم ممثلة في رئاسة الوزراء وقد تخلل هذه المرحلة محاولة انقلابية عام ١٩٨٠ م تصدى لها الملك خوان كارلوس النظام السياسي في إسبانيا نظام ملكي برلماني وسلطات الملك سلطات تشريفية الان انه من خلال مراقبة السلوك السياسي للملك خوان كار لوس يظهر دور خفي في السياسة الخارجية ويعتبر هذا الدور عامل مساعد في تنفيذ السياسة الخارجية وتفعلها تجاه الدول العربية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

يفسر هذا الدور الاستثنائي بالطبيعة التي تمتاز بها شخصية الملك خوان كار لوس والتي تميز بها بشكل خاص بعيد المحاولة الانقلابية التي وقعت في عام ١٩٨٠م ، وقد حظي الملك باحترام شعبه ، فضلا عن ذلك فأنه يحظى بعلاقات شخصية مع قادة الدول العربية مما يعطيه ميزة تمكن من لعب دور في السياسة الخارجية .كالتصديق على

الاتفاقيات الدولية كما حدث عام ١٩٩١م إلا أن انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي أدى إلى تدعيم الديمقراطية داخل البلاد واصبح للقوى السياسية والاقتصادية دور كبير في صناعة السياسة الخارجية للبلاد.

تبع المحاولة الانقلابية ذلك وصول اليمين عام ٨١ _١٩٨٢ م[١] ثم عودة الاشتراكيين مرة أخرى إلى أن تمكن اليمين من الفوز بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦م ثم عاد اليمين إلي تأكيد الفوز عام ٢٠٠٠م بقيادة ماريا اثنار[٢] وتجدر الإشارة إن عودة الحياة الديمقراطية إلى أسبانيا كانت أحد الأسباب المهمة التي أسهمت في حصول إسبانيا على العضوية في حلف الناتو ١٩٨٢م ثم دخولها في عضوية السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦م لقد أسهمت المشاركة السياسية في أسبانيا إلي ظهور تأثير القوى الاقتصادية والسياسية في صناعة السياسة الخارجية ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال ملاحظة قدرة وتأثير لوبي الصيد البحري ولوبي المزارعين الإسباني .

أظهرت الحكومات المتعاقبة في إسبانيا تأثرا بضغوط لوبي المزارعين للحد من منافسة المغرب لمنتجاتها الزراعية ، و ظهر تأثير هذا الضغط على الحكومة الإسبانية بتجديدها الاتفاقات المعقودة مع المغرب ، كما حدث عام ١٩٨٨ م وذلك بمحاصرة الصيادين الأسبان لميناء الجزيرة الخضراء و ميناء الميرا لمنع المنتجات المغربية من الوصول آو الانتقال إلي أوروبا وتكررت الضغوط عام ١٩٩٢م بعد وقف المغرب العمل باتفاقية الصيد البحري .

وقد برز تأثيرها مرة أخرى في عام ١٩٩٩م وهو موعد انتهاء العمل باتفاقية الصيد البحري المعقودة مع المغرب ، حين طلبت لوبيات الصيد البحري الإسبانية عدم مقايضة الصيد البحري بالملف الزراعي مما دفع المفوض الأوروبي لشؤون الزراعة والصيد البحري عقب اجتماعاته مع وزير الصيد البحري المغربي إلى الدعوة لعدم الخلط بين الملف الزراعي و ملف الصيد البحري استجابة منه إلى ضغوط لوبيات الصيد البحري الإسبانية ، رغبة منه في أن لا يتضرر العاملين في مجال الصيد البحري من هذه

---

(١)جريدة الحياة ، لندن (الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠م ع ١٣٥١٧)

(٢)جريدة الحياة ،لندن ع ١٣٤٣٧ ٢٢ كانون أول الأربعاء ١٩٩٩م

الاتفاقات ، وقد أدى ذلك إلى إعلان وزير الصيد البحري المغربي (بأنه ليس هناك مفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي) [1] ويعبر هذا التصريح عن رغبة المغرب في تأجيل التفاوض إلي حين فتح الملف الزراعي عام ٢٠٠٠م حيث تسعى المغرب إلي اتفاقات اكثر تكافؤا مع الاتحاد الأوروبي .

قام العاهل المغربي محمد السادس مع بداية الألفية الثالثة بجولة أوروبية عقب هذه المفاوضات ، زار فيها كل من إسبانيا وفرنسا و إيطاليا وتأتي أهمية التأكيد على ربط الملف الزراعي في ملف الصيد البحري في محاولة من المغرب لتحقيق وضعية تفاوضية اكثر قوة مع الاتحاد الأوروبي واستخدام ملف الصيد البحري كورقة مساومة للضغط على الاتحاد الأوروبي مستفيدة من قوة لوبي الصيد البحري في إسبانيا و تبرز هذه الزيارات المكانة التي يشغلها العاهل المغربي في صناعة السياسة الخارجية لبلاده وقد جاءت انتخابات ٢٠٠٢ لتؤكد من جديد على هذه الحقيقة حيث أفرزت هذه الانتخابات قوى سياسية جديدة على الساحة السياسية على رأسها حزب العدالة الإسلامي إلا أن الملك محمد الخامس أكد من جنيد على محورية دوره في صناعة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد من خلال اختيار وزير الداخلية الأسبق لتشكيل الحكومة الجديدة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المبحث الخامس: ديناميكية تطور قضية الصيد البحري

إن هذا المبحث يعالج الديناميكية التي تطورت من خلالها قضية الصيد البحري كعامل مؤثر في العلاقات المغربية الإسبانية وتحوله إلى حالة وقضية في ملف العلاقات المغربية الإسبانية ، فمن خلال تتبعنا للمراحل التي مرت بها العلاقات المغربية الإسبانية نستطيع أن نتعرف على أهم العوامل والمحددات التي أثرت في عملية تفاعل قضية الصيد البحري في العلاقات المغربية الإسبانية ، الأمر الذي يفسر زيادة أهمية مصائد الأسماك

(١) جريدة الحياة الدنية، عدد ١٣٤٤٤ والخميس ٣٠ كانون أول ١٩٩٩، ص ١

الموجودة في المياه الإقليمية المغربية التي تتوافر على كميات هائلة من الأسماك ، حيث نجد ذلك في المرحلة الرومانية وما تبعها في المراحل التاريخية اللاحقة ، حيث احتلت قضية الصيد البحري مساحة مهمة في الفترة من عام ١٤٩٢ إلى عام ١٩١٢ وهو تاريخ فرض الحماية على المملكة المغربية ، وقد تضمنت اتفاقيات السلام المعقودة بين المغرب وإسبانيا عام ١٧٩٩ وكذلك عام ١٨٦٠ بنودا تعطي إسبانيا الحق في الصيد في المياه الإقليمية المغربية خاصة في المناطق المقابلة لجزر الكناري الإسبانية .

بعد فرض الحماية الإسبانية الفرنسية على المغرب تمكنت إسبانيا من تكريس المكاسب الاقتصادية التي حققتها خلال القرون السابقة وانتعشت صناعة الصيد البحري بشكل كبير في ثلاثينات القرن الماضي (القرن العشرين) فتطورت أساليب الصيد وتوسع نشاط الصيد في المحيط الأطلسي على شواطئ الصحراء الغربية ، و قد عرف الصيد البحري _ الصناعي الذي ادخل في عهد الوصاية تطورا سريعا ، فبلغ الإنتاج ١٤٠،٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ أي لكثر ب ١٤ مرة مما كان عليه عام ١٩٣٨[١] ، وهو العام الذي استعادة فيه المغرب السيطرة على منطقة طرفاية على المحيط الأطلسي .

وبذلك فقد نشأت روابط قوية بين المغرب وإسبانيا عقب استقلال المملكة المغربية بشكل انعكس على العلاقات القائمة بين الدولتين والتي تأثرت بطبيعة الروابط التي تطورت خلال فترة الحماية ، التي كان من ضمنها قضية الصيد البحري وبعيد استقلال المغرب عام ١٩٥٦ واستعادتها لمنطقتي افني وطرفاية على التوالي عام ١٩٥٨-١٩٦٩ ثم استعادتها للصحراء الغربية عام ١٩٧٦ أصبحت السواحل المغربية تمتد على طول شواطئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مسافة تمتد ٢١٤١ ميل [٢] ، بشكل أسهم في انتعاش قطاع الصيد البحري نتيجة لتوافر ثروة سمكية كبير تقدر بـ ٢ مليار طن سنويا

---

(١) عبد الله تدوي ،المغرب وأوروبا في القرن الخامس عشر والقرن عشر ،الدار البيضاء ،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص (٣٩٢)

(٢) بلاد نجاح المراني ،العلاقات المغربية الأوروبية سنة ٢٠٠٠ ، رحلة المستقبل العربي ، المركز القومية العربية ، بيروت عدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦ ، ص ٣٥.

ويضاف إلى ذلك عن الإمكانية التي يتيحها الموقع الجغرافي للتوسع في الصيد داخل المحيط الأطلسي .

جاء توقيع المغرب على اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ ليمثل عهدا جديدا لقطاع الصيد البحري ، بإضافة ٢٠٠ ميل بحري كمنطقة اقتصادية خالصة ، مما رفع المجال البحري الخاضع للسيادة المغربية إلى ما يزيد عن مليون كم مربع ، وبتوسع هذا القطاع وزيادة عدد العاملين فيه توسعة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي للمملكة المغربية ، وقد أسهم التطور الحاصل في هذه الصناعة في إعادة الاعتبار إلى هذا القطاع الذي فقد مكانته عقب اكتشاف كميات تجارية من الفوسفات في الصحراء الغربية ، واستثمر المغرب ذلك من خلال الاتفاقات التي عقدت مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ ،والتي تضمنت مساعدات اقتصادية لتطوير القطاع الذي كان يعاني من ضعف قدرته على المنافسة حيث ينقسم هو القطاع إلى بعدين الصيد الساحلي في المياه الإقليمية والصيد في أعالي البحار.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ويشمل البعد الأول السفن المغربية العاملة في مجال الصيد البحري في المياه الإقليمية من القدم وعدم الحداثة بسبب نقص المعدات التكنولوجية كأجهزة الكشف عن أماكن تموضع الأسماك كما أن "قدرتها على البقاء في البحر لا تتعدى ثلاثة أيام بسبب عدم القدرة على تخزين الأسماك بشكل يهدد بتعريض ما تم اصطياده للتعفن مما يجعله غير قابل للاستهلاك ، ويبلغ عدد السفن المغربية العاملة في هذا المجال ٢,٦٠٩ منها ٣٧٨ تعمل بمحركات "[١] وتتوافر على معدات للصيد في أعماق البحار مما جعلها غير قادرة على منافسة إسبانيا والدول الأخرى التي تعمل أساطيلها في المنطقة كما أن الموانئ المغربية لم تكن تتوافر على إمكانيات لحفظ وتخزين ما يتم اصطياده.

---

(١) المرجع هو الإنترنت

Morocco Spain and fishing Jeremy marten sunary 1998 .
. Ucc americanedg/ted/ice/morspain.htm http://gurukul

أما البعد الثاني فهو المتعلق بالصيد في أعالي البحار حيث امتلكت المملكة المغربية ٢٨٠ سفينة تستطيع البقاء في البحر ٦٠ يوما وتقوم بـ خمسة رحلات في السنة وتشبه الأنواع التي يتم اصطيادها ما يتم اصطياده في المياه الإقليمية المغربية ، وهذا يجعلها أقل أهمية وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية فضلا عن رسو هذه السفن في الموانئ الإسبانية في جزر الكناري مما جعل الفائدة المرتجاة والقدرة على المنافسة أقل .

وفي مقابل ذلك فإن إسبانيا تمتلك (١٦,٧٥) مركب للصيد في مياهها الإقليمية و ١١٠٠ مركب في مياه دول الاتحاد الأوروبي و ١١٤٠ في أعالي البحار [١] وتمثل حجم الصيد الذي توفره المصائد في المياه الإقليمية الأوروبية والدولية لإسبانيا ٦٥% من قيمة ما تصطاده ، أما عدد السفن العاملة في المياه الإقليمية للمملكة المغربية فيمثل نصف الأسطول الإسباني العامل في المياه الدولية – خارج مياه الاتحاد الأوروبي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وبعد عام ١٩٥٢ حدث تحول كبير في العلاقات بين الدولتين تمكن المملكة المغربية من تطوير قدراتها على منافسة إسبانيا والدول الأوروبية والأساطيل الآسيوية والروسية العاملة في منطقتها الاقتصادية وفي أعالي البحار مما أسهم في تصعيد الخلاف حول مصائد الأسماك بين الدولتين أدى بالمغرب إلى عدم التجديد للاتفاقات المعقودة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذا الاستعراض السريع نجد أن قضية الخلاف على مصائد الأسماك قد مرت بمراحل متعددة تأثرت بالعلاقات القائمة بين الدولتين والتي بدورها كانت انعكاسا لتاريخ طويل .

ذلك أن الصيد البحري أثر في العلاقات المغربية الإسبانية كعامل متغير بعد استعادة المغرب السيادة على الصحراء الغربية عام ١٩٧٦ ، وظهر ذلك بشكل واضح في

---

(١) نفس المصدر Jeremy marten

سلسلة من الاتفاقات المعقودة بين الدولتين لتنظيم عمليات الصيد جعلت من ملف الصيد البحري أحد محاور العلاقات القائمة بين كل من إسبانيا والمغرب ، ولتقديم صورة أوضح لمكانة هذا العامل كان لزاما تقسيم المراحل إلى أربعة التالية :

المرحلة الأولى: مرحلة ما بعد الاستقلال منذ عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٨ وهو العام الذي استعاد فيه المغرب السيادة على طرفاية ، حيث تمكن المغرب من تطوير قطاع الصيد البحري بعيد استعادته لطرفاية ، ونظم عمل الأساطيل الإسبانية من خلال عقد اتفاقات مع المملكة ، وكانت عمليات الصيد البحري خلال هذه المرحلة نشاطا ثانويا لم ينعكس بشكل واضح على العلاقات القائمة بين إسبانيا والمغرب وذلك للأسباب التالية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

أ- حداثة استقلال المملكة المغربية وانشغالها ببناء الدولة وترسيخ دعائم نظامها السياسي حيث شهدت سلسلة من الأحداث الداخلية ممثلة بعودة الملك محمد الخامس ثم وفاته المفاجئة عام ١٩٦١ وانتكاس الحياة الديمقراطية بتأثير من جملة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي ارتبطت بطبيعة النظام الدولي القائم آنذاك ، وانتعاش حركات التحرر .

ب- معالجة آثار فترة الحماية وسعي المغرب لاستكمال سيادته على باقي الجيوب والأراضي والأقاليم التي سيطرت عليها إسبانيا مما جعلها أحد أهم الموضوعات التي تناولتها العلاقات المغربية الإسبانية ، فقد ناضل المغرب خلال هذه المرحلة لاستعادة سيادته على كل من طرفاية وافني وسبتة ومليله وجزر نكور الملوية والجعفرية والصحراء الغربية.

توجت هذه الجهود عام ١٩٧٦ عقب قيام المغرب بالمسيرة الخضراء بقيادة الملك الحسن الثاني وقيام المغرب بعقد اتفاق مع إسبانيا في مدريد لاستعادة الصحراء الغربية [١]

ج- انشغال المغرب في صراعات إقليمية ناجمة عن التركة الاستعمارية كان أهمها حربه مع الجزائر عام ١٩٦٣ وهو ما اصطلح على تسميته (بحرب الرمال) واستقلال موريتانيا عام و رفض المغرب الاعتراف بها أو إقامة علاقات دبلوماسية معها حيث لم تعترف المملكة المغربية في موريتانيا إلا في سبتمبر من عام ١٩٦٩ أثناء القمة الإسلامية وتم إقامة علاقات دبلوماسية[٢] .

وبذلك فإن العلاقات المغربية الإسبانية خلال هذه المرحلة كانت الأقل تأثر بقضية الصيد البحري التي ارتبطت فيها بعد باستعادة المغرب للسيطرة والسيادة على أقاليمه الجنوبية مما جعلها أحد مسائل العلاقة القائمة بين إسبانيا والمملكة المغربية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المرحلة الثانية: وتمتد من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٢ فقد شهد قطاع الصيد البحري انتعاشا ونمو أكبر بعيد استعادة المغرب لسيادته على أقاليمه الجنوبية الغنية بالثروة السمكية ، فقام المغرب بعقد العديد من الاتفاقات مع إسبانيا لتنظيم عمليات الصيد البحري ، و تضمنت اتفاقية الجزيرة الخضراء بندا يسمح لإسبانيا بصيد الأسماك تبعها اتفاقية عام١٩٧٧ ثم اتفاقية عام ١٩٨٢ ، وقد تأثرت هذه المرحلة بعاملين مهمين:

١- استعادة المغرب لسيادته على الصحراء الغربية ومنطقة افني .

٢- توقيع المغرب على اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ والتي أضافت منطقة اقتصادية خاصة إلى مياهه الإقليمية.

---

(١) أخذ الرفاعي عرض الصراع في إطار حرب إقليمية تأثرا John Dennis بفكر الاستراتيجي العربي ١٩٨١ ، ع ٢٥ ص ٢٧١ .

(٢) عبد العزيز الدوري الغرب وأوروبا دار الشرق للنشر والتوزيع للناشر مشرق وقانو مشرق الدار البيضاء الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص (٣٩٢)

وتمتاز سمات هذه المرحلة:

أ- بعدم قدرة المغرب على الاستفادة الفاعلة من ثروته السمكية بسبب عدم توافر الإمكانات الكافية لذلك على الصعيد التقني وهو ما أضعف قدرته على منافسة إسبانيا.

ب- توقيع العديد من الاتفاقات مع إسبانيا تعلقت بإعطاء إسبانيا حقوق في الصيد في المياه الإقليمية المغربية .

المرحلة الثالثة: وتمتد من عام ١٩٨٢-١٩٩٢ وقد شهدت هذه المرحلة تطورات أسهمت في زيادة أهمية قطاع الصيد البحري وأصبح أبرز القضايا التي سيطرت على العلاقات المغربية الإسبانية ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: -

١- انضمام إسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦ بشكل جعل الاتحاد الأوروبي يقدم بالتفاوض مع المملكة المغربية كما حدث عام ١٩٨٨ ، وقد أسهم ذلك في حدوث تغير ملموس على بنود الاتفاقات المعقودة مع السوق الأوروبية المشتركة كما غير إليه التفاوض مع إسبانيا.

٢- تحول إسبانيا إلى النظام الديمقراطي بعد زوال حكم فرانكو ودخول إسبانيا والمغرب مرحلة جديدة في ظل أوضاع اقتصادية دفعت المغرب إلى مزيد من الاعتماد على الصعيد البحري كأحد أهم مصادر الثروة لديه.

٣- انهيار الاتحاد السوفيتي الذي وضع معه المغرب اتفاقية للصيد البحري عام ١٩٨٩ وسميت صفقة العصر ، وبانتهاء هذه المرحلة مع توقيع اتفاقية للصيد البحري عام ١٩٩٢ دخل المغرب مرحلة جديدة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الرابعة: من عام ١٩٩٢-٢٠٠٠ وتعد هذه أهم المراحل التي تبلورت فيها قضية مصائد الأسماك لتصبح ملفا في العلاقات المغربية مع كل من إسبانيا والاتحاد

الأوروبي الذي تشكل عقب توقيع اتفاقية ماسترخت وقد تطور هذا الملف بشكل واضح مع انتعاش قطاع الصيد في المملكة المغربية بشكل ساعد المغرب على منافسة إسبانيا .

وقد شهدت هذه المرحلة تغيرات مهمة :

١- توقيع اتفاقية ماسترخت وإنشاء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ وبدأ العمل بالعملة الأوروبية الموحدة.

٢- توقيع العديد من الاتفاقات عام ١٩٩٢-١٩٩٤ التي كان لها أبلغ الأثر على تطوير قدرات المملكة المغربية على منافسة إسبانيا في مجال الصيد البحري وازدياد اعتماد المغرب على هذا القطاع لتدعيم اقتصاده وتشير الأرقام إلى ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الصادرات حيث بلغ عام ١٩٩٨ ١٥% من حجم صادرات المملكة المغربية وهو ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار سنويا. كما استوعب هذا القطاع ١١٠٠ ألف [1] من الأيدي العاملة المغربية ويعود السبب في هذا التطور إلى زيادة قدرة المغرب على الصيد بفعل التطور التقني الحاصل فضلا عن التطور الذي حصل في البنية التحتية للموانئ المغربية في اكادير و طان طان ، وتمكن السفن المغربية من الرسو في الموانئ المغربية عقب تطويرها ، حيث كانت أغلبية السفن القريبة لتوجه إلى ميناء Las Palmas مما أسهم في رفع قيمة الصادرات المغربية التي تضمنت أنواعا تجارية مما سمح بتوسع السوق بتصديرها إلى البابان التي تعتبر الآن أهم المستوردين من المغرب.

٣- إيقاف العمل باتفاقات الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠ بسبب عدم القدرة على الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين وتداخل ملف الصيد البحري مع الملفات الزراعية ، وملف المهاجرين حيث سعى المغرب إلى تحسين الشروط المرتجاة من مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي مستفيدا من

(١) نشرة وزارة الاتصال الغربية الرباط ١٩٩٨ ص ٥١ .

الزيادة الحاصلة في قدرته على المنافسة وهذا يمثل دوره التطور الحاصل في ملف العلاقات المغربية الإسبانية الذي انعكس بدوره في مجمل العلاقات القائمة بين الدولتين وسمح بإعادة فتح ملفات الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية في كل من سبته ومليلة وقضية جزيرة ليلى التي أعادت فتح حلت هذه الجيوب.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخلاصة :

ظهرت قضية مصائد الأسماك للوجود بعد استعادة المغرب لسيادتها على الصحراء الغربية حيث اتضح إن مواقع مصائد الأسماك تتركز في المياه الإقليمية للصحراء المغربية وتشير المعلومات الواردة في كتاب جون ديمسي إلي وجود ثروة سمكية تقدر ب ٢ بليون طن تم اصطيادها من قبل مجموعة من الدول على رأسها اليابان والبرتغال و الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٥ م ، هذه الثروة تضاف إلى ما هو موجود في المناطق التي تحتوي ثروة سمكية في منطقة طرفاية و افني التي استعادها المغرب عام ١٩٥٨م وهي المنطقة المقابلة لجزر الكناري .

وقد سعت إسبانيا إلي الحفاظ على مصالحها الاقتصادية المكتسبة في منطقة الصيد البحري عن طريق عقد اتفاقات ثنائية مع المملكة المغربية إلا أن انضمام إسبانيا للسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦م أدى إلي انتقال مشكلة مصائد الأسماك من المستوى الإقليمي ليشمل دول الاتحاد الأوروبي ونتيجة لظهور التكتلات الدولية وتعزز دورها بعد

انتهاء الحرب الباردة فقد تضاعفت أهمية مصائد الأسماك بالنسبة للمغرب لتتحول إلى أحد الملفات الرئيسية التي تتفاوض المغرب فيها مع الاتحاد الأوروبي وقد تسبب ذلك في حدوث توترات على صعيد العلاقات الثنائية بين أسبانيا والمغرب نتيجة الآثار الاقتصادية التي تسببها الأزمة لقطاع واسع من العاملين في الصيد البحري في إسبانيا .

تبين قضية الصيد البحري الآلية التي يتم من خلالها اتخاذ القرار في كل من إسبانيا والمملكة المغربية ، حيث برز تأثير القوى السياسية والاقتصادية في إسبانيا من خلال تأثيرها على القرار السياسي ، من خلال الاضطرابات التي قامت بها لوبيات الصيد في إسبانيا لإعاقة دخول المنتجات والصادرات المغربية إلي الأسواق الأوروبية ولم تتوقف حدود تأثير النظام الدولي هذا الحد بل امتد ليشمل حقوق الإنسان وقضية تطبيق الديمقراطية والتي اتخذت دول الاتحاد الأوروبي منها ذريعة لممارسة الضغوط على المملكة المغربية ، و لقد استجابت المملكة المغربية لهذه الضغوط بأساليب مختلفة عكست الطبيعة التقليدية التي تتمتع بها عملية صنع القرار في المغرب فالملك الحسن الثاني أوقف العمل باتفاقية الصيد البحري عام ١٩٩٢م في حين إن الملك محمد السادس عمل على تحقيق درجة اكبر من الانفتاح السياسي ،وطرح قضية حقوق الإنسان على بساط البحث وعلى الرغم من طبيعة الملك محمد السادس المنفتحة إلا أن الظروف البيئية المحيطة و الضغوط الداخلية الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية كانت من الأسباب المباشرة التي لايمكن إغفالها لاتخاذه مثل هذه الإجراءات التي حددت درجة الانفتاح السياسي .

إن عضوية إسبانيا في السوق الأوروبية المشتركة أتت لفرض قيود على قدرة إسبانيا في عقد اتفاقات ثنائية منفردة مع المملكة المغربية ، إلا أن هذه القيود تولد عنها ضغوط داخلية عبرت عنها القوى الاجتماعية والاقتصادية داخل إسبانيا ممثلة بنشاط لوبي الصيد البحري الذي حاصر ميناء الجزيرة الخضراء في إسبانيا لمنع المنتجات الزراعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المغربية من الدخول إلى الأسواق الأوروبية ، وقد دفع ذلك الحكومات الإسبانية المتعاقبة للضغط على الاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات وتعويضات للعاملين في قطاع الصيد وفي القطاع الزراعي ، كما أوجد حالة من الترابط بين الملف الزراعي وملف الصيد البحري من خلال عملية المساومة والمقايضة التي مارستها المملكة المغربية مع الاتحاد الأوروبي حيث أن المملكة المغربية دعت على لسان وزير الصيد البحري إلى علاقة تعاونية مع الاتحاد الأوروبي تقوم على التكافؤ.

إلا أن موقف الاتحاد الأوروبي الهادف إلى عدم الرغبة في مقايضة ملف الصيد البحري بالملف الزراعي دعي إلى ضرورة عدم الخلط بين الملف الزراعي و ملف الصيد البحري كما دعي إلى إيجاد صيغ جديدة للتعاون مع المغرب .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الحقوق والعلوم السياسية

أن الموقف الذي يمثله الاتحاد الأوروبي والدور الذي يقوم به للتخفيف من حدة الضغوط المفروضة على إسبانيا من خلال التعويضات المقدمة للعاملين في قطاع الصيد البحري يعطي إسبانيا المجال للتحرك ضمن منظومة اقتصادية وسياسية واسعة في حين يفرض على صانع القرار في المملكة المغربية ضغوط كبيرة بسبب عدم وجود كتلة اقتصادية تنتمي أليها المغرب مما حدا بالمغرب ممثل بصانع القرار إلي معادلة الموقف الأسباني الذي يتمتع بقوة نسبية اكبر من خلال توظيف الملك محمد السادس لعلاقات المغرب التاريخية والثقافية مع دول أوروبا كفرنسا التي دعت إلى الوقوف إلي جانب المغرب بشرط ، أن لا يؤدي ذلك إلي الإضرار بالمزارعين الفرنسيين و الذين يتقون دعما اقتصاديا كبيرا من قبل الاتحاد الأوروبي والذي بدوره يخصص نصف ميزانيته لدعم القطاع الزراعي الأمر الذي أدى بدوره إلى انعدام قدرة المغرب على تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من اتفاقيات الصيد البحري تنعكس على القطاع الزراعي ، ونتيجة لذلك فقد طالب المغرب برفع قيمة المساعدات الأوروبية المقدمة لقطاع الصيد البحري وهو

الأمر الذي رفضه هاتز فشلر لعدم انسجامه مع الإصلاحات التي اقترحها لتنظيم قطاع الصيد البحري في دول الاتحاد الأوروبي .

إن ذلك يوضح مدى التداخل في العلاقات المغربية الإسبانية بعيد انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي ، كما انه يفسر تحول الصيد البحري من عامل متغير إلى اعتباره أحد قضايا العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا وهو الأمر الذي انتقل أيضا بهذه القضية من مستوى العلاقات الثنائية إلى مستوى العلاقات الإقليمية كقضية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية فرضت نفسها بعيد انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي و سيطرت المملكة المغربية على الصحراء الغربية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الرابع

العلاقات المغربية الإسبانية والاتحاد الأوروبي

المقدمة:

ظهرت أهمية دراسة العلاقات المغربية _ الإسبانية بعد انضمام إسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٦م ، حيث اشتدت حدة المنافسة بين الدولتين الجارتين وهيمن التنافس الاقتصادي بين الدولتين على علاقتهما الثنائية ، كما هيئ هذا التنافس الظروف الملائمة لتأجيج وإحياء النزاعات القديمة بين الدولتين كما هو الحال في قضية سبته ومليلة ، حيث تعتبر قضية الصيد البحري إحدى القضايا التي تأثرت بظهور الكتل الاقتصادية العملاقة بشكل اسهم في تداخلها مع سائر قضايا العلاقات الثنائية بين الدولتين السيادية والاقتصادية بشكل هدد باحتمال تطور المنافسة بين الدولتين إلي نزاع إقليمي يأخذ أبعادا سياسية واقتصادية وتقدم قضية الصيد البحري كحالة نموذجا لدراسة تأثير هذه المتغيرات على العلاقات المغربية _ الإسبانية .

إن تفاعل هذه المتغيرات يطرح العديد من التساؤلات:

كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه القضية ذات الحساسية الخاصة ؟

ما أثار قضية الصيد البحري على علاقات المملكة المغربية مع الاتحاد الأوروبي؟

ما اثر انضمام إسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي على قضية الصيد البحري ؟

و لكي نعالج المكانة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة العلاقات المغربية– الإسبانية ، كان لابد من تناول ظروف نشأة الاتحاد الأوروبي والعلاقة التي ربطته بالمملكة المغربية منذ استقلالها عام ١٩٥٦ ، وأثره على اتفاقيات الصيد البحري ويمكن دراسة هذا الفصل من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الشراكة الأوروبية المغربية ويتناول هذا المبحث:

١ – نشأة الاتحاد الأوروبي.

٢ – اتفاقيات الشراكة المغربية الأوروبية.

٣ – مشاريع الشراكة المتوسطية الأوروبية.

المبحث الثاني : مفاوضات الصيد البحري والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٧–٢٠٠٠

الخاتمة

ونتناول فيها نتائج البحث والأفق التي ينقلنا إليها معالجة موضوع كل تناوله في الدراسات السياسية العربية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول: الشراكة الأوروبية المغربية

لابد من فهم العلاقة التي ربطت الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية وإسبانيا كمقدمة لفهم الخلفية التي استندت إليها ملف العلاقات المغربية الإسبانية.

أولا: نشأة الاتحاد الأوروبي:

تزامنت نشأة الاتحاد الأوروبي مع تصاعد موجة حركات التحرر لشعوب العالم الثالث وحصول كثير من الدول على استقلالها حيث استقلت المملكة المغربية عام ١٩٥٦ في حين أن السوق الأوروبية بدأت تستوضح معالمها مع بداية عام ١٩٥٧[١].

تأثرت المملكة المغربية بهذا الواقع الجديد مما دفعها للارتباط باتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٧٢ تم تأسيس هيئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي التابعة للاتحاد الأوروبي ، تهدف نظريا إلى تخصيص منطقة تجارة حرة بين دول المغرب ودول السوق الأوروبية يتضمن إزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات المغربية .

اكتملت الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٢ وانضمت كل من إسبانيا والبرتغال واليونان إلى الاتحاد الأوروبي [٢] ، تعرضت نتيجة لذلك صادرات المملكة المغربية للاتحاد الأوروبي للتهديد بسبب ضعف قدرتها على المنافسة .

أسهم هذا التحول في خلق واقع جديد نقل ملف العلاقات المغربية – الإسبانية إلى مرحلة جديدة احتلت فيه مسألة العلاقات الاقتصادية المرتبة الأولى على باقي الملفات الأخرى ، الأمر الذي رفع من القيمة الاقتصادية والسياسية لاتفاقات الصيد البحري

---

(١) أحمد نهاية ص٥٣٥ .

(٢) بن السعود ترجمة نعار الشروق الاتحاد الأوروبي وانعكاسه على سياسة الدولة ط ١ ، سنة ١٩٩٦ ص ١٠٠ .

المعقودة بين إسبانيا والمملكة المغربية بشكل انعكس على آلية التفاوض والمساومة التي ارتبطت باتفاقات الصيد البحري.

أن المتغيرات التي حدثت بمجرد انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي تحولت مع مرور الوقت إلى ضغوط وقيود أدت إلى إيقاف تجديد اتفاقات الصيد البحري التي عقدها المغرب مع إسبانيا ومن ثم الاتحاد الأوروبي على مدى نصف قرن من الزمن ،كما انعكست عملية انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي على سائر ملفات العلاقات الثنائية وعلى رأسها الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية والتي أخذت بعدا أمنيا في تعامل الاتحاد الأوروبي مع المملكة المغربية، فانضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي جعل المغرب في حالة تماس جغرافي مع دول الاتحاد الأوروبي وبرز تأثير ذلك بشكل واضح من خلال قضية المهاجرين السريين الذين يعبرون من شمال إفريقيا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي[1] في نفس الوقت الذي يتواجد فيه نحو خمسة ملايين عامل مغربي يعملون في دول الاتحاد الأوروبي ويمثل هذا الرقم ١٥%من حجم الأيدي العاملة المغربية وفاقم من هذه الأزمة انهيار دول الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا مما أضاف أعباء أمنية جديد لدول الاتحاد الأوروبي[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ثانيا: اتفاقيات الشراكة المغربية الأوروبية:

كما أشرنا سابقا فإن هذه الاتفاقات تعود إلى عام ١٩٦٠ وقد ربطت هذه الاتفاقات المغرب بالسوق الأوروبية ، حيث أعتمد المغرب على الاتحاد الأوروبي في تصريف ٦٠% من صادراتها ، إلا أنه وكما أسلفنا سابقا فإن انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي استثنى حزمة كبيرة من هذه الصادرات ، وعلى رأسها الصادرات الزراعية التي شكلت

---

(١) أحمد نهاد ،ص٥٣٥ .

(٢) المراني ، ايد نفاح ، المرجع سابق ، المستقبل العربي ١٩٩٦ ،ص٤٠ كما يرجع إلى جلة السياسة الدولية عدد١٢٤ ،١٩٩٦ بني الفسوة ، ترجمة نادر الشوربجي ، الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط (جلة ثقافية _١٧/١٨ يونيو ١٩٩٤ جامعة ريدنج بريطانيا).

٤٥% من صادرات المغرب للاتحاد الأوروبي ، دفع ذلك المغرب إلى التركيز على ثروته السمكية لتعويض هذه الخسارة الاقتصادية وذلك بفرض سيادته المطلقة على مياهه الإقليمية ، وتحسين شروط اتفاقات الصيد البحري المعقودة مع إسبانيا سابقا ومع الاتحاد الأوروبي .

وقد برزت أهمية الثروة السمكية المغربية في دعم الاقتصاد المغربي بعد توقيع المغرب مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٩ اتفاقية للصيد في مياهه الإقليمية ، وهو ما أسماه الملك الحسن الثاني بصفقة العصر ودخلت المملكة المغربية وإسبانيا مرحلة جديدة من علاقاتهما السياسية بدخول الاتحاد الأوروبي كمفاوض يمثل إسبانيا كعضو في الاتحاد الأوروبي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

نتيجة لذلك غير المغرب أسلوبه في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بغية تحقيق مكاسب في مفاوضات الشراكة الاقتصادية وقد عبر الملك الحسن الثاني عن هذا التحول بقوله " إن العلاقة مع إسبانيا يجب أن تتجاوز الدولتان إلى مرتبة التعاون بين قارتين "[١]، فدفع المغرب بملف الصيد البحري إلى المرتبة الأولى ، باعتباره ملف يتناول بعدا سياسيا وآخر اقتصاديا ،الأمر الذي مكن المغرب من خلال الربط بين ملف الصيد البحري و الملفات الزراعية الحصول على شروط افضل ، وساعد في الحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية مكنت المملكة المغربية من تطوير قطاع الصيد البحري من خلال الاتفاقات المعقودة عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ .

إن العلاقة الثنائية القائمة بين المملكة المغربية و إسبانيا انتقلت بفعل المتغيرات المستجدة عقب انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي ، من المستوى الثنائي إلى المستوى

(١) احمد ، احمد أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

الإقليمي الأوسع ، بشكل أصبحت فيه العلاقة مع إسبانيا قضية أوروبية وليست مسألة ثنائية ترك آثار سياسية على علاقة كل من إسبانيا والمغرب ، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى إعادة نظر الدولتان في العلاقة القائمة بينهما من خلال اتفاقية الصداقة والتعاون عام ١٩٩١ التي تم الإشارة أليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

عزز هذا التحول البعد الأمني في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ، فقد أعلنت في ٩ نوفمبر كل من إسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا عن اكتمال التجهيزات الخاصة بتشكيل قوات أوروبية رباعية لمواجهة أي تهديدات أمنية في البحر المتوسط ، وتم الإعلان عن إنشاء قوتين عسكريتين هما:

١- قوة الانتشار السريع الأوروبية (EUROFOR)

٢- القوة البحرية الأوروبية (EUROMAR FOR) [1]

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

لقد فعل انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي السياسة المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي تحت تأثير المتغيرات الحاصلة بانضمام إسبانيا والبرتغال واليونان إلى دول الاتحاد ، وعزز ذلك السياسة المتوسطية لدول الاتحاد ، فظهرت العديد من المبادرات لإقامة شراكة أوروبية متوسطية والتي كان من ضمنها مجموعة (٥+٥) دول المغرب العربي وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال ومالطا و قد عقد الاجتماع الأول لهذه المجموعة في عام ١٩٩٠ وقد اقترح فيه وزير الخارجية الإيطالي جياني دي بيلكس مؤتمر متوسطي على شاكلة مؤتمر أوروبا للأمن والتعاون إلا أن فرنسا رفضته ودعت إلى اقتصار التجمع على دول غرب المتوسط[1] .

مؤتمر برشلونة:

---

(١)حمد سيد ، الشراكة الأوروبية- المتوسطية ،التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام١٩٩٦ ص٤٤١ .

(١) حمد سيد ، المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

وتمثل صيغة مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ الصيغة الأكثر شمولا لطرحها تصورا شاملا لكافة نواحي الشراكة الممكنة بين ضفتي المتوسط ، فهي من ناحية التجمع الذي جمع أكبر عدد من الدول في شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه ممثلا ب (٢٧) دولة[٣] ، ومن ناحية أخرى كان حصيلة التطور التدريجي في علاقات الترابط التاريخي بين الدول الواقعة على ضفاف حوض البحر المتوسط من ناحية ، والدول الأوروبية من ناحية أخرى.

ويعود السبب في التغير الحاصل في السياسة الأوروبية الى أسباب تاريخية وحضارية مشتركة واستراتيجية ومصالح جيوبولتكية تدفع المراقب إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد المغاربي بالاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا المغربية التي تعتبر في حالة تماس جغرافي مع الاتحاد الأوروبي ، سواء المبنية على علاقة التبعية أو على الاعتماد المتبادل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن المغرب بانضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي يمثل هذه الصورة الواضحة للعلاقات بين طرفي المتوسط ، الأمر الذي يفسر عدم القدرة على تهميشه بفعل الروابط العميقة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأمنية ، ويمكن توضيحها بالنقاط التالية:

١- الاقتصادية ، سيطرت المغرب على أهم ثروة سمكية توفر للاتحاد الأوروبي احتياجاته فضلا عن سيطرته على الطرق التي تسيطر على خطوط إمداد النفط و امتلاكه لثروة كبيرة من الفوسفات جعلته يتحكم في أسعاره عالميا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية

(٣) بيير ماناً ،أوروبا والمغرب ثم المواجهة الشاملة ،بيروت ، دار الفكر المعاصر(٢٠٠٠) ص ٢١٠

٢- الأمنية ، تشرف المملكة المغربية على مضيق جبل طارق من الناحية الجنوبية ويمتاز بكثرة موانئه الواقعة على شواطئ المحيط الأطلسي والبحر المتوسط مما أعطاه ميزة استراتيجية كان لها أثر كبير في إضافة عناصر قوة جديدة عبرت عنها طبيعة التحالفات التي ربطته بالولايات المتحدة الامريكية، يضاف الى ذلك أهميته الموقع الذي يحتله في نجاح أو فشل جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي .

٣_ سياسيا ، دوره كبوابة مهمة لتعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط ، حيث يوفر له موقعه فضاءات سياسية عديدة في إفريقيا وأوروبا و العالم العربي فضلا عن الفضاء الذي يضيفه موقعه على المحيط الأطلسي مما جعله مثار اهتمام الدول العظمى خلال الحرب الباردة في القرن العشرين.

جميع الحقوق محفوظة

٤_ جغرافيا ، حالة التماس الجغرافي مع القارة الأوروبية والوزن الجيوبولتيكي الذي يملكها نتيجة لاتساع مساحته وامتلاكه لواجهتين بحريتين واحتوائه على ثروات معدنية وحيوانية كبير.

٥_ تاريخيا ، التاريخ المشترك الذي يربطه بجنوب القارة الأوروبية مما يؤهله للعب دور مهم في التفاعل الحضاري مع القارة الأوروبية .

لقد دفع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في ظل أجواء التنافس مع أوروبا إلى طرح مشروع الشراكة الأمريكية المغربية وقد أعلن عن هذه المبادرة عام ١٩٩٨ من قبل أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية (ايزنشتات) باعتبارها أهم مشروع استراتيجي لإرساء شراكة مع دول المغرب العربي تكون منافسة للشراكة الأوروبية حيث تقوم هذه الشراكة على التعامل مع المغرب العربي (كوحدة اقتصادية واحدة) كما قال في الرباط او (كمنطقة للتعاون الاقتصادي) كما قال في تونس إن الإدارة الأمريكية السابقة كانت ترغب في التفاوض مع البلدان المركزية المغاربية (المغرب ، تونس ، الجزائر)كما لو

كانت طرفا واحدا بل هي تذهب إلى ابعد من ذلك حين أعلنت " نحن نأمل أن يشجع اتحاد المغرب العربي و غيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها لانها تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة"[١] لقد وفرت هذه المبادرات للمملكة المغربية هامش أوسع للمناورة أدى في النهاية إلى تمكنها من توقيع العديد من الاتفاقات التي مكنتها من تعويض خسائرها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي كما وفرت الثروة السمكية للمملكة المغربية فرصة لعقد المزيد من الاتفاقات مع دول أسيوية كروسيا واليابان وكوريا الجنوبية مما وسع أفاق التعاون التجاري الذي بدوره مكن من تصنيف الثروة السمكية المغربية كقوة كامنة كان لها ابلغ الأثر في مد روابط التعاون و التكامل الاقتصادي مع العديد من الدول خارج النطاق الإقليمي الذي تتفاعل معه المملكة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) الدين ،عوفق ، حماية الصلوة الإقليمي في الشرق الاوسط ، شؤون الأوسط ، مركز دراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، مجلد ٩١/٩ بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٤ ـ ٢٥ .

المبحث الثاني:مفاوضات الصيد البحري والاتحاد الأوروبي

تزامن استقلال المملكة المغربية مع تأسيس السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٦-١٩٥٧م ، وكان الدافع من وراء ذلك تدعيم الروابط الاقتصادية بين الدول الأوروبية لمواجهة آثار ما بعد الحرب العالمية الثانية وخلق روابط سياسية تتجاوز الخلافات الأوروبية التاريخية .

إن السوق الأوروبية المشتركة تشترط في عضويتها تطبيق الدول الأعضاء للنظام الديمقراطي ولم تنطبق هذه الشروط على إسبانيا بسبب موقفها الحيادي في الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن العلاقات التي ربطت الجنرال فرانكو بألمانيا النازية ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وخضوع إسبانيا لنظام دكتاتوري بقيادة فرانكو كما استبعدت إسبانيا في نفس الوقت من العضوية في حلف الناتو .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بعد وفاة الجنرال فرانكو ودخول البلاد الحياة الديمقراطية عام ١٩٧٨ قبلت عضوية إسبانيا في حلف الناتو ، حيث قدمت في عام ١٩٨٢ طلب للعضوية تمت الموافقة عليها في عام ١٩٨٦ .

مثلت هذه التحولات فصلا جديدا في العلاقات المغربية الإسبانية إذ أنها عمقت الروابط الإسبانية بالقارة الأوروبية[1] ، وجعلتها أكثر قدرة على منافسة المملكة المغربية التي كانت تحتفظ بروابط قوية مع السوق الأوروبية وحلف الناتو على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ونستطيع من خلال هذا العرض الموجز إن نستخلص أهم العوامل المؤثرة في مسار عملية التفاوض حول مصائد الأسماك مع كل من إسبانيا والاتحاد الأوروبي والتي من أهمها :

---

(١) تعد فيأ لقانون الأوروبي الموحد ١٩٨٧ تضاوة السياسي الأوروبي لكانة في اتفاقيات المجموعة الأوروبية الأولى لرة و تد نص القضا الأوروبية جوراً في جوانب الامن و السياسة و الاقتصاد ...و حتى مع وجود هذه البنود القوية أعت لجنة الدفاع الأوروبية جوراً محدوداً في مجال السياسة الخارجية الأوروبية أو وضع اقتصاديات يرجح إن يغلب جورج ، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة ، دراسات عالمية عدد ٣٠ ، (شتاء عام ١٩٩٧/١٩٩٨) ،أبو ظبي ، المركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ص ١٨ . و تد ظهر ذلك بشكل واضح إبان السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة يوغسلافيا حيث كانت مواقع هذه السياسة تقريبية و معتمدة على الإجماع .

١_ انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي و تغير الأطراف التي يتم التفاوض معها حيث اصبح الاتحاد الأوروبي هو الطرف المتفاوض معه .

٢_ استبعاد الملف الزراعي بفصل المفاوضات حول الملف الزراعي عن المفاوضات حول ملف الصيد البحري.

٣_ تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة إصلاح القطاع الزراعي التي بدورها ستسهم في إضعاف التأثير الذي تمارسه لوبيات الصيد البحري من خلال الضغط على حكوماتها.

٤_ توفر البدائل من خلال عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقات للصيد البحري مع موريتانيا .

٥_ زيادة قدرة المملكة المغربية على استثمار مواردها من الثروة السمكية نتيجة لتطويرها لموانئها على شاطئ المحيط الأطلسي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٦_ ارتفاع كلفة الاتفاقات المعقودة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي نتيجة لمطالبة المملكة المغربية بضرورة مراعاة فكرات الراحة البيولوجية لأنواع تجارية من الأحياء البحرية على رأسها سمك الشرمب والأحياء التي تعيش بالقرب من قاع البحر بشكل قلل المنفعة المرتجاة من عقد اتفاقات للصيد البحري مع المملكة المغربي فضلا عن مطالبة المملكة المغربية برفع قيمة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لقطاع الصيد البحري في المغرب

إن انضمام إسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة أكسبها القدرة على الضغط على المملكة المغربية بشكل هدد بالإخلال بالتوازن القائم في العلاقات بين الدولتين وقد برز ذلك بشكل واضح في مفاوضات الصيد البحري عام ١٩٨٧-١٩٨٨ ، ومن المعروف أن المملكة المغربية ارتبطت منذ عام ١٩٦٠ بمبادلات تجارية مع السوق الأوروبية تساوي ٦٠% من حجم مبادلات المملكة الخارجية إلا أن انضمام إسبانيا واليونان والبرتغال في العام ١٩٨٦ بالاتحاد الأوروبي خلق واقع جديدا ، بسبب تشابه منتجات هذه الدول مع ما

تتجه المملكة المغربية وبذلك نشأ واقع جديد ذي بعدين.

الأول: بعد اقتصادي يضعف قدرة المغرب على المنافسة لحساب الدول المذكورة وعلى رأسها إسبانيا.

الثاني: بعد سياسي يظهر في تراجع الدور السياسي الذي كانت تلعبه المملكة المغربية وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي للتركيز على الجانب السياسي والأمني في علاقته بدول الضفة الجنوبية للسوق الأوروبية المشتركة ، ويعلق الملك محمد السادس في رسالة أعدها أثناء ولايته للعهد أن الاتحاد الأوروبي يركز على الاستثمار المكثف في مجال السياسة "الأمنية المشتركة ذات النتائج غير المضمونة في حين أن سياسة الاستثمار يجب أن تركز في الدرجة الأولى على رفع وتيرة التنمية المغاربية بكل إمكانياتها[1] .

جميع الحقوق محفوظة

وقد أسهم هذين البعدين في خلق واقع جديد الأمر الذي رفع من وتيرة التوتر بين إسبانيا والمغرب وبرز ذلك بشكل واضح في مفاوضات الصيد البحري عام ١٩٨٧-١٩٨٨ ، مما دفع اللوبي الإسباني للصيد البحري إلى محاصرة ميناء الجزيرة الخضراء وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تقديم دعم مالي للصيادين الإسباني يغطي أكثر من ٥٠% من أجورهم في الوقت الذي سعى فيه المغرب إلى تطوير قطاعه للصيد البحري عن طريق الحصول على دعم تكنولوجي ومادي يسمح له بالمنافسة بعد أن أصبح الصيد البحري الأوروبية في مياهه الإقليمية لا يهدف لسد احتياجات الدول الأوروبية بل تجاوزه إلى منافسة الصادرات المغربية في هذا القطاع إلى دول ثالثة .

تجدد الخلاف حول اتفاقات الصيد البحري عام ١٩٩٢ حيث اتهم المغرب إسبانيا ودول الاتحاد باستنزاف الثروة السمكية ، والتأثير على الدورة الطبيعية للتكاثر. مما دفعه للمطالبة بتخفيض الصيد البحري الأوروبي إلى ٥٠% من قيمته السابقة وهو ما دفع

---

(١) احمد نهلة ، مرجع سابق ، نقلا عن المدر ، في الفصل الثالث .

اللوبي الإسباني مرة أخرى لمحاصرة ميناء الجزيرة الخضراء جنوب إسبانيا وبعث مندوبيه إلى الرباط لممارسة ضغوطا على ممثلي الجانب الأوروبي في مفاوضات الصيد البحري ، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لتوجيه إنذار بفرض عقوبات على المغرب تتعلق بالملفات الزراعية ، كما قام الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن فرضه عقوبات أخرى على المغرب بسبب سجله في حقوق الإنسان مما صعد بالموقف وعقد المفاوضات القائمة بين الدولتين .

بعد توقيع الاتفاق استمرت الأزمة بالتفاقم الناجم عن تشدد المغرب في إعطاء تراخيص الصيد للمراكب الإسبانية مما دفع الاتحاد الأوروبي للتهديد مرة أخرى بفرض عقوبات عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ ، دخل الطرفان في مفاوضات جديدة بهدف تحديد الاتفاق وتحت تأثير خروج المغرب من دائرة المنافسة في تصدير منتجاته الزراعية أمام إسبانيا التي تحصل على شروط أفضل بسبب الدعم الأوروبي المقدم فقد تمكن المغرب من تحقيق شروط تسمح بتقليص نشاط الصيد البحري الأوروبي إلى النصف، فضلا في الحصول على دعم لتطوير الموانئ المغربية كما أشرنا في الفصل الأول.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أفرزت هذه التحولات الجديدة في العلاقات المغربية الإسبانية ملفات جديدة كان أهمها ملف المهاجرين سواء العاملين في إسبانيا أو الذين يتم تهريبهم من شمال إفريقيا وجنوب الصحراء باتجاه القارة الأوروبية.

وقد برزت هذه الملفات الجديدة بتأثير من عاملين:

١- حصول إسبانيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي أصبح الاتحاد الأوروبي هو الذي يفاوض باسم إسبانيا. بسبب وضع الرسوم والضرائب عن السلع الإسبانية اصبحت إسبانيا أقدر على منافسة المنتجات الزراعية.

٢- نتيجة لتطبيق اتفاقات شنغن المعقودة عام ١٩٩٤ ، و اتفاقية ماسترخت التي أوجدت بناءاً تنظيمياً جديداً تأتي المجموعة الأوروبية فيه ركناً أول و فكرة السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ثانياً و الشؤون الداخلية و العدل ثالثاً [1] لقد برزت نتيجة لهذه المتغيرات القانونية والسياسية ملفات جديدة ذات بعد أمني تعكس الهواجس الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي ممثلة بقضية المهاجرين السريين، حيث وضعت قضية المهاجرين السريين كل من إسبانيا والمغرب على المحك وأظهرت إسبانيا بمظهر العاجز عن معالجة المشكل دون التعاون مع جاره الجنوبي.

لقد آدت هذه العوامل مجتمعة إلى إيقاف كل من الاتحاد الأوروبي والمغرب لمفاوضاتهما حول الصيد البحري عام ٢٠٠٠ لتبدأ مرحلة جديدة تمثلت ببروز تأثير ملفات اكثر تعقيدا من حيث ضعف إمكانية تحقيق التعاون بين كل من إسبانيا والمغرب كقضية جزيرة ليلى التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول وكذلك تفاقم الأزمة حول ملف الهجرة السرية من المغرب إلى إسبانيا بشكل انعكس على علاقات المملكة المغربية مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل سلبي واستدعى تدخلا دوليا لتسكين هذه الأزمات كما حدث في أزمة جزيرة ليلى حيث تدخلت الولايات المتحدة لدفع الأطراف المتنازعة ألي التفاوض والتوصل إلى حلول مؤقتة مما يجعل هذه الأزمات قابلة للاشتعال مرة أخرى وينطبق ذلك على قضية الصيد البحري حيث لا يزال لوبي الصيد البحري الإسباني يظهر تحفظه تجاه تطبيق الإصلاحات المتعلقة في القطاع كما تبقى إمكانية قيام الصيادين الاسبان بعمليات صيد غير مشروعة واردة الأمر الذي قد يهدد التعاون علاقات المغربية _ الإسبانية ويزيد من حدة التوتر بين الدولتين .

الخلاصة :

لقد اتضح من خلال مباحث هذا الفصل حجم التأثير الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة العلاقات المغربية _ الإسبانية و المكانة التي احتلتها قضية مصائد الأسماك في العلاقات المغربية _ الإسبانية ويفسر الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد الأسباب التي أدت إلى توقف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وستتضح نتائج هذا الفصل من خلال مناقشة نتائج هذه الدراسة في الخاتمة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخاتمة

لقد وصلت الدراسة في كل فصل من فصولها إلى نتائج تفسر و توضح مكانة الصيد البحري كعامل متغير و تابع يؤثر و يتأثر بمجمل العلاقات المغربية الإسبانية فالثروة السمكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجغرافية الموقع التي تحتله كل من إسبانيا والمملكة المغربية .

لقد أسهم التغير الحاصل في الوزن الجيوبولتكي و الجيوستراتيجي للدولتين بشكل مباشر في زيادة أهمية الصيد البحري و مكانته في العلاقات المغربية الإسبانية فالتغيرات الحاصلة عقب هزيمة إسبانيا في الفلبين عام ١٨٩٨ ، و تراجع مكانة إسبانيا كقوة استعمارية و ما تبع ذلك في الحرب العالمية الثانية ، و من ثم استقلال المملكة المغربية أسهم بشكل واضح في إبراز المكانة التي تحتلها مصائد الأسماك في علاقات الدولتين حيث برزت أهميتها كمصدر للثروة لا يمكن تجاهلها من قبل إسبانيا التي عمدت إلى عقد العديد من الاتفاقات مع المغرب للحفاظ على قدرتها في الوصول إلى هذه الثروة خاصة بعد استعادة المملكة المغربية للصحراء الغربية و فقدان إسبانيا لمخزون مهم من الفوسفات كان يسهم بشكل كبير في دعم اقتصادها آنذاك .

هذا في الوقت الذي كان المغرب يركز جل اهتمامه على استعادة سيادته على التراب الوطني في كل من طرفاية و الصحراء الغربية .

لقد اتضح في الفصل الثاني كيف أن القانون الخاص بالبحار لعام ١٩٨٢ اسهم بشكل كبير في إنصاف الدول المنتمية للعالم الثالث بإعطائها منطقة خاصة للصيد البحري أقره عدد كبير من الدول المنتمية الى الأمم المتحدة ، مما مكنها من انتزاع حقوقها الاقتصادية في ظل ظروف تسيطر فيه الدول المتقدمة على عمليات الصيد بحكم امتلاكها للتقنيات و الإمكانات الكبيرة ، و هذا بدوره زاد من مكانة الصيد البحري في علاقات كل من المغرب

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

و إسبانيا التي لجأت بصورة أكبر إلى التعاطي مع الموقف من خلال عقد اتفاقات جديدة تسمح لها بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للمغرب ، و قد تزامن ذلك مع حدوث متغيرات داخلية في إسبانيا دفعتها باتجاه حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي بغية استعادة مكانتها داخل الاتحاد الأوروبي .

و تشير المحددات التي تناولتها الدراسة في الفصل الثالث إلى مكانة و أهمية الصيد البحري كعامل متغير في انفراج أو توتر العلاقات المغربية الإسبانية ، و كعامل تابع متأثر بالتغيرات الجغرافية و السياسية و الاقتصادية التي طرأت خلال المرحلة الواقعة من عام ١٩٥٦ إلى عام ٢٠٠٠ و التي بدورها مثلت الانطلاقة الفعلية لقضية مصائد الأسماك كموضوع يدرس في العلاقات المغربية ـ الإسبانية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

عند الانتقال إلى الفصل الرابع و معالجة أهم التغيرات الحاصلة على صعيد القارة الأوروبية التي تنتمي لها إسبانيا ممثلة بنشوء الاتحاد الأوروبي و انضمام إسبانيا اليه فعلياً عام ١٩٨٦ ، نجد أن مصائد الأسماك احتلت الموضوع الرئيس الذي يحكم علاقات الدولتين و يؤثر فيها فأنتماء إسبانيا للاتحاد الأوروبي أضاف أبعاد جديدة لقضية مصائد الأسماك ممثلة بالدور الذي لعبة الاتحاد الأوروبي في التفاوض مع المملكة المغربية الأمر الذي نقل موضوع الصيد البحري إلى دائرة اهتمامات الاتحاد الأوروبي كما نقل ملف العلاقات الثنائية المغربية الإسبانية الى الدائرة الإقليمية الأوسع ، ومن ثم الى دائرة الاهتمامات الدولية كما حدث عقب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لفض النزاع الناشب بين الدولتين على ملكية جزيرة ليلى .

أصبحت المملكة المغربية محط اهتمام الاتحاد الأوروبي فبرز دورها في مشاريع الشراكة التي انطلقت مع دخول إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي فكان للمغرب مكانة مهمة فيها باعتباره أحد الفاعلين الرئيسين في حوض المتوسط .

لقد انعكس ملف العلاقات المغربية الإسبانية على علاقات الاتحاد الأوروبي بالمملكة بشكل واضح منذ مفاوضات الصيد البحري عام ١٩٨٨-١٩٩٢ -١٩٩٦-٢٠٠٠ و قد ركز المغرب خلال هذه المراحل المختلفة على تطوير علاقاته بإسبانيا من خلال اتفاقية الصداقة لعام ١٩٩١ لفصل باقي الملفات السياسية و التي على رأسها ملف سبتة و مليلة عن سائر الملفات الاقتصادية و السياسية التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أولا : حقيقة آن إسبانيا تستفيد من عضويتها من الاتحاد الأوروبي بحيث تظهر كمستفيد من اتفاقيات الصيد البحري دون آن يكون لها علاقة مباشرة بالمملكة المغربية .

ثانيا : حقيقة أن انضمام إسبانيا للاتحاد الأوروبي قد أوجد أرضية خصبة لظهور مزيد من القضايا و الأزمات مع الاتحاد الأوروبي و التي من أبرزها قضية المهاجرين المغاربة الذين يعملون في دول الاتحاد الأوروبي ، و يبلغ تعداد الجالية المغربية في إسبانيا ٣٠٠ آلف نسمة أي ما يعادل ٢٥% من الجاليات الأجنبية التي تعيش في إسبانيا و يعيش ٥٠ آلف منهم في حالة فقر ويوجد أعداد كبيرة من الأطفال المغاربة الذين انتقلوا عن طريق التهريب إلى مدينة سبته ويمثل هؤلاء مشكلة بسبب عملهم في الجريمة مما دعي مجلس مدينة سبته إلى طلب المساعدة من الحكومة المركزية في إسبانيا لمعالجة هذه المشكلة وتعتبر مدينة سبته ممرا للعمالة و اللاجئين من القارة الإفريقية إلى أوروبا للعمل ويبلغ تعدادهم سنويا اكثر من مليون نسمة .

و في ظل هذا الواقع سعى المغرب إلى تحسين شروط تفاوضه مع الاتحاد الأوروبي من خلال العلاقات التي تربطه بإسبانيا و التي على رأسها الصيد البحري ، و الذي يمثل مصلحة اقتصادية لإسبانيا لا يمكن تجاهلها إلا أن التطور الذي حصل في قطاع الصيد البحري عقب عام ١٩٩٢ دفع المغرب إلى إيقاف تجديد اتفاقياته مع إسبانيا و

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

الاتحاد الأوروبي بغية الاستفادة الكاملة من ثروته السمكية و بغية زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي لتقنيم تنازلات تشمل الملفات الزراعية و ملف المنسوجات كما لجأ المغرب إلى إثارة قضية سبتة و مليلة لإثارة موضوع الصيد البحري عقب توقف المفاوضات عام ٢٠٠٠.

لقد أصبحت قضية الصيد البحري محوراً تدور حوله العلاقات المغربية الإسبانية تسعى المغرب من خلاله إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ، و في نفس الوقت الضغط على إسبانيا من خلال الاتحاد الأوروبي لقد دفع هذا الواقع الجديد الذي أعطى المغرب مكانة هامة لدى السوق ألا وروبية المشتركة إلى جعل المغرب أهم بوابة يستطيع من خلالها الاتحاد النفاذ إلى السوق العربية و الإفريقية كما زاد من حدة المنافسة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة التي قدمت بدورها مشروعاً للشراكة المغاربية عام ١٩٩٨ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن التطورات الحاصلة بعد عام ٢٠٠٠ و التي مثلت انعكاسات لمرحله بدأت بعيد انضمام إسبانيا للاتحاد الأوروبي لهي خير دليل على مكانة الصيد البحري في العلاقات المغربية الإسبانية .

ثالثا : إن العامل المشترك الذي يربط بين سائر ملفات العلاقات المغربية الإسبانية يتعلق بمفهوم السيادة ، الذي ارتبط بجملة من المتغيرات السياسية والقانونية والتاريخية والجغرافية، وهو الأمر الذي كان له انعكاس واضح على سائر ملفات العلاقات المغربية الإسبانية .

لقد اسهم التطور الحاصل عقب استعادة المغرب لسيادته على الصحراء الغربية ، وتوقيع اتفاقية قانون البحار الثالثة عام ١٩٨٢ ، في جعل قضية الصيد البحري العامل المحرك الذي فعل سائر ملفات العلاقات المغربية الإسبانية ، و أوجد ارتباط بين قضية

الصيد البحري وقضية سبته ومليله حيث يلاحظ انعكاس قضية مصائد الأسماك على كافة القضايا الأخرى كما يلاحظ آن إسبانيا قد استفادة من الدور الذي يلعبة الاتحاد الأوروبي في التفاوض حول قضية الصيد البحري .

في حين إن إسبانيا سعت إلى و عزل ملف الصيد البحري باعتباره ملفا اقتصاديا مختلفا عن سائر الملفات الأخرى ، وعلى رأسها قضية سبته ومليلة ، وهذا ابرز دور الاتحاد الأوروبي خاصة لان دول الاتحاد الأوروبية تستفيد اقتصاديا من هذه الاتفاقات ألا انه في نفس الوقت يلاحظ إن الاتفاقيات التي تتعلق بالصيد البحري كان لها انعكاسات الواضحة السياسة الأوروبية و على الوضع الداخلي في إسبانيا .

لقد خلصت هذه الدراسة الى كون المملكة المغربية قد لعبت دورا بارزا في تأسيس مشروع الاتحاد المغربي ، بدافع إيجاد نوع من التوازن مع التكتلات الدولية التي أخذت تهيمن على الساحة الدولية ، إلا أن نجاح الاتحاد المغاربي مرهون بتطور المصالح المشتركة بين دول الاتحاد وتكامل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية .

كما كشف الصيد البحري القيود والضوابط التي تتحكم بعلاقة المملكة المغربية بأسبانيا في ظل البيئة الدولية والإقليمية المحيطة ، كما كشف مكانة العامل الاقتصادي في إعادة صياغة العلاقات بين الدول بشكل أوحى بإمكانية الاستفادة من هذا العامل في إعادة صياغة المشروع المغاربي بشكل ينسجم مع واقع البيئة الدولية ، فالصيد البحري قابل لان يكون احد عوامل التوتر أو الانفراج في العلاقات المغربية الإسبانية كما انه قابل لان يكون نواة لاتفاقية اقتصادية تشمل موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا على غرار اتفاقية الصلب والحديد الأوروبية التي كانت بمثابة النواة للاتحاد الأوروبي .

إن الأفق السياسي الذي تتيحه اتفاقية الصيد البحري لإيجاد تكتل اقتصادي للصيد البحري ، لهي الأقل تكلفة لدول المغرب العربي للانطلاق بمشروعها المغاربي ، وذلك

لانخفاض كلفته السياسية ، إذا ما قيس باتفاقية تجمع الدول النفطية المغاربية في ظل بيئة دولية معادية و أوضاع اقتصادية داخلية لاتسمح بذلك ، لقد أتاحت هذه الدراسة فرصة اكبر لفهم الواقع بما يسمح بالاستفادة من الإمكانات المتوفرة للاستثمار في الزمن بشكل يحقق النفع لدول المغرب العربي في حدود الإمكانات المتوفرة مرحليا على الصعيد السياسي والاقتصادي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

قائمة المراجع

أولا:المراجع الحديثة

أ- المراجع العربية :

- آلموند ، جبرييل إيه – باويل الابن ، جي.بنجهام ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الخامسة ، عمان ، ١٩٩٨ .
- أي ، دوجلاس – التطورات السياسية في المملكة المغربية ، مؤسسة فرانكلن للنشر بيروت ، نيويورك ،١٩٦٣ م .
- باريوس ، هارالد ، النظام السياسي في المملكة الإسبانية ، الطبعة الأولى، دار شنك، اربد ،٢٠٠٠ م .
- براهيمي ، عبد الحميد ، المغرب العربي على مفترق الطرق "في ظل التحولات العالمية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- بن تاويت ، محمد ، تاريخ سبتة ،دار الثقافة ،الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ١٩٨٢ .
- الثاني ، الحسن ، ذاكرة ملك ، بدون دار للنشر أو تاريخ .
- جوردن ، فيليب ، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ١٩٩٧.
- حتي ، ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٨٥ .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- حمود، محمد الحاج ، القانون الدولي للبحار بغداد ، ١٩٩٠ .
- دوبوي، رينيه جان، القانون الدولي ، ترجمة سموحي فوق العادة ، بيروت ،منشورات عويدات ،١٩٧٣ .
- الراوي،جابر إبراهيم ،القانون الدولي للبحار "وفقا لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي " ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٩ .
- الرشدان ، عبد الفتاح– العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، ١٩٩٨ م .
- سليم ، محمد السيد– تحليل السياسة الخارجية ،الطبعة الأولى ، بروفشنال للأعلام و النشر ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- السماك ، محمد أزهر– الجغرافيا السياسية أسس و تطبيقات ، الطبعة الأولى ، جامعة الموصل ، الموصل ،١٩٨٨ م .
- الشامي ، علي ، الصحراء الغربية عقدت التجزئة في المغرب العربي ، دار الكلمة ، بيروت ،١٩٨٠ .
- صارم ، سمير ، أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة ، دار الفكر المعاصر بيروت ، ٢٠٠٠ .
- العيدروس ، محمد حسن – العلاقات العربية الإسبانية ، دار المكتبي للطباعة ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى بدون تاريخ .
- الغربي ، محمد ، الساقية الحمراء وادي الذهب ، دار الكتاب ، الدار البيضاء، الجزء الأول ، بدون تاريخ.
- فان غلان ، جيرهارد (القانون بين الأمم) تعريب عباس العمر ، دار الجيل، الجزء

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الثاني ، بيروت ، بدون تاريخ .

- قدوري ، عبد المجيد ، المغرب و أوروبا ما بين القرنين الخامس عشر و الثامن عشر (مسألة التجاوز) ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ٢٠٠٠ .
- قرني ، بهجت– السياسة الخارجية للدول العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،١٩٩٤
- كمال ، مصطفى ، قانون البحار ، دمشق ، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ .
- لاندو ، روم ، محمد الخامس_ منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ترجمة ليلى أبو زيد ، شركة النشر و التوزيع _ المدارس ، الطبعة الثالثة ، الدار البيضاء، ٢٠٠٠ .
- المساري ، محمد العربي– المغرب و إسبانيا في أخر مواجه ، دار النشر المؤلف ،الرباط ، بدون تاريخ .
- المعزوزي ، محمد ، جعفر بنعيجه ، سبته و مليله حتى لا ننسى ، الطبعة الأولى ، الرباط ، ١٩٨٦ .
- نايل الابن ، جوزيف س ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ ، ترجمة أحمد أمين الجمل و مجدي كامل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ب– المراجع الإنجليزية :

- Cortada , James W , Spain in The Twentieth-Century , A Edwych Press , London , 1980.

- Poliack، Benny, The Paradox of Spanish Foreign Policy, Pinter Publishers , London، 1987.
- Rosenau, James,n, The scientific study of foreign policy , The Free press , New York , 1970.

ج- الرسائل الجامعية .

- بلقات ،سعد مصطفى عبد السلام ، السياسة الخارجية المغربيـــة ، رســـالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان –الأردن ، ١٩٩٦ .
- سيدي ، محمد بتنبة بن ، البعد المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ١٩٩٧ .
- بن خروف ، عمار ، العلاقات المغربية الجزائرية (١٥١٧ _ ١٦٥٩) ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، دمشق ١٩٨٣ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيا :بحوث منشورة في:

أ- الدوريات

- احمد ، محمد أبو الفضل ، مستقبل العلاقات المغربية الإســبانية ،مجلـــة السياســـة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٠٧ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- بن مصطفى ، زكريا ، قانون البحار و البحر الأبيض المتوسط ، دراسات دولية ، العدد٥١ ، تونس ، ١٩٩٤ م .
- بنيو ، أحسن ، الدلالة القانونية للتوقيع على اتفاقيـــة ١٩٨٢ م لقـــانون البحـــار ،

دراسات دولية ،العدد٥١ ، تونس ، ١٩٩٤ م .

- الجابري ، محمد عابد ، المغرب ... إلى أين مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب ، المستقبل العربي ، العدد ١٣٩ ، بيروت ، ١٩٩٩.
- جميل ، هيل عجمي ، الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد٨٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- حسين ، سوسن ، المملكة الإسبانية و مواجهة تحديات المستقبل ، السياسة الدولية ، العدد٥٩ ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- السعود ، عبد العزيز، التسابق البرتغالي الإسباني ، البحث العلمي، العدد ٢٤ ، الرباط ، ١٩٩٥.
- السماك ، محمد ازهر ،الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٦٢، بيروت ١٩٩٢ .
- شكري ، عز الدين ، المغرب العربي و أوروبا إعادة صيغة العلاقة ، السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- عبد المجيد ، سيد ، المغرب و إسبانية و الصراع من أجل سبته و مليلية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- عبد المقصود ، فؤاد ،الصراع بين دول المغرب العربي حول الصحراء ، قضايا دولية ، العدد ١ ، تونس ، ١٩٨١ .
- العجيلي ، محمد ، الاعتبارات الجيوستراتيجية لمدن الموانئ العربية في البحر المتوسط ، شؤون عربية ، العدد ٩٥ ، بيروت ، ١٩٩٨ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- العقاد ، صلاح ، الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية ،مجلة معهد البحوث و الدراسات العربية ، العدد١ ، الرباط ، ١٩٦٩ .
- عمارة ، مجدي ، سياسة الدول الامبريالية في منطقة البحر المتوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢٥، بيروت ، ١٩٨٨ .
- غالي ، بطرس بطرس ، الخلفية التاريخية و السياسية لقضية الصحراء ، السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- مهابة ، أحمد العلاقات بين المغرب و الاتحاد الأوروبي من التوتر إلى الانفراج ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٠ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- المديني ، توفيق ، دينامية التعاون الإقليمي في المشروع الحضاري ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد ٩٠ – ٩١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- الناصري ، عبد اللطيف ، حول اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية و دول المغرب العربي ، مجلة البحث العلمي ، العدد ٣٤ ، الرباط ، ١٩٨٤ .
- ناعمي ، مصطفى ،أهمية التجارة بالنسبة للبنية الاقتصادية و الاجتماعية غرب المتوسط ،مجلة البحث العلمي ، جامعة محمد الخامس ، عدد ٣٥ ، الرباط ١٩٨٥ .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ب– الدوريات الأجنبية

- EGH ،Relations Between the Meddle East and the West , Middle East Journal Vol. 48 , 1994 .
- Carson, Mary , new north African immigration to Spain ، Middle

East report , U.S.A , summer 1999 , no 211.

- Lawliess, Richard , Morocco Foreign Policy: The Struggle for Influence in North Africa , Foreign Policy , University Of Durham , no . 28 , London , 1985 .
- sobh , Samir، Machreb un Partenetenariat offensif , Arabies , n 135، Paris ، 1999 .

ج – المؤتمرات

- الجابري ، محمد عابد ، التعددية السياسية و أصولها و آفاق مستقبلها (حالة المغرب) ، **مؤتمر التعددية السياسية و الديموقراطية**، منتدى الفكر العربي ، عمان ،٢٦ /٢٨ /٣ /١٩٨٩.
- سالمان ، محمد ، النخبة السياسية في المغرب ، **المؤتمر الثالث للباحثين الشباب** ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- هنسون ، بني ، الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط ، ترجمة منار الشوربجي ، **حلقة نقاش** ١٧ / ١٨ يونيو ، جامعة ريدنج ، إنجلترا ، ١٩٩٤ .

د–منشورات المؤسسات .

- الأمم المتحدة ، شعبة شؤون المحيطات و قانون البحار ، مكتب الشؤون القانونية قانون البحار _ تعريف الجرف القاري " دراسة للأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، نيويورك ، ١٩٩٢ .
- التقرير الاستراتيجي العربي ،الشراكة ألا وروبية المتوسطية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

جميع الحقوق محفوظة

- المملكة المغربية ، نشرة وزارة الاتصال المغربية، الرباط ، ١٩٩٨ .

- Europe Publications Limited, The Europe World yearbook Catalogue 1997, England 1997.

- Europe Publications Limited, The Meddle East and North Africa Catalogue 1995-1998, London, 1992.

ثالثا: الصحف

- الحياة اللندنية عدد ١٣٤٤٤ ،(الخميس ٣ ديسمبر ١٩٩٩) .
- الحياة اللندنية ، لندن ، عدد ١٣٤٣٧ ، ٢٢ كانون أول ١٩٩٩ .
- الحياة اللندنية ، لندن ، عدد١٣٥١٧ ، ١٤ آذار ٢٠٠٠ .
- جريدة الدستور الأردنية ، عمان ، عدد ١١٧٩١ ، ٤ حزيران ٢٠٠٠ .
- تقرير إخباري في إذاعة لندن من إعداد عدنان الأيوبي مراسل الإذاعة في إسبانيا يوم الجمعة ٣/٧ / ٢٠٠٢ .
- مرجع من الإنترنت .

Morocco Spain and Jeremy marten sumary 1998

. Uoc http://gurukul fishing
americanedg/ted/ice/morspain.htm

- مصدر من الإنترنت، موقع الاتحاد الأوروبي

www. Press pack - DOHA.htm Fisheries\EUROPA - Press Room

- Morocco upsets Spain with renewed claims to Ceuta and Melilla
Roland de Courson MADRID
Morocco upsets Spain with renewed claims to Ceuta\ and Melilla

- focus on www.eslfocus//a:focus%20spain/12/08/1422
Spain

- www.eslfocus//a:/western52020sahara.htm Westrn Sahara

- خلافات مغربية إسبانية بسبب المهاجرين ،٢٠٠١/ ٨/٢٢ ،

www.aljazeera.net.imagration/9-4-14.htm

- regionalnews_AFP

http://metime.com/issue9934/reg-index.htm .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Abstract

Fishing as a Factor in Moroccan _Spanish Relations

By
Hazem Mahmoud Abdullah Ayyad

Supervisor:
Dr. Mohammad Ibrahim Fadah

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

This study has dealt with marine fishing as a major variable factor in the Moroccan-Spanish Relations . It aims at crystalising the value of this factor in reforming the Moroccan-Spanish Relations in an appropriate way compatible to the nature of the objective circumstances which formed these relations during different historical stages .

The descriptive approach has been applied to describe the phases in which these relations have developed through different historical stages ، bearing in mind the important position of marine fishing . Moreover، the legal approach has also been used to clarify the legal state embodied in marine fishing . The role of marine laws has contributed a lot to the reconsideration of the less developed countries in the field of marine fishing .In addition to the two previous approaches ، the contrastive approach has been applied to study the policy of foreign affairs in order to show the mechanism in which the issue of marine fishing interacts to form relations between the two countries ، governed by both constant and variable historical and geographical restrictions .

Through the analysis process of the factors and variables under which the marine fishing issue interacted، it became possible to interpret the dynamic nature of marine fishing . This helped to identify the dynamic nature of the issue of the fishing areas through the different historical stages . This is directly connected with many binary relation files between the two countries ، which in turn gives the issue of fishing different political and economic dimensions . The political dimension is directly connected with Morocco's seeking its own sovereignty on its national land . Morocco also seeks to achieve its own development objectives for the post imperialism period . The economic dimension takes into account the economic value of the fishing areas and the political value which came as a result of the interactions of the economic value of the fishing areas which can be graphically seen in the contracts signed by the two countries . The political compromises concerning the Western Desert which were connected with the economic value because of its rich fishing coasts . In addition to the political value which could be used in the negotiations with the European Union . Marine fishing could be used as a winning card to make the European Union determine the relative value of the issue of marine fishing . Sovereignty issues are connected with the issue of marine fishing between the two countries . Among these issues are Melilla and Ceuta and many other developmental economic issues . This in turn leads us to conclusions concerning the role of this factor in creating a state of tension between the two countries . This tension is reflected in the relation of the Moroccan Kingdom with the European Union to which the Spanish Kingdom belongs . Moreover، this tension could affect the possibility of establishing relations based on mutual respect between the two neighbouring countries - Spain and Morocco .